

١٠ - كتاب الجنایات

الجنایات جمع جنایة مصدر من جنى الذنب عليه یجنیه جنایة أى جره إلیه وجمع المصدر لاختلاف أنواعه ، فإنها تكون فى النفس وفى الأطراف .

لا یحل دم مسلم إلا بإحدى ثلاث

١١٨١ - عن ابن مسعود رضی اللہ عنہ قال : قال رسول الله ﷺ : (لا یحل دم امرئ مسلم یشهد أن لا إله إلا الله ، وأتى رسول الله ﷺ إلا بإحدى ثلاث : الثیب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة) متفق عليه^١ .

فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة على أنه لا یحل قتل المسلم إلا لأحد الأسباب الثلاث ، وقوله : (الثیب الزانى) المراد به الزانى المحصن ، والمراد رجمه بالحجارة حتى يموت ، وهذا حکم مجمع عليه ، وقوله : (النفس بالنفس) المراد به القصاص بشروطه ، وقد يستدل بعمومه أصحاب أبی حنيفة فى قتل المسلم بالذمى والحر بالعبد ، وجمهور العلماء على خلافه منهم مالك والشافعى وأحمد والليث ، وقوله : (التارك لدينه) هو عام فى كل مرتد عن الإسلام بأى ردة كانت فيقتل إن لم يرجع إلى الإسلام، ويتناول أيضاً كل خارج عن الجماعة ببدعة أو بغى أو غيرهما ، والخوارج إذا قاتلوا وأفسدوا ، ويرد الصائل فإنه يجوز قتله دفعاً إلا أنه يقال : إنه مندرج تحت قوله : (التارك لدينه المفارق للجماعة) أو المراد فى هؤلاء أنه يجوز قتلهم قصداً ، وهو لا یقتل قصداً وقتله دفعاً ، وقوله : (یشهد أن لا إله إلا الله) تفسیر لقوله : (مسلم) وقوله : (الثیب الزانى) وقع فى نسخ مسلم (الزان) بحذف الياء وهى لغة صحيحة،

^١ - أخرجه البخارى رقم (٦٨٧٨) ومسلم رقم (١٦٧٦) والنسائى (٩٠ : ٧) والترمذى رقم (١٤٠٢) وأبو داود رقم (٤٣٥٢) وابن ماجه رقم (٢٥٣٤) وأحمد (٣٨٢ : ١) وابن حبان رقم (٤٤٠٨) .

^٢ - شرح النووى لمسلم (١١ : ١٦٤) وبعدها (وفتح البارى (١٢ : ٢٠١) وبعدها) .

قريء بها فى السبع فى قوله تعالى : ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾^١ وفى غيره والأشهر فى اللغة إتيان الياء فى كل هذا .

حديث آخر

١١٨٢ - وعن عائشة رضى الله عنها عن رسول الله ﷺ قال : (لا يحل قتل مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال : زان مُحْصَنٌ فِرَجُهُ ، وَرَجُلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا فَيُقْتَلُ ، وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ ، فَيُحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، فَيُقْتَلُ ، أَوْ يُصَلِّبَ ، أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ) رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم^٢ .

فقه الحديث^٣

الكلام فيه تقدم فى الذى قبله ، وفى قوله : (يخرج من الإسلام) يكون استثناءه مما قبله لشموله له باعتبار ما كان عليه وإلا فقد صار غير مسلم فى الحال بعد خروجه من الإسلام^٤ .

أول ما يقضى فيه يوم القيامة

١١٨٣ - وعن عبد الله بن مسعود ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : (أول ما يُقضى بين الناس يوم القيامة فى الدماء) متفق عليه^٥ .

فقه الحديث^٦

الحديث فيه دلالة على تعظم الذنب الكائن بسبب ابن آدم ، فإن البداية إنما تكون بالأهم ، وذلك لأن الذنب يعظم بعظم المفسدة وتقويت المصلحة وإعدام الإنسانية غاية

^١ - (الرعد: من الآية ٩) .

^٢ - أخرجه أبو داود رقم (٤٣٥٣) والنسائي (١٠١ : ٧) والحاكم (٣٥٤ - ٣٥٣) .

^٣ - عون المعبود (٥ : ١٢) والمحلّى (٣٠٣ : ١١) .

^٤ - قلت : الشطر الأخير من الحديث فى البيغة لقوله تعالى : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (المائدة: ٣٣) والله أعلم .

^٥ - أخرجه البخارى رقم (٦٨٦٤) ومسلم رقم (١٦٧٨) والترمذى رقم (١٣٩٦) والنسائي (٨٣ : ٧) وأحمد (١ : ٤٤٠) وابن ماجه رقم (٢٦١٥) وابن حبان رقم (٧٣٤٤) .

^٦ - فتح البارى (١١ : ٣٩٦) .

فى ذلك ، وقد ورد فى التغليظ فى ذلك النص فى كتاب الله سبحانه وتعالى ، وأحاديث صحيحة ، وأخبار شهيرة ، وأول مضاف إلى الموصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : يقضى فيه ، ويجوز أن يكون ما مصدر والمعنى : أول قضاء يكون فى الدماء ، ويجوز أن يكون المصدر بمعنى اسم المفعول ، أى أول مقضى يكون فى الدماء ، وفى الدماء خير على كل تقدير ولا يعارض الحديث حديث (أول ما يحاسب عليه العبد عليه صلته) أخرجه أصحاب السنن من حديث أبى هريرة ^١ لأن الأول محمول على ما يتعلق بمعاملات الخلق ، والثانى فيما يتعلق بعبادة الخالق ، وقد جمع النسائى فى روايته فى حديث ابن مسعود ولفظه : (أول ما يحاسب عليه العبد صلته ، وأول ما يقضى بين الناس فى الدماء) وحديث على رضي الله عنه : (أنا أول من يجثو بين يدى الرحمن للخصومة يوم القيامة فى قتلى بدر) ^٢ يعنى هو ورفيقاه حمزة وعبيدة وخصومهم عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة مندرج فى ذلك ، وفى حديث الصور عن أبى هريرة : (أول ما يقضى بين الناس فى الدماء ، ويأتى كل قتيل قد حمل رأسه ، يقول : يا رب سل هذا ، فيم قتلنى .. الحديث) ^٣ وفى حديث نافع بن محصن عن ابن عباس يرفعه : (يأتى المقتول معلقاً رأسه بإحدى يديه ملبياً قاتله بيده الأخرى ، تشحط أوداجه دماً ، حتى يقفا بين يدى الله تعالى) ^٤ هذا فى الدماء ، والقضاء فى الأموال فى حديث ابن عمر يرفعه (من مات وعليه دينار أو درهم ، قضى من حسناته) ^٥ وقد استشكل إعطاء الثواب ، وهو لا يتناهى فى مقابلة العقاب وهو متناهى ، وأجيب بأنه محمول على أنه يعطى من أجر حسناته ما يوازى عقوبة سيئاته من غير المضاعفة التى يضاعف الله تعالى بها الحسنات ، لأن ذلك من محض الفضل الذى يخص الله تعالى به من شاء من عباده كذا قاله البيهقى ، وهذا لا يستقيم إلا على أصول أهل السنة ، ولا يناسب أصول العدلية المعتزلة والله سبحانه أعلم .

^١ - أخرجه الترمذى رقم (٤١٣) وأبو داود رقم (٨٦٤) والنسائى (١: ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٨٣: ٧)

^٢ - أخرجه البخارى رقم (٣٩٦٥) .

^٣ - أخرجه النسائى (٧: ٨٤) وأحمد (١: ٢٢٢) .

^٤ - أخرجه النسائى (٧: ٨٥ و ٨: ٦٣) وأحمد (١: ٢٤٠) ومجمع الزوائد (٧: ٢٩٧) .

^٥ - أخرجه ابن ماجه رقم (٢٤١٤) وأحمد (٢: ٨٢) .

القصاص للعبد من السيد

١١٨٤ - وعن سمرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ) رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي^١ .

وهو من رواية الحسن البصري عن سمرة ، وقد اختلف في سماعه منه وفي رواية أبي داود والنسائي بزيادة (وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ) وصحح الحاكم هذه الزيادة .

تخريج الحديث

الحديث ضعفه يحيى بن معين ، وقال : إن الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً وإنما هو كتاب ، وقال في حديث ذلك في سماع البغداديين ، ولم يسمع الحسن من سمرة ، وذهب بعضهم إلى أنه لم يسمع منه غير حديث العقيقة ، وأما علي بن المديني فكان يثبت سماع الحسن من سمرة ، وقال قتادة : رواية عن الحسن ثم إن الحسن نسي هذا الحديث ، وقال : (لَا يَقْتُلُ حُرَّ بَعْدَ) ولكن يقال : يحتمل أن الحسن لم ينسه وإنما لم يعمل به لضعفه .

فقه الحديث^٢

والحديث فيه دلالة على أن السيد يقاد بالعبد في النفس والأطراف ، ويقاس عليه إذا كان القاتل غير السيد بقياس الأولى وقد ذهب إلى هذا إبراهيم النخعي وهو متأيد بعموم قوله تعالى : ﴿ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ﴾^٣ وذهب أبو حنيفة وصحابه إلى أنه يقتل الحر بالعبد إذا كان القاتل غير السيد لعموم الآية الكريمة وتخصيص السيد بأحاديث المثلة الآتية ، ولم يثبت القود ، وذهب العترة جميعاً والشافعي ومالك وأحمد وأبو ثور إلى أنه لا يقاد الحر بالعبد مطلقاً ، وذلك لما يفهم من دليل الخطأ من قوله تعالى : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ﴾^٤ فهو يحتمل أن يكون معناه : أن الحر لا يقتل بغير الحر ، لما يستفاد من تعريف المبتدأ من الحصر وحديث سمرة ضعيف أو منسوخ ، أو خرج مخرج التحذير من وقوع مثل ذلك وقد يحتج لنسخه بما أخرجه البيهقي^٥ من حديث عمر ، قال رسول الله ﷺ :

^١ - أخرجه الترمذي رقم (١٤١٤) وأبو داود رقم (٤٥١٥) والنسائي (٨: ٢١) وابن ماجه رقم (٢٦٦٣) وأحمد (٥: ١٠ و ١٨) .

^٢ - المغنى مع الشرح (٩: ٣٤٨) وبعدها (والمعطى (٩: ٢٠٩) وبعدها) .

^٣ - (المائدة: من الآية ٤٥) .

^٤ - (البقرة: من الآية ١٧٨) .

^٥ - في سننه (٨: ٣٦) .

(لا يقاد مملوك من مالكة ، ولا والد من ولده) أخرجه في قصة ، قال أبو صالح : وقال الليث : وهذا القول معمول به ، وأخرجه من طريق أخرى ، وفي الطريقين عمر ابن عيسى ، ويذكر عن البخارى أنه منكر الحديث ، وأخرج من حديث عبد الله بن عمر ، وفي قصة زبناج لما جب عبده وجدع أنفه ، فقال رسول الله ﷺ : (من مثل عبده أو حرق بالنار ، فهو حر ، وهو مولى الله ورسوله)^١ فأعتقه رسول الله ﷺ ولم يقتص من سيده ، وفيه المنثى بن الصباح وهو ضعيف لا يحتج به ، ورواه الحجاج بن أرطاة من طريق أخرى ، ولا يحتج به ، ورواه سوار بن حمزة ، وهو ليس بقوى ، وأخرج أيضاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن رجلاً قتل عبده متعمداً فجلده النبي ﷺ مائة جلدة ، ونفاه سنة ، ومحا سهمه من المسلمين ولم يقده به ، وأمره أن يعتق رقبة)^٢ وأخرج^٣ أيضاً عن علي ﷺ قال : (أتى رسول الله ﷺ برجل قتل عبده متعمداً فجلده رسول الله ﷺ مائة ، ونفاه سنة ، ومحا سهمه من المسلمين ولم يقده به) ومن طريقه إسماعيل بن عباس لكن رواه عن الأوزاعي وروايته عن الشاميين قوية ، لكن من دونه محمد بن عبد العزيز الشامي ، قال فيه أبو حاتم : لم يكن عندهم بالمحمود ، وعنده غرائب ، ورواه ابن عدى من حديث عمر مرفوعاً ، وفيه عمر بن عيسى الأسلمي ، وهو منكر الحديث ، وأخرج^٤ أيضاً عن عمرو بن شعيب (أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يقولان : لا يقتل المؤمن بعبده ، ولكن يضرب ، ويطال حبسه ، ويحرم سهمه) قال : وأسانيد هذه الأحاديث ضعيفة ، لا يقوم بشيء منها الحجة إلا أن أكثر أهل العلم على أن لا يقتل الرجل بعبده ، وقد رويناه عن سليمان بن يسار والشعبي والزهري وغيرهم ، وأخرج ابن أبي شيبة^٥ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يقتلان الحر بقتل العبد) وأخرج البيهقي^٦ عن علي ﷺ : (من السنة أن لا يقتل حر بعبد) وفي إسناده جابر الجعفي ، وأخرج^٧ عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : (لا يقتل حر بعبد) قال : وفيه إسناده ضعف ، ضعفه بجوير وغيره من المتروكين ، وأخرج^٨

^١ - في سننه (٨ : ٣٦) .

^٢ - أخرجه البيهقي (٨ : ٣٦) .

^٣ - أي البيهقي .

^٤ - أخرجه البيهقي (٨ : ٣٧) .

^٥ - في مصنفه (٥ : ٤١٣) والدارقطني (٣ : ١٣٤) .

^٦ - أخرجه البيهقي (٨ : ٣٤) .

^٧ - البيهقي (٨ : ٣٥) .

^٨ - المرجع السابق .

عن قتادة عن الحسن قال : (لا يقاد الحر بالعبد) وأخرج^١ عن أبي جعفر عن بكير (أن السنة مضت بأن لا يقتل الحر المسلم بالعبد ، وإن قتله عمداً وعليه العقل) وأخرج^٢ عن ابن شهاب أنه قال : (لا قود بين الحر والعبد في شيء إلا أن العبد إذا قتل الحر عمداً قتل به) قال : وروينا عن ابن جريج عن عطاء مثله فهذه الأحاديث وإن كان فيها ضعف فبعضها يقوى بعضاً فيمكن أن يدعى بها التخصيص لعموم قوله تعالى : ﴿ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾^٣ وتأيدها بمفهوم قوله : ﴿ الحر بالحر ﴾ وأما قتل العبد بالحر فإجماع .

لا يقتل الوالد بولده

١١٨٥ - وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : (سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يقاد الوالد بالولد) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن الجارود والبيهقي ، وقال الترمذي : إنه مضطرب^٤ .

تخريج الحديث^٥

الحديث في إسناده الترمذي الحجاج بن أرطاة ، وطريق أحمد والدارقطني والبيهقي أيضاً أصح منها ، وقد ذكر البيهقي قصة المدلجي الذي حذف ابنه بالسيف حتى برق الدم منه ومات ، وصحح البيهقي سنده ، لأن رواته ثقات ورواه الترمذي من حديث سراقه ، وإسناده ضعيف ، وفيه اضطراب واختلاف على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، فقليل : عن عمرو ، وقيل : عن سراقه وقيل : بلا واسطة وهي عند أحمد وفيها إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف لكن تابعه الحسن بن عبيد الله العنبري عن عمرو بن دينار قاله البيهقي ، وقال عبد الحق : هذه الأحاديث كلها معلولة ، لا يصح منها شيء . وقال الشافعي : حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد

^١ - البيهقي (٨ : ٣٥) .

^٢ - المرجع السابق .

^٣ - (المائدة : من الآية ٤٥) .

^٤ - أخرجه الترمذي رقم (١٤٠٠) وابن ماجه رقم (٢٦٦٢) وأحمد (١ : ١٦) والبيهقي (٨ : ٣٨) .

^٥ - التلخيص الحبير (٤ : ١٦) .

بالولد وبذلك أقول ، قال البيهقي : طرق هذا الحديث منقطعة ، وأكده الشافعي بأن عدداً من أهل العلم يقولون به .

فقه الحديث^١

والحديث فيه دلالة على أن الوالد لا يقاد بابنه إذا قتله عمداً سواء كان بالذبح أو بغيره ، وقد ذهب إلى هذا الجمهور من الصحابة على وعمر وعثمان وغيرهم والحنفية والشافعية وأحمد وإسحاق والعترة جميعاً ، وذهب مالك إلى أنه يقاد بالولد إذا أضجه وذبحه ، قال : لأن ذلك عمد حقيقة لا يحتمل غيره وأما إذا كان على غير هذه الصفة فما كان يحتمل عدم تعمد إزهاق الروح وقصد التأديب من الأب وإن كان في حق غيره يحكم فيه بالعمد ، كما روى في قصة المدلجي الذي حذف ابنه بالسيف ، وإنما فرق بين الأب وغيره وذلك لأن الأب لما له من الشفقة على ابنه وغلبة قصد التأديب عند فعله ما يغضب الأب فيحمل على عدم قصد القتل كما في قصة المدلجي ، فإنه لما أغضب الولد والده حذفه بالسيف بخلاف غيره من سائر الناس ، فإن الظاهر في مثل استعمال الجارح في المقتل هو قصد العمد ، والعمدية أمر خفي حتى لا يحكم بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال ، والفرق هذا حسن إلا أن الجمهور عللوا الحكم في حق الأب لثبوت حقه على الابن ، وقالوا : إن الأب سبب في وجود الولد فلا يكون الولد سبباً في إعدامه ، فيبقى الدليل على عمومته إذ لا يقاد الوالد بالولد واستشهاد عمر بالحديث على قصة المدلجي لا يكون مخصصاً لعمومه بل هي مندرجة من جملة أفرادها ، ذهب البتّي إلى أنه يجب القود لعموم قوله تعالى : ﴿ السِّنْفُ بِالسِّنْفِ ﴾^٢ وغيرها ، ويجاب بأن العموم مخصوص ، ولعله لم يثبت عنده الخبر ، وقد عرفت ما فيه ، فبقى عنده العموم سالماً من التخصيص ويلزمه الدية كما في قصة المدلجي ، فإن عمر قال له : (أعدد على ماء قديد عشرين ومائة بغير حتى أقدم عليك ، فلما قدم عليه عمر أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة ، وأربعين خلفه ، ثم قال : أين أخو المقتول ؟ فقال : ها أنذا ، قال : خذها ، فإن رسول الله ﷺ قال : ليس لقاتل شيء)^٣ ولا يرث من الدية إجماعاً ولا من غيرها أيضاً عند الجمهور ، وذهب بعض أصحاب الشافعي وفقهاء البصرة إلى أنه يرث من المال دون الدية لآيات المواريث ،

^١ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٨ : ٤٣٠) والتمهيد (٢٣ : ٤٣٦) .

^٢ - (المائدة: من الآية ٤٥) .

^٣ - أخرجه البيهقي (٨ : ١٣٤) .

قال الإمام المهدي في البحر^١ : لنا عموم الخبر ، وهو قوله ﷺ : (لا يرث القاتل)^٢ ولا كفارة عليه لعمده عند زيد بن علي والهادي والناصر وأبو حنيفة وأصحابه وأحد قولي الشافعي .

وذهب مالك وأحد قولي الشافعي والقاسم إلى وجوب الكفارة لسقوط القود كالخطأ ، والجد من قبل الأب أو من قبل الأم كالأب في سقوط القود ، وذهب بعض أصحاب الشافعي والحسن بن صالح إلى أنه يقاد من عدا الأب كالأم والجد ، قال في البحر^٣ : مخالف للإجماع إذ يعمهم لفظ الوالد .

لا يقتل مسلم بكافر

١١٨٦ - وعن أبي جحيفة ﷺ قال : (قلت لعلي ﷺ : هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن ؟ قال : لا ، والذي فلق الحبة ، وبرأ النسمة إلا فهما يعطييه الله تعالى رجلاً في القرآن ، وما في هذه الصحيفة ، قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر) رواه البخاري^٤ .

١١٨٧ - وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي من وجه آخر عن علي ﷺ وقال فيه : (المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم ، ولا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده) وصححه الحاكم^٥ .

فقه الحديث^٦

قوله : (هل عندكم) الخطاب لعلي ﷺ والجمع إما لتغليبه على غيره من أهل البيت ، وإن كانوا غائبين ، وإما للتعظيم ، وقد جاء مثل هذا في قوله :

ولو شئت حرمت النساء سواكم

وقوله : (شيء من الوحي) قد جاء في البخاري بالفاظ ، في باب العلم (هل عندكم كتاب ؟ قال : لا) وفي الجهاد : (هل عندكم شيء من الوحي) وفي الديات :

^١ - البحر الزخار (٥ : ٢٢٤) .

^٢ - أخرجه أحمد (١ : ٤٩) والبيهقي عقد بابا لذلك وأورد فيه عدة أحاديث (٦ : ٢١٩ - ٢٢٠) .

^٣ - البحر الزخار (٥ : ٢٢٥) .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (١١١) وأطرافه (والترمذي رقم (١٤١٢) والنسائي (٨ : ٢٣) .

^٥ - أخرجه أبو داود رقم (٢٧٥١) والنسائي (٨ : ٢٠) وأحمد (١ : ١١٩) والحاكم (٢ : ١٥٣) .

^٦ - فتح الباري (١٢ : ٢٦١) وبعبدا () .

(هل عندكم شيء مما ليس في القرآن) وفي مسند إسحاق : (هل علمتم شيئاً من الوحي) قال المصنف رحمه الله تعالى^١ : وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك ، لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون لأهل البيت لا سيما على اختصاصاً بشيء من الوحي لم يطلع غيرهم ، وقد سأل علياً عليه السلام عن هذه المسألة أيضاً قيس بن عبادة وهو بضم المهملة وتخفيف الموحدة والأشتر النخعي^٢ ، وقوله : (لا) رد لمن يعتقد اختصاصه بشيء من الوحي ، والظاهر أن المسؤول هو ما يتعلق بالأحكام الشرعية من الوحي الشامل لكتاب الله المعجز ولسنة النبي ﷺ فإن الله سبحانه وتعالى سماها وحياً ، إذ فسر قوله : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾^٣ بما هو أعم من القرآن ، ويدل عليه قوله : (وما في هذه الصحيفة) ويؤيده أيضاً ما أخرجه أحمد والبيهقي في الدلائل (أن علياً كان يأمر بالأمر ، فيقال : قد فعلناه ، فيقول : صدق الله ورسوله ، فقال له الأشتر : هذا الذي تقول ، هو شيء عهده إليك رسول الله خاصة من دون الناس ؟ فذكره بطوله) فلا يلزم منه نفى ما نسب إلى علي عليه السلام من علم الجفر وغيره لا أن يقال : إن هذا مندرج في قوله : (إلا فهم يعطيه الله تعالى رجلاً في القرآن) فإنه كما ينسب إلى كثير ممن فتح الله عليه بأنواع العلوم ، ونور بصيرته يستبطن ذلك من القرآن .

وقوله : (إلا فهم) استثناء من لفظ شيء ، ويكون مرفوعاً على البدلية ، ويجوز نصبه على الاستثناء ، والفهم بمعنى المفهوم وهو المأخوذ من فحوى لفظ القرآن ، أو من معناه ، إما بالقياس أو بغيره فيكون الاستثناء متصلاً ، وإن كان بمعناه المصدري كان البدلية على مذهب بنى تميم في المنقطع ، ويكون المعنى أن من أعطاه الله فهماً ، كان عنده الزيادة ويكون على ﷺ مندرجاً في ذلك اندراجاً أولياً لتحقيق الفهم عنده ، واشتهاره بما خفى ودق من الأحكام وغيرها ، وقوله : (وما في هذه الصحيفة) أي الورقة المكتوبة ، وللنسائي من طريق الأشتر : (فأخرج كتاباً من قراب سيفه) .

^١ - فتح الباري (١ : ٢٠٤) .

^٢ - وحديثهما في مسند النسائي كما قال ابن حجر في الفتح .

^٣ - (النجم : ٣) .

^١ - أخرجه أحمد (١ : ١١٩) وفي فتح الباري (١ : ٢٠٥) عزاه لهما .

^٢ - الجفر : علم خفى ينسب لعلى عليه السلام يعلم بموجبه جميع الأشياء إلى يوم المعاد وقد ورثه لأحفاده وسمى بذلك لأنه مكتوب على جلد معز ، وهذا من اعتقاد الشيعة الإمامية ، ويعارضهم أهل السنة بذلك . دائرة المعارف الإسلامية . (٧ : ٤٦) .

وقوله : (العقل) أى الدية ، وإنما سميت الدية عقلاً ، لأنهم كانوا يعطون فيها الإبل ويربطونها بفناء دار المقتول بالعقال ، وهو الحبل ، ووقع فى رواية ابن ماجه^١ بدل العقل (الديات) والمراد أحكامها ومقاديرها وأصنافها ، وقوله : (وفكاك) بكسر الفاء وفتحها ، وقال الفراء : الفتح أفصح ، والمعنى أن فيها حكم تخلص الأسير من يد العدو ، والترغيب فى ذلك .

وقوله : (ولا يقتل مسلم) بنصب يقتل لعطفه على الاسم وهو فكاك ، أو العقل ، يعنى أنه مكتوب حكم تحريم قتل المسلم بالكافر فى الصحيفة مع هذه الأمور ، وقد جاء فى رواية البخارى ومسلم^٢ (قال : ما عندنا شيء نقرؤه إلا كتساب الله ، وهذه الصحيفة ، فإذا فيها المدينة حرم) ولمسلم (وأخرج صحيفة مكتوبة فيها : لعن الله من ذبح لغير الله .. الحديث) ولأحمد^٣ : (فيها فرائض الصدقة) والجمع بين هذه الأحاديث ، أن الصحيفة واحدة وروى كل ما حفظه فيها ، وهو يدل على أنه لا يقتل المسلم بالكافر قوداً ، وقد ذهب إلى هذا الجمهور ، وذهبت الحنفية إلى أنه يقتل المسلم بالذمى إذا قتله بغير استحقاق ، ولا يقتل بالمستأمن ، والشعبى والنخعى يقتل باليهودى والنصرانى دون المجوسى ، واحتجوا بقوله : (ولا ذو عهد فى عهده) فإن هذا اللفظ ظاهر أنه معطوف على قوله : (مؤمن) فلا بد من تقدير فى الثانى كما فى الطرف الأول ، فيقدر ولا ، ولا بد من تقييد الكافر فى المعطوف بلفظ الحربى ، لأن الذمى يقتل بالذمى ويقتل بالمسلم ، وإذا كان التقييد لابد منه فى المعطوف ، وهو مطابق للمعطوف عليه ، فلا بد من تقدير مثل ذلك فى المعطوف عليه ، فيكون التقدير : لا يقتل مؤمن بكافر حربى ، ومفهوم حربى أنه يقتل بالذمى بدليل مفهوم المخالفة ، وإن كانت الحنفية لا تعمل بالمفهوم فالظاهر أنهم يقولون : الحديث يدل على أنه لا يقتل بالحربى صريحاً ، وأما قتله بالذمى فيعموم قوله تعالى : ﴿ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ﴾^٤ ولما رواه عبد الرحمن بن أبى البيلماني (أن رسول الله ﷺ قتل مسلماً بمعاهد ، وقال : انا أكرم من وفى بدمته) أخرجه البيهقي^٥ ، فهذا الحديث مرسل ، وقد جاء فى رواية

^١ - فتح البارى (١ : ٢٠٥) .

^٢ - رقم (٢٦٥٨) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (١٨٧٠) ومسلم رقم (١٣٧٠) .

^٤ - (١ : ١٠٠) .

^٥ - (المائدة : من الآية ٤٥) .

^٦ - فى سننه (٨ : ٣٠) والدارقطنى (٣ : ١٣٤) .

عمار بن مطرف عن ابن البيلماني عن ابن عمر مرفوعاً ، قال البيهقي^١ : وهو خطأ من وجهين : أحدهما : وصله بذكر ابن عمر فيه ، والآخر : أنه رواه عن إبراهيم عن ربيعة ، وإنما يرويه إبراهيم عن ابن المنكر ، والحمل فيه على عمار بن مطر الرهاوي ، فقد كان يقلب الأسانيد ، ويسرق الأحاديث ، حتى كثر ذلك في رواياته ، وسقط عن حد الاحتجاج به ، قال الدارقطني : ابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصله ، فكيف بما يرسله ، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام^٢ : هذا حديث ليس بمسند ، ولا يجعل مثله إماماً تسفك به دماء المسلمين ، قال : وقد أخبرني عبد الرحمن ابن مهدي عن عبد الواحد بن زياد ، قال : قلت له : (إنكم تقولون : تدرأ الحدود بالشبهات ، وإنكم جنتم إلى أعظم الشبهات فأقدمتم عليها ، قال : وما هو ؟ قلت : المسلم يقتل بالكافر ، قال : فاشهد على أني رجعت عن هذا)^٣ قال : وكذلك قول أهل الحجاز لا يقيّدونه به ، وأما قوله : (ولا ذو عهد في عهده) فإن ذا العهد الرجل من أهل دار الحرب ، يدخل إلينا بأمان ، فقتله محرّم على المسلمين حتى يرجع إلى مأمنه ، وأصل هذا من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ ﴾^٤ وقال علي بن المديني : حديث ابن البيلماني هذا إنما يدور على إبراهيم بن أبي يحيى ليس له وجه حجاج ، إنما أخذه عنه ، وهذا غير مسلم ، وقد أخرجه أبو داود في المراسيل والطحاوي^٥ من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن البيلماني ، وذكر الشافعي في الأم^٦ كلاماً حاصله أن حديث ابن البيلماني كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية ، قال : فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخاً ، لأن حديث (لا يقتل مسلم بكافر) خطب به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب ، وقصة عمرو بن أمية متقدمة على ذلك بزمان ، وخطبة يوم الفتح كانت بسبب القتيل الذي قتلته خزاعة وكان له عهد ، فخطب النبي ﷺ فقال (لو قتلت مؤمناً بكافر لقتلته به ، وقال : لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده)

^١ - في سننه (٨ : ٣٠) .

^٢ - سنن البيهقي (٨ : ٣١) .

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - (التوبة : من الآية ٦) .

^٥ - أخرجه الطحاوي في معاني الآثار (٣ : ١٩٥) وأبو داود في المراسيل (١ : ٢٠٧) حديث رقم (٢٥٠) .

^٦ - الأم (٧ : ٣٢٣) وفي فتح الباري (١٢ : ٢٦٢) عزاه له .

فأشار بحكم الأول إلى ترك اقتصاصه من الخزاعي بالمعاهد الذي قتله ، وبالحكم الثاني إلى النهي عن الإقدام على ما فعله القاتل المذكور والله أعلم^١ .

وقد يؤيد القول بعدم الاقتصاص بقصة اليهودي الذي لطمه المسلم لما قال : (لا والذي اصطفى موسى على البشر فلطمه المسلم) فإن النبي ﷺ لم يثبت له الاقتصاص ، وهو حجة على الكوفيين الذين يثبتون الاقتصاص باللطمه ، وأما من لا يثبت الاقتصاص فلا يستقيم التأييد عنه ، وذهب مالك والليث إلى أنه يقتل المسلم بالذمى إذا قتله غيلة ، والغيلة أن يضجعه فيذبحه ، وقد يستأنس لهذا القول بما روى عمرو بن دينار^٢ (أن عمر ﷺ كتب في مسلم قتل نصرانياً : إن كان القاتل قتالاً فاقتلوه ، وإن كان غير قتال فذروه ، ولا تقتلوه) وأخرج البيهقي^٣ عن سفيان عن عمرو بن دينار عن القاسم بن أبي بزة شيخ قال : (كتب عمر بن الخطاب ﷺ في مسلم قتل معاهداً ، فكتب : إن كانت طيرة في غضب فأغرم أربعة آلاف ، وإن كان لصاً عادياً فاقتله) وأخرج عن عمرو بن دينار عن القاسم بن أبي بزة (أن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الذمة بالشام فرفع إلى أبي عبيدة بن الجراح ﷺ فكتب فيه إلى عمر بن الخطاب ﷺ فكتب عمر ﷺ : إن كان ذاك منه خلفاً ، فقدمه واضرب عنقه ، وإن كانت هي طيرة كارها فأغرمه دينه أربعة آلاف) فهذا يدل على أن معتاد القتل يقتل ، وما قال مالك في القاتل غيلة كذلك ، وهو يفهم من التعليل بقوله : (أو كانت في طيرة في غضب) فالقاتل غيلة لم يكن طيرة في غضب ، وكذا المضجع ، أما الذابح لم يكن طيرة في غضب ، وقد عمل بهذا الهادي فيمن اعتاد قتل عبيده أنه يقتل ، وكذا في حق الأب إذا قتل ابنه وكان له عادة ، ولكن قال الشافعي : قلنا : ولا يعمل بحرف من هذا ، لأن هذه الأحاديث منقطعات أو ضعاف أو تجمع الانقطاع والضعف جميعاً ، وقد أخرج الطبراني^٤ عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله مولى أبي الجنوب الأسدي قال : (أتى علي بن أبي طالب ﷺ برجل من المسلمين قتل رجلاً من أهل الذمة ، قال : فقامت عليه البينة ، فأمر بقتله ، فجاء أخوه ، فقال : إني قد عفوت ، قال : فلعلهم هددوك وفرقوك وفزعوك ؟ قال : لا ، ولكن قتله لا يرد على أخي ، وعوضوني فرضيت ، قال : أنت أعلم من كان له ذمتنا ، فدمه كدمنا ،

^١ - فتح الباري (١٢ : ٢٦٢) .

^٢ - أخرجه البيهقي (٨ : ٣٢) .

^٣ - سنن البيهقي (٨ : ٣٣) .

^٤ - في المخطوط (الأصم) وصحته من سنن البيهقي .

^٥ - أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠ : ٢٠٦) والشافعي في الأم (٧ : ٣٢١) .

وديته كديتنا (كذا قال حسن في رواية أبان ، وفي رواية غيره حسين بن ميمون ، وفي إسناده أبو الجنوب^١ ، قال الدارقطني : هو ضعيف الحديث ، قال الشافعي في القديم : وفي حديث أبي جحيفة عن علي عليه السلام : ما دلكم أن علياً يروى عن النبي ﷺ شيئاً ويقول بخلافه . انتهى .

وقوله : (تتكافأ دماؤهم) أى تتساوى في الدية والقصاص والدماء والكفو النظير والمساوى ، ومنه الكفاءة في النكاح ، وهو أن يكون الزوج مساوياً للمرأة في حسبها ودينها ونسبها وبيتها وغير ذلك ، والمراد أنه لا فرق بين الشريف والوضيع في الدم ، وهو على خلاف ما كان عليه الجاهلية من المفاضلة ، وعدم المساواة ، وقوله : (يسعى بذمتهم أدناهم) يعنى أنه إذا آمن المسلم حربياً ، كان أمانه أماناً من جميع المسلمين ، ولو كان ذلك المسلم امرأة بشرط أن يكون المؤمن مكلفاً ، فإنه يكون أماناً من الجميع ، فلا يجوز نكث ذلك وقوله : (وهم يد على من سواهم) أى هم مجتمعون على أعدائهم ، لا يسعهم التخاذل بل يعاون بعضهم بعضاً على جميع الأديان والممل ، كأنه جعل أيديهم يداً واحدة ، وفعلهم فعلاً واحداً .

إقامة الحدود على المعاهدين

١١٨٨ - وعن أنس بن مالك عليه السلام (أن جاريةً وُجدت رأسها قد رُضَ بينَ حجرين ، فسألوها : مَنْ صنَّعَ بك هذا ؟ فلان ؟ فلان ؟ حتى ذكروا يهودياً فأومأت برأسها ، فأخذ اليهودي فأقر ، فأمر رسول الله ﷺ أن يرَضَ رأسه بينَ حجرين) متفق عليه^٢ واللفظ لمسلم .

فقه الحديث^٣

الحديث فيه دلالة على أن القتل بالمتل يوجب القصاص كالقتل بالمحدد ، وقد ذهب إليه العترة والشافعي ومالك ومحمد بن الحسن وأبو يوسف وغيرهم لظاهر الحديث ، والمعنى المناسب ظاهر قوى لصيانة الدماء من الإهذار ولأن القتل بالمثل

^١ - ضعفاء العقيلي (٣: ٦٦) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (٦٨٧٩) ومسلم رقم (١٦٧٢) والترمذي رقم (١٣٩٤) والنسائي (٨: ٢٢) وأبو داود رقم (٥٤٢٩) وابن ماجه رقم (٢٦٦٦) وأحمد (٣: ١٧١) وابن حبان رقم (٥٩٩٢) .

^٣ - فتح الباري (١٢: ١٩٩) وبعدها .

كالقتل بالمحدد فى إزهاق الروح ، ولو لم يجب القصاص أدى ذلك إلى أن يتخذ ذريعة إلى إهدار القصاص ، وفات الغرض المقصود من إثبات القصاص ، وهو الحياة التى قال فيها سبحانه وتعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ)^١ وذهب أبو حنيفة والشعبي والنخعي إلى أنه لا قصاص فى القتل بالمتقل واحتج بحديث النعمان بن بشير قال : قال رسول الله ﷺ : (كل شيء خطأ إلا السيف ، ولكل خطأ أرش)^٢ وفى لفظ آخر برواية أخرى عنه أن النبى ﷺ قال : (كل شيء سوى الحديد خطأ ، ولكل خطأ أرش) ومدار هذا الحديث على جابر الجعفي^٣ وقيس بن الربيع^٤ ولا يحتج بهما ، ويعتذر عن هذا الحديث بأنه حصل من الرضخ الجرح ، والأصح من مذهبه أنه يوجب القصاص ، أو أن اليهودى كان عادته قتل الفتيان ، فهو من الساعين فى الأرض فساداً ، وبجواب عنه بأن الحديث المذكور قد عرف ضعفه ، وهذا الحديث صحيح لا يقاومه ذلك ، وما ذكر عند الأمارات خلاف الظاهر ، مع أن أبا حنيفة لا يقف على مفاد الحديث ، فإنه يثبت القتل بالمحدد من حديد أو حجر أو خشب أو كان معروفاً بقتل الناس بالتخنيق أو بالإلقاء بالنار ، واختلفت الرواية عنه فى مقتل الحديد كالديوس ، وأما إذا كان الجناية بما لا يقصد به القتل غالباً وتعمد القتل به كالعصا والسوط واللطمة ونحوها ، فقال مالك والليث والهادوية : يجب فيها القود ، وقال الشافعى وأبو حنيفة والأوزاعى والثورى وأحمد وإسحاق وأبو ثور وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم : لا قصاص فيه وقال ابن أبى ليلى : إن قتل بالحجر أو العصا وإن كرر ذلك فعمد وإلا فخطأ وقال عطاء وطاووس : بشرط أن يكون بسلاح .

وقوله : (قد رضى رأسها بين حجرين) وفى رواية لمسلم : (فقتلها بحجر فجاء بها إلى النبى ﷺ وبها رمق) وفى رواية : (قتل جارية من الأنصار على حلى لها ، ثم ألقاها فى قليب ورضخ رأسها بالحجارة ، فأمر به النبى ﷺ أن يرمى حتى يموت ، فرجم حتى مات) والجمع بين الروايات ، وهو أنه إذا وضع رأسها على حجر ورمى بحجر آخر فقد رجم ، وقد رضى ، وقد رضخ ، وقيل : يحتمل أنه رجمها

١- (البقرة: من الآية ١٧٩) .

٢- أخرجه أحمد (٤: ٢٧٢) والبيهقى (٨: ٤٢) والدارقطنى (٣: ١٠٦) وابن حزم فى المحلى (١٠: ٣٧٨) .

٣- ضعفاء العقيلي (١: ١٩١) .

٤- ضعفاء العقيلي (٣: ٤٧٠) وبعدها .

الرجم المعروف مع الرضخ ، لقوله : (ثم ألقاها في قليب) ويدل الحديث على الرجل يقتل بالمرأة ، ويقتص منه أيضاً فيما دون النفس ، وقد ذهب إلى هذا الجمهور وظاهر قول البخارى أنه إجماع ، لأنه قال : وقال أهل العلم : يقتل الرجل بالمرأة ، وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك ، وحكى القاضى أبو الوليد الباجى فى المنتقى عن الحسن البصرى أنه لا يقتل الذكر بالأنثى ، وحكا الخطابى فى معالم السنن ، ودليله مفهوم قوله تعالى : ﴿ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ ﴾^١ ويرد عليه بقوله تعالى : ﴿ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ﴾^٢ وإن كان ذلك لا يستقيم إلا على القول بأن شرع من قبلنا يلزمنا ما لم ينسخ ، وبالحديث المذكور ، ويتأيد ذلك بالإجماع المذكور ، أو بأنه قول الأكثر والمخالف نادر ، وقد أخرج البيهقي^٣ عن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه قال : (كان من أدركت من فقهاءنا الذين ينتهى إلى قولهم ، منهم سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وسليمان بن يسار فى مشيخة جلة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل ، وربما اختلفوا فى الشيء ، فأخذنا بقول أكثرهم وأفضلهم رأياً ، وكان الذى وعيت عنهم على هذه القصة ، أنهم كانوا يقولون : المرأة تقاد من الرجل عيناً بعين ، وأذنأ بأذن ، وكل شيء من الجراح على ذلك ، وإن قتلها قتل بها) ورويناه عن الزهرى وغيره ، وروى سفيان الثورى عن المغيرة عن إبراهيم قال : (القصاص بين الرجل والمرأة فى العمد) وعن جابر عن الشعبي مثله ، وعن جعفر بن برقان عن عمر بن عبد العزيز مثله ، قال البيهقي^٤ : وروينا عن الشعبي وإبراهيم بخلافه فيما دون النفس ، وذهب القاسم والهادى والناصر وأبو طالب ، ورواه ابن المنذر عن على بسند فيه انقطاع وروى عنه مثل قول الجمهور ، ورواه أيضاً عن عثمان البتى إلى أن يقاد الرجل بالمرأة ويوفى ورثته نصف ديتة ، قالوا : لتفاوتهما فى الدية ، وقد قال تعالى : ﴿ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ﴾^٥ والقصاص المساواة ، والجواب عنه بما تقدم من الحديث ، والتأييد بما تقدم ولم يذكر زيادة ، والمساواة قد وقعت بالاختصاص لأن المراد بالمساواة فى الجروح أن لا يزيد المقتص على ما وقع فيه من الجرح ، ويدل الحديث على أنه يكون القود بمثل ما قتل به ، وقد ذهب إلى هذا

^١ - (البقرة: من الآية ١٧٨) .

^٢ - (المائدة: من الآية ٤٥) .

^٣ - سنن البيهقي (٨ : ٤٠) .

^٤ - أخرج هذه الروايات البيهقي .

^٥ - (المائدة: من الآية ٤٥) .

الجمهور وهو متأيد بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾^١ وبقوله تعالى : ﴿ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾^٢ وبما رواه البراء رضي الله عنه أنه قال ﷺ : (من غرض غرضنا له ، ومن حرق حرقناه ، ومن غرق غرقناه)^٣ وهذا فيما كان السبب الذي قُتل به يجوز فعله ، وأما إذا كان لا يجوز فعله كمن قتل بالسحر ، فإنه لا يمكن فعله ، واختلف مذهب أصحاب الشافعي فيما إذا قُتل بالواط أو بإيجار الخمر ، فمنهم من قال : يسقط اعتبار المماثلة للتحريم كما في السحر ، ومنهم من قال : يدس فيه خشبة ، ويوجر الخل ، وإذا اختار ولى الدم القتل بالسيف كان له إلا أن بعضهم استثنى من قتل بالخنق ، فقال : لا يعدل إلى السيف ، وادعى أنه عدول أشد ، وأن الخنق يغيب الحس ، فيكون أسهل واختلف فيمن قُتل بعصا فاقتص بالضرب بالعصا فلم يمت ، هل يكرر عليه ؟ فقيل : يكرر ، وقيل : إن لم يمت قُتل بالسيف ، وكذا فيمن قُتل بالتجويج وذهبت العترة والكوفيون منهم أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه لا يكون الاقتصاص إلا بالسيف ، واحتجوا بقوله : (لا قود إلا بالسيف) وهو ضعيف أخرجه البزار وابن عدى من حديث أبي بكرة^٤ ، وذكر البزار الاختلاف فيه مع ضعف إسناده ، وقال ابن عدى : طريقه كلها ضعيفة ، وهو أيضاً على خلاف قاعدة الحنفية من أن أحادى السنة لا يخصص الكتاب ولا ينسخه ، واحتجوا بالنهي عن المثلة ، وقوله ﷺ : (إذا قتلتم فأحسنوا القتلة)^٥ ويجب عنه بأنه مخصص بما ذكر من الاختصاص ، ويدل قوله : (فأقر) على أن الإقرار في القتل يكفي مرة واحدة ، إذ لا دلالة على التكرير .

القصاص أو الأرش على الجاني

١١٨٩ - وعن عمران بن حصين رضي الله عنه (أن غلاماً لأناس فقراء قطع أذن غلام لأناس أغنياء ، فأتوا النبي ﷺ فلم يجعل لهم شيئاً) رواه أحمد والثلاثة^٦ بإسناد صحيح .

^١ - (النحل: من الآية ١٢٦) .

^٢ - (البقرة: من الآية ١٩٤) .

^٣ - أخرجه البيهقي (٨: ٤٣) .

^٤ - ابن ماجه رقم (٢٦٦٧ و ٢٦٦٨) والبزار (٩: ١١٥) وابن عدى (٣: ٢٥٢ و ٥: ٣٤٠) والطبراني في الكبير (١٠: ٨٩) والبيهقي في مجمع الزوائد (٦: ٢٩١) والبيهقي (٨: ٦٢) .

^٥ - أخرجه مسلم رقم (١٩٥٥) وأبو داود رقم (٢٨١٥) والترمذي رقم (١٤٠٩) والنسائي (٧: ٢٢٧) وابن ماجه رقم (١٣٧٠) وأحمد (٤: ١٢٣) وابن حبان رقم (٥٨٨٣) .

^٦ - أخرجه أبو داود رقم (٥٩٠) والنسائي (٨: ٢٥) وأحمد (٤: ٤٣٨) والبيهقي (٨: ١٠٥) .

تخريج الحديث

أخرجه أبو داود ، قال : حدثنا أحمد بن حنبل ، قال : حدثنا معاذ بن هشام ، قال : حدثني أبي عن قتادة عن أبي نضرة عمران بن حصين .

فقه الحديث^١

الحديث فيه دلالة على عدم غرامة الفقير ، إلا أنه قال البيهقي : إن كان المراد بالغلام فيه المملوك فإجماع أهل العلم أن جنابة العبد في رقبته ، فهو يدل والله أعلم أن الجنابة كانت خطأ ، وأن النبي ﷺ إنما لم يجعل عليه شيئاً لأنه التزم أرش جنابته ، فأعطاه من عنده متبرعاً بذلك ، وقد حمّله أبو سليمان الخطابي رحمه الله على أن الجاني كان حراً ، أو كانت الجنابة خطأ ، وكانت عاقلته فقراء ، فلم يجعل عليهم شيئاً ، إما لفقرهم ، وإما أنهم لا يعقلون الجنابة الواقعة على العبد ، إن كان المجنى عليه مملوكاً كما قال البيهقي ، وقد يكون الجاني غلاماً حراً غير بالغ ، وكانت جنابته عمداً ، فلم يجعل أرشاً على عاقلته وكان فقيراً فلم يجعله في الحال عليه ، أو رآه على عاقلته فوجدهم فقراء فلم يجعله عليه لكون جنابته في حكم الخطأ ، ولا عليهم لكونهم فقراء والله أعلم . انتهى . وقول البيهقي : ولم يجعل أرشها على عاقلته ، هذا هو مذهب الشافعي أن عمد الصغير يكون في ماله ولا تحمله العاقلة ، وقوله : أو رآه على عاقلته يعنى مع احتمال أنه خطأ ، وهو اتفاق ، أو مع احتمال أنه عمد كما ذهب إليه العترة وأبو حنيفة ومالك والله أعلم .

القصاص بالجروح بعد برئها

١١٩٠ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنهما (أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في رقبته فجاء إلى النبي ﷺ فقال : أقدنى ، فقال : حتى تبرأ ، ثم جاء إليه ، فقال : أقدنى ، فأقاده ، ثم جاء إليه ، فقال : يا رسول الله عرجت ، فقال : قد نهيتك فعصيتني ، فأبعدك الله وبطل عرجك ، ثم نهى رسول الله ﷺ أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه) رواد أحمد والدارقطني وأعل بالإرسال^٢ .

^١ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٨ : ٤٤٨) والمحلى (٨ : ١٥٩) .

^٢ - أخرجه أحمد (٢ : ٢١٧) والدارقطني (٣ : ٨٨ و ٨٩) والبيهقي (٨ : ٦٦) .

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ^١

الحديث من رواية عمرو بن شعيب ، والإعلال فيها بالإرسال قد دفع وأن عمرو ابن شعيب لقي جده ، وأخرجه ابن أبي شيبة نبا ابن عليّة عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر الحديث ، وكذا أخرجه عثمان بن أبي شيبة بالإسناد ، قال أبو الحسن الدارقطني الحافظ : أخطأ فيه ابنا أبي شيبة وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره فرووه عن ابن عليّة عن أيوب عن عمرو مرسلأ ، وكذلك قال أصحاب عمرو بن دينار عنه وهو المحفوظ مرسلأ ، وأخرج البيهقي من حديث جابر بإسناد آخر ، وقال: تفرد به عبد الله الأموي عن ابن جريح وعنه يعقوب بن حميد ، وأخرج من حديث جابر قال رسول الله ﷺ : (تقاص الجراحات ، ثم يستأنى بها سنة ، ثم يقضى فيها بقدر ما انتهت إليه) وفي إسناده ابن لهيعة ، وكذا رواه جماعة من الضعفاء عن أبي الزبير عن جابر ومن وجهين آخرين عن جابر ، ولم يصح شيء من ذلك ، وروى من وجه آخر عن ابن عباس .

فقه الحديث

الحديث فيه دلالة على أنه لا يقتص في الجراحات حتى يحصل البرء من ذلك وتؤمن السراية ، ولكنه غير واجب لتمكينه ﷺ أن يقتص ، وقد ذهب إلى هذا الشافعي ، وذهب العترة وأبو حنيفة ومالك إلى أنه يجب الانتظار إلى أن يندمل الجرح وتؤمن السراية ، قال الإمام المهدي في البحر^٢ : وهذا الحديث معارض بقوله ﷺ : (اصبروا حتى يستقر الجرح . الخبر)^٣ وهو أصرح ومطابق للقياس ، ولعله خشى موت الجاني فعجل . انتهى .

والخبر المذكور هو (أن صفوان بن المعطل جرح حسان بن ثابت ، فجاء رهطه من الأنصار ليقتص لهم ، فقال النبي ﷺ : اصبروا حتى يشفى الجرح فإن اندمل أخذتم القصاص في الجرح ، وإن صار ينيساً أخذتم القصاص في النفس)^٤ ولا يخفى أن الجواب لا يتم وأنه يكون محمولاً على الذنب بقريئة التمكن من الاقتصاص في الحديث المذكور ، فلا تتم المعارضة ، وقوله : (ومطابق للقياس ، لم يظهر ما قيس عليه ، وقوله : ولعله خشى موته ، لا يخفى ما فيه من البعد والله أعلم .

^١ - نصب الراية (٤: ٣٧٦) .

^٢ - البحر الزخار (٥: ٢٣٨) .

^٣ - لم أجده .

^٤ - أخرجه عبد الرزاق (٩: ٤٥٣) وابن حزم في المحلى (١١: ٣١٤) .

دية الجنين

١١٩١ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِيلَ ، فَرَمَتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَفَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ دِيَّةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ ، وَقَضَى بِدِيَّةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا ، وَوَرِثَهَا وَلَدُهَا وَمَنْ مَعَهُمْ ، فَقَالَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ الْهَذَلِيُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يُغْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَ ، فَمَثَلُ ذَلِكَ يُطْلُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ ، مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ) متفق عليه ^١ .

١١٩٢ - وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس (أَنَّ عَمْرَ رضي الله عنه سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ ، قَالَ : فَقَامَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ فَقَالَ : كُنْتُ بَيْنَ يَدَيِ امْرَأَتَيْنِ ، فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، فَذَكَرَهُ مُخْتَصِرًا) وصححه ابن حبان والحاكم ^٢ .

فقه الحديث^٣

قوله : (اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ) اسمهما مليكة بنت عويم ، وأم عفيف بنت مسروح فضربت أم عفيف مليكة كذا في رواية الطبراني ، وفي رواية ابن عباس أم عطيف وبه جزم الخطيب في المبهمات ، وزاد بعض شراح العمدة ، وقيل : أم مكلف ، وقيل : أم مليكة ، وقوله : (مِنْ هَذِيلَ) في رواية الطبراني : (إِحْدَاهُمَا عَامِرِيَّةٌ) وفي رواية لمسلم : (مِنْ بَنِي لَحْيَانَ) بكسر اللام وفتحها بطن من هذيل ، وقوله : (فَرَمَتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ) زاد في رواية : (فَأَصَابَتْ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلَةٌ) وفي رواية أبي داود : (فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمَسْطَحٍ) وعند مسلم عن المغيرة بن سعيد : (ضَرَبْتُ امْرَأَةً ضَرَبْتُهَا بِعَمُودٍ فَسَطَّاطٍ ، وَهِيَ حَبْلِي فَفَقَتَلَتْهَا) وفي رواية (فَضَرَبْتُ الْهَذَلِيَّةَ الْعَامِرِيَّةَ بِعَمُودٍ فَسَطَّاطٍ أَوْ خُبَاءٍ) وفي حديث عويم (ضَرَبْتُهَا بِمَسْطَحٍ بَيْتَهَا) وقوله : (فَفَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا) وفي رواية : (فَفَقَتَلْتُ وَلَدَهَا فِي بَطْنِهَا) وفي

^١ - أخرجه البخاري رقم (٦٩١٠) ومسلم رقم (١٦٨١) وأبو داود رقم (٤٥٧٦) والنسائي (٤٨ : ٢) وأحمد (٥٣٥) وابن حبان رقم (٦٠٢٠) .

^٢ - أخرجه ابن حبان رقم (٦٠٢٠) والحاكم (٥٧٥) .

^٣ - شرح النووي لمسلم (١١ : ١٧٥) وفتح الباري (١٢ : ٢٤٨) والمحلى (١١ : ٥٥) وبعدها .

رواية : (فقتلتها وجنينها) وفي رواية : (فطرحت جنينها) وفي رواية أبي داود :
(فأسقطت غلاماً قد نبت شعره) وفي رواية لمسلم : (في جنين امرأة سقط ميتاً) .
وقوله : (غرة عبد أو أمة) بتوئين غرة ، وعبد بدل ، وهكذا ضبطه الجمهور ،
قال القاضي عياض : ورواه بعضهم بالإضافة ، قال : والأول أوجه وأقرب ، وذكر
صاحب المطالع الوجهين ، ثم قال : الصواب رواية التتوين ، ويؤيده ما في صحيح
البخاري : (قضى النبي ﷺ بالغرة عبد أو أمة) وأو هنا للتقسيم لا للشك ، قال
الباجي : يحتمل أن يكون للشك ، وأن المرفوع من الحديث لفظ (غرة) ولفظ (عبد
أو أمة) شك من الراوى في المراد بها ، قال الجوهرى : كأنه عبر بالغرة عن الجسم
كله كما قالوا : اعتق رقبة ، وأصل الغرة بياض في الوجه ، ولهذا قال أبو عمرو :
المراد بالغرة الأبيض منها خاصة ، قال : ولا يجزيء الأسود وقال : ولولا أن
رسول الله ﷺ أراد بالغرة معنى زائداً على شخص العبد والأمة لما نكرها ، واقتصر
على لفظ عبد أو أمة ، وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء أنه لا يتعين الأبيض ،
ويجزيء الأسود ، وإنما المعتبر أن يكون قيمتها عشر دية الأم ، أو نصف عشر دية
الأب ، قال أهل اللغة : الغرة عند العرب أنفس الشيء وأطلقت هنا على الإنسان لأن
الله تعالى خلقه في أحسن تقويم ، وقال داود : إنه يجزيء ما يطلق عليه اسم الغرة
كالفرس ، وقد وقع في حديث أبي هريرة (عبد أو أمة أو فرس أو بغل)^١ وكذا وقع
عند عبد الرزاق في رواية ابن طاووس عن أبيه مرسلًا بلفظ (عبد أو أمة أو فرس)
وأشار البيهقي^٢ إلى أن ذكر الفرس في المرفوع وهم ، وأن ذلك أدرج من بعض
رواته على سبيل التفسير للغرة ، وذكر أنه في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن
دينار عن طاووس بلفظ (فقضى أن في الجنين غرة) وقال طاووس : (الفرس
غرة) وكذا أخرجه الإسماعيلي عن عروة بن الزبير ، وكأنهما رأيا المعنى المشهور
للغرة ، إنما هو في الفرس ، وقد استعمل للأمة كما في حديث الوضوء ، وقد تطلق
على الشيء النفيس آدمياً كان أو غيره ، ذكراً أم أنثى ، وعلى قول الجمهور أقل ما
يجزيء من العبد والأمة ، أن يكون سليماً من العيوب لأن المعيب ليس من الخيار ،
وزاد الشافعي اشتراط أن لا ينقص عن سبع سنين لأن من كان دون ذلك لا يستقل

^١ - برقم (٤٥٧٤) والنسائي (٥١ : ٨) وابن حبان رقم (٦٠١٩) والبيهقي (٨ : ١١٥) وإسناده ضعيف .

^٢ - أخرجه أبو داود رقم (٤٥٧٩) والترمذي رقم (١٤١٠) وابن ماجه رقم (٢٦٣٩) وأحمد (٢ : ٤٣٨) .

^٣ - في سننه (٨ : ١١٥) .

بنفسه ، وقال بعضهم : لا يؤخذ مازاد على خمس عشرة سنة فى الذكر ، والأنثى مازاد على عشرين ، والأظهر أنه يجزىء وإن جاوز الستين ، ما لم يضعفا ويخرجا عن الاستقلال ، لأن ذلك جرى مجرى العيب .

والحديث فيه دلالة على أن الجنين إذا مات بسبب الجناية وجب فيه الغرة وظاهره الإطلاق سواء انفصل عن أمه وخرج ميتاً أو مات فى بطنها ، أو لا بد أن يعلم كونه جنيناً ، بأن يخرج منه يد أو رجل وإلا فالأصل براءة الذمة وسقوط الدية ، وإن كان الإمام المهدي^١ صرح فى الأزهار على أصل الهدوية بأنه لا شيء فيمن مات بقتل أمه إن لم ينفصل ، فهو مبنى على أنه لم يتحقق ثبوت الجنين ، وأما إذا تحقق ثبوته وهو بخروج شيء منه فالغرة لازمة فيه وظاهر ألفاظ الحديث أنه لا بد أن يكون قد تخلق، وجرى فيه الروح ليتصف بأنه قتلته الجناية ، والشافعية فسروه بما ظهر فيه صورة الأدمى من يد وأصبع وغيرهما ، وإن لم تظهر فيه الصورة ، ويشهد أهل الخبرة بأن ذلك أصل الأدمى ، فحكمه كذلك إذا كانت تلك الصورة صورة خفية ، وكذا إذا لم توجد فيه صورة خفية ولكنه أصل أدمى على ما هو غير الأظهر عندهم ، والأظهر أنها لا تجب ، وإن شك أهل الخبرة أنه أصل أدمى ، لم يجب فيه شيء اتفاقاً والحديث ورد فى جنين حرة ، وأما جنين الأمة فلعله يخصص بالقياس على قيمتها ، وكما أن الواجب قيمتها فى ضمانها ، فيكون فى جنينها الأرش منسوب إلى القيمة وقياسه على جنين الحرة ، فإن اللازم فيه نصف عشر الدية فيكون اللازم نصف عشر القيمة ، وتأتى فى أهل الذمة على الخلاف فى الدية ، وتجب الغرة عند الهدوية بعينها مقومة بخمسمائة ، وعند الصادق والباقر الواجب عشر الدية وقد روى ذلك عن على ، قال الإمام المهدي^٢ : فى الجمع بين العين والقيمة جمعاً بين الأدلة ، ومهما أمكن العبد أو الأمة لم يلزم الولي قبول غيرهما إذ هما الواجب بوجوب أجناس الدية ، فلم يلزم قبول غيرهما ، فإن تعذرا فوجهان ، ذهب الإمام يحيى إلى أنه ينتقل إلى خمس من الإبل ، إذ هى الأصل فى الديات ، وإذ روى عن عمر وعن زيد بن ثابت ولم يخالفا ، وقيل : يعدل إلى القيمة كلو أتلف عبداً ، والغرة لازمة لأجل الولد لا لأجل الأم ، فلو احترجت الأم بالولادة لزم لها أرش الجراحة^٣ ، وإن كان مجرداً لم تجب فيه حكومة ، ويدل

^١ - البحر الزخار (٥: ٢٥٦) وبعدها .

^٢ - البحر الزخار (٥: ٢٥٨) .

^٣ - العبارة فى البحر الزخار المنقول منه (فعلى الجانى حكومة) .

الحديث على أن اللازم في المرأة المذكورة هو الدية ، ولا يجب القصاص ، وهذا مما يستدل به من أثبت شبه العمد ، أو أن ذلك بحجر ، أو عمود صغير لا يقصد به القتل بحسب الأغلب ، فتجب فيه الدية على العاقلة ولا قصاص ، وبهذا التوجه لا يتم احتجاج الحنفية ، بأنه لا يجب القصاص في القتل بالمتقل .

وقوله : (وقضى بدية المرأة على عاقلتها) والمراد بالعاقلة هم العصابة ، وقد جاء مفسراً بأنهم من عدا الوالد وذوى الأرحام كما في حديث أسامة بن عمير عند البيهقي (فقال أبوها : إنما يعقلها بنوها ، فاختموا إلى رسول الله ﷺ فقال : الدية على العصابة وفي الجنين غرة)^١ وبهذا بوب البخاري^٢ (باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد) وقوله : (وورثها ولدها ومن معهم) يعنى أن المرأة التي قضى عليها النبي ﷺ بالغرة ، توفيت (فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنتها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها) وهذا لفظ مسلم ، وفي رواية (فعلى هذا) فقلوه : (فورثها) الضمير يعود إلى العائلة ولدها ومن مع الولد وهو الزوج إلا أن النووي قال : إن الميعة هي المجنى عليها ، وتأول قوله : (قضى عليها بالغرة) أى قضى لها ، والضمير في قوله : (والعقل على عصبتها) أى القاتلة وفيه تعسف ، والملجئ له التصريح في الروايات أنها ماتت المجنى عليها ولكن لا مانع أن تموت الجانية أيضاً عقب الجناية والله أعلم .

وفيه دلالة على أن الولد ليس من العصابة ، قال الشافعي : ولم أعلم مخالفاً في أن العاقلة العصابة ، وهم القرابة من قبل الأب ، وقوله : (فقال حمل بن النابغة) بفتح الحاء المهملة والميم ، وهو ابن مالك بن النابغة منسوب إلى جده في الحديث ، وحمل هو زوج المرأة القاتلة وهو من عصبتها ، وجاء في رواية أن القاتل أبوها ، وأنه قال : (يعقلها بنوها) وفي حديث عويم عند الطبراني^٣ (فقال أخوها العلاء بن مسروح : يارسول الله أيغرم .. الحديث) وعند أبي يعلى^٤ من حديث جابر : (فقالت عاقلة القاتلة) ويمكن الجمع بين الروايات بأن يكون كل من أبيها وأخيها وزوجها قالوا ذلك ، لأنهم كلهم من عصبتها .

^١ - أخرجه البيهقي (٨ : ١٠٨) .

^٢ - فتح الباري (١٢ : ٢٥٢) .

^٣ - المعجم الكبير (١٧ : ١٤١) .

^٤ - رقم (١٨٢٣) .

وقوله : (فمثل ذلك يطل) روى بالياء المضمومة على صيغة المضارع وتشديد اللام ومعناه : يهدر ويلغى ولا يضمن ، وروى بالياء الموحدة وتخفيف اللام على أنه فعل ماض من البطلان ، وهو بمعنى المنفى أيضاً ، وكلا الروايتين فى الصحيحين وغيرهما ، قال النووى : وأكثر نسخ بلادنا بالمشناة ، ونقل القاضى أن جمهور الرواة فى صحيح مسلم ضبطوه بالموحدة ، قال أهل اللغة : يقال : ظل دمه بضم الطاء ، وأظل أى هدر ، وأظله الحاكم وظله أى أهدره ، وجوز بعضهم ظل دمه بفتح الطاء فى اللزم ، وأباها الأكثرون ، وقوله : (إنما هذا من إخوان الكهان)^١ قال العلماء : إنما ذم سجعه لوجهين :

أحدهما : أنه عارض به حكم الشرع ، ورام إبطاله . والثانى : أنه تكلفه فى مخاطبته ، وهذان الوجهان من السجع مذمومان ، وأما السجع الذى ورد عن النبى فى بعض الأوقات ، وهو مشهور فى الحديث ، فليس من هذا ، لأنه لا يعارض به حكم الشرع ولا يتكلفه ، فلا نهى فيه ، بل هو حسن ، ويؤيده ما فى بعض رواياته : (أسجع كسجع الأعراب) فأشار إلى أن بعض السجع هو المذموم لا كله والله أعلم .

وحديث أبى داود^٢ فى سؤال عمر رضي الله عنه أخرجه أيضاً البخارى من حديث المغيرة : (أن عمر سأل عن إملاص المرأة ، وهى التى يضرب بطنها فتلقى جنينها ، فقال : أياكم سمع من النبى ﷺ فيه شيئاً ؟ فقال المغيرة : قضى النبى ﷺ بالغرة عبد أو أمة ، فقال عمر : من شهد معك ؟ فقال محمد بن مسلمة فشهد بذلك) وتفسير الإملاص فى هذه الرواية أخص من قول أهل اللغة أن الإملاص أن تزلق المرأة قبل الولادة ، هكذا نقله أبو داود فى السنن عن أبى عبيد ، وهو كذلك فى الغريب له ، وقال الخليل : أملت المرأة والناقاة إذا رمت ولدها ، وقال ابن القطاع : أملت الحامل ألقت ولدها ، ووقع فى بعض الروايات ملاص بغير ألف ، كأنه اسم المصدر المنسوب إلى الولد ، يقال : ملاص الولد أو اسم لتلك الولادة كالخداج ، وقال هشام : الملاص الولد ، ولعله بتقدير مضاف أى خروج الولد ، وقال صاحب البارع : الإملاص الإسقاط ، وإذا قبضت على شيء فسقط من يدك ، تقول : أملت من يدى إملاصاً وملصاً .

^١ - شرح النووى لمسلم (١١ : ١٧٨) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (٦٩٠٥) وأطرافه (ومسلم رقم (١٦٨٢) وأبو داود رقم (٤٥٦٨) والنسائى (٨ : ٥١) والترمذى رقم (١٤١١) وابن ماجه رقم (٢٦٣٣) وأحمد (٤ : ٢٤٥) .

القصاص حق المجنى عليه

١١٩٣ - وعن أنس رضي الله عنه (أن الربيع بنت النضر - عمته - كسرت ثنية جارية ، فطلبوا إليها العفو فأبوا ، فعرضوا الأرض فأبوا ، فاتوا رسول الله ﷺ فأبوا إلا القصاص ، فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص ، فقال أنس بن النضر : يا رسول الله ، أتكسر ثنية الربيع ؟ لا ، والذي بعثك بالحق ، لا تكسر ثنيتها فقال رسول الله ﷺ : يا أنس ، كتاب الله القصاص ، فرضي القوم فعفوا فقال رسول الله ﷺ : إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره) متفق عليه^١ واللفظ للبخارى .

فقه الحديث^٢

الربيع بضم الراء والباء الموحدة المفتوحة وبعدها ياء مشددة مكسورة أخت أنس بن النضر عمه أنس بن مالك ، وفي سنن البيهقي الربيع بنت معوذ ، قال المصنف رحمه الله تعالى : وهو غلط والمحفوظ أنها بنت النضر ، وقوله : (كسرت جارية) فى البخارى فى كتاب الجنائيات^٣ : (لطمت جارية فكسرت ثنيتها) وفى رواية الفزارى : (جارية من الأنصار) وفى رواية معتمر : (امرأة) بدل (جارية) وهو يوضح أن المراد بالجارية المرأة الشابة لا الأمة الرقيقة ووقع فى البخارى فى كتاب الجنائيات أيضاً بلفظ : (وجرحت أخت الربيع إنساناً) قال أبو ذر : كذا وقع ، والصواب الربيع بنت النضر ، وكذا قال الكرمانى ، ثم قال : إلا أن يقال : هذه امرأة أخرى ، لكن لم ينقل عن أحد كذا قال ، وقد ذكر جماعة أنهما قضيتان ، وكذا وقع فى مسلم (أن أخت الربيع أم حارثة ، وأنها قالت أم الربيع : يا رسول الله أيقص من فلاة ؟ .. الحديث) وجزم ابن حزم^٤ بأنهما قصتان صحيحتان ، وقعنا لامرأة واحدة إحداهما أنها جرحت إنساناً فقاضى عليها بالضمان ، والأخرى أنها كسرت ثنية جارية فقاضى عليها بالقصاص ، وحلفت أمها فى الأولى ، وأخوها فى الثانية ، وقال البيهقي بعد أن أورد

^١ أخرجه البخارى رقم (٢٧٠٣) وأطرافه (ومسلم رقم (١٦٧٥) وأبو داود رقم (٤٥٩٥) والنسائى (٢٧ : ٨)

وابن ماجة رقم (٢٦٤٩) وأحمد (١٢٨ : ٣) .

^٢ فتح البارى (١٢ : ٢٢٤) .

^٣ رقم (٦٨٩٤) .

^٤ فتح البارى (١٢ : ٢١٥) .

الروایتین : ظاهر الخبرین يدل على أنهما قصتان ، قال المصنف رحمه الله^١ : فى القصتين مغايرات : منها : هل الجانية الربيع أو أختها ؟ وهل الجانية كسر الثنية أو الجراحة وهل الحالف أم الربيع أو أخوها أنس ؟ وقوله : (فطلبوا) أى أهل الجانية (إليهم) أى أهل المجنى عليها (فأبوا) أى أهل المجنى عليها ، (العفو) بغير أرش (فعرضوا الأرض فأبوا) زاد البخارى فى باب الصلح لفظ (إلا القصاص) .

وقوله : (فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص) فيه دلالة على الإقتصاص فى العظم ، فأما السن بكمالها ففى ذلك نص قوله تعالى : ﴿ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ﴾^٢ وإن كان ذلك عن المكتوب فى التوراة ، فشرع من قبلنا يلزمنا ، إذا ورد على لسان نبينا من غير إنكار له كما هو المختار ، وقد قام الإجماع على قلع السن بالسن فى العمد ، وأما الكسر فهذا الحديث دليل عليه إذا عرفت المماثلة ، وأمكن ذلك من دون سراية إلى غير الواجب ، قال أبو داود : قلت لأحمد : كيف فى السن ؟ قال : تبرد ، أى يبرد من سن الجانى بقدر ما كسر من سن المجنى عليه ، وقال بعضهم : إن الحديث محمول على القلع وأنه أراد بقوله : (كسرت) قلعت ، وهو بعيد ، وقد قام الإجماع على أنه لا قصاص فى العظم الذى يخاف منه ذهاب النفس ، إذ لم تتأت فيه المماثلة بأن لا يوقف على قدر الذاهب ، وقال الليث والشافعى والحنفية : لا قصاص فى العظم وغير السن ، لأن دون العظم حائل من جلد ولحم وعصب ، فيتعذر معه المماثلة ، فلو أمكنت لحكمنا بالقصاص ، ولكن لا نصل إلى العظم حتى ننال ما دونه مما لا يعرف قدره ، وقال الطحاوى : اتفقوا على أنه لا قصاص فى عظم الرأس ، فيلحق به سائر العظام ، وتعقب بأنه قياس مخالف للنص ، فإن فى هذا الحديث كسر الثنية وأمر بالقصاص .

وقوله : (أتكسر ثنية الربيع) قد يؤول هذا الإنكار بأنه لم يرد به الرد للحكم والمعارضة ، وإنما أراد به أن يؤكد النبى ﷺ طلب الشفاعة منهم ، وأكد طلبه من النبى ﷺ بالقسم ، وقيل : إن ذلك قبل أن يعلم أن القصاص حتم ، وأنه مخير بينه وبين الدية أو العفو ، وقيل : إنه لم يرد الإنكار ، وإنما قاله توقعاً ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضا حتى يعفوا أو يقبلوا الأرض ، وقد وقع الأمر على ما أراد ، فألهمهم العفو ، وفى الحلف دليل على أنه يجوز الحلف فيما يظن وقوعه ، قوله : (كتاب الله القصاص) المشهور الرفع على أنه مبتدأ وخبر ، ويجوز النصب على

^١ - فتح البارى (١٢ : ٢١٥) .

^٢ - (المائدة : من الآية ٤٥) .

المصدر والفعل محذوف أى كتب كتاب الله ، والقصاص مفعول به لكتاب أو للفعل المقدر أو على الإغراء ، والقصاص بدل من كتاب ، أو منصوب بفعل محذوف أو القصاص مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والمعنى فى ذلك حكم كتاب الله القصاص ، فهو على تقدير حذف مضاف ، وقيل : المراد بالكتاب الحكم أى حكم الله القصاص ، وقيل : أشار إلى قوله تعالى : ﴿ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ﴾^١ وقيل إلى قوله : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾^٢ وقيل إلى : قوله : ﴿ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ ﴾^٣ .

وقوله : (إن من عباد الله .. الخ) تعجب منه ﷺ بوقوع مثل هذا من حلف أنس على نفي فعل الغير مع إصرار الغير على إيقاع ذلك الفعل ، وكأن قضية ذلك أن العادة فى ذلك أن يحدث فى يمينه ، فآلهم الله تعالى الغير العفو ، فبرق قسم أنس ، وأن هذا الاتفاق وقع إكراماً من الله تعالى لأنس ليبر يمينه ، وأنه من جملة عباد الله الذين يجيب دعاءهم ، ويعطيهم مآربهم وفيه جواز الثناء على من وقع له مثل ذلك عند أمن الفتنة عليه والله أعلم .

قتل العمد والخطأ

١١٩٤ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : (من قُتِلَ عَمِيًّا ، أو رَمِيَ بِحَجَرٍ ، أو سَوَّطَ ، أو عَصَا ، فَعَقَلَهُ عَقْلُ الْخَطَا وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ ، وَمَنْ حَالَ ثَوْنُهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ) أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه^٤ بإسناد قوي^٥ .

فقه الحديث^٦

قوله : (عميا) بكسر العين المهملة وتشديد الميم والياء المثناة من تحت بالقصر فعلا من العمى ، كالرميا من الرمى ، والخصيصا من التخصيص وهى مصادر والمراد أن يوجد بينهم قتيل فيعمى أمره ، ولا يتبين قاتله ، وقد استعمل العمياء فى معنى غير جهالة ، كما فى قوله : (ينزو الشيطان بين الناس فيكون رمياً فى عميا

^١ - (المائدة: من الآية ٤٥) .

^٢ - (النحل: من الآية ١٢٦) .

^٣ - (المائدة: من الآية ٤٥) .

^٤ - أخرجه أبو داود رقم (٤٥٩١) والنسائى (٨: ٣٩) وابن ماجه رقم (٢٦٣٥) .

^٥ - نصب الراية (٤: ٣٢٧ و ٣٣٢) .

^٦ - فتح البارى (١٢: ٢١٨) وعون المعبود (١٢: ١٨٢ و ٢٠٠) والمطلى (١٠: ٣٦٢) وبعبدها .

فى غير ضغينة^١ أى فى غير جهالة ، من غير حقد وعدوان ، والحديث فيه دلالة على أن من لم يعرف قاتله أنه يجب فيه الدية تكون على العاقلة ، وظاهره من دون أيمان القسامة ، وهو قريب من مذهب الناصر إلا أن الناصر يقول : إن الدية تكون فى بيت المال ، واحتج بما روى عن عمر رضي الله عنه (أنه قتل رجل فى الطواف ، ولم يعرف قاتله ، فاستشار عمر الصحابة ، وكان فيهم على رضي الله عنه فأشار بأن ديته تكون فى بيت المال)^٢ إلا أنه يحتمل أن يكون لكونهم غير محصورين ، وروى مسدد فى مسنده من طريق يزيد بن مذكور (أن رجلاً زحم يوم الجمعة فمات ، فسوداه على من بيت المال)^٣ قال ابن بطلال : قد اختلف على وعمر هل تجب ديته فى بيت المال أو لا ؟ قال إسحاق بالوجوب وتوجيهه من حيث المعنى أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين ، فوجبت ديته فى بيت مال المسلمين ، ويحتج له بما ورد فى قصة الأيمان والد حذيفة (أنه قتله بعض المسلمين ، وهو يظن أنه من المشركين ، فسوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم)^٤ ورجاله ثقات ، وذهب الحسن البصرى إلى أن ديته تجب على جميع من حضر ، وذلك لأنه مات بفعلهم ، ولا بتعدادهم إلى غيرهم وقد يحتج له بما وقع فى لفظ البخاري^٥ (أنه قال حذيفة : غفر الله لكم) روى أن ضمانه قد لزم الحاضرين بقوله : (غفر الله لكم) فى معنى عفوت عنكم والعتو إنما هو عن شيء قد استحق ، ولا حجة فى ذلك ، وقول للشافعى : إنه يقال لوليه : ادع على من شئت واحلف ، فإن حلف استحق الدية ، وإن نكل حلف المدعى عليه على النفس ، وسقطت المطالبة وتوجيهه أن الدم لا يجب إلا بالطلب وقال مالك : إنه يهدر ، وتوجيهه أنه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد ، وذهبت الهدوية إلى أن الحاضرين الذين وقع بينهم القتل إن كانوا منحصرين لزم القسامة ، وجرى فيه حكمها من الأيمان والدية ، وإن كانوا غير منحصرين كانت الدية فى بيت المال ، وهو أخذ من القولين الأولين بطرف من كل قول .

وقوله : (أو رميا بحجر .. الخ) تقدم الكلام فى ذلك ، وهو حجة أيضاً لمن يثبت شبه العمد ، وقوله : (ومن قتل عمداً فهو قود) يدل على أن موجب القتل العمد هو القود عيناً ، وقد ذهب إلى هذا أبو حنيفة وأصحابه ورواية ابن القاسم عن مالك وزيد بن على والداعى والطبرى وأحد قولى الشافعى ورواية عن أحمد ، واحتجوا بما

^١ - أخرجه أحمد (٢: ١٨٣) والبيهقى (٨: ٤٥ و ٧٠) .

^٢ - أخرجه ابن أبى شيبة (٥: ٤٤٦) .

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - عزاه ابن حجر فى فتح البارى (١٢: ٢١٨) لأبى العباس السراج فى تاريخه ، وهو مرسل .

^٥ - رقم (٦٨٨٣) .

تقدم من حديث الربيع^١ حيث قال : (كتاب الله القصاص) وقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ ﴾^٢ قالوا : فالواجب هو القصاص ، وأما الدية فإنها فلا تجب إلا إذا رضى الجاني ، ولا يجبر الجاني على تسليم الدية ، وذهب الهادوية والناصر وقرول للشافعي ولأحمد ومالك وهو مذهب أبي ثور وداود وأكثر فقهاء المدينة من أصحاب مالك وغيرهم ورواية أشهب عن مالك إلى أن موجب القتل أحد أمرين إما القصاص وإما الدية ، قالوا : لقوله ﷺ : (ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، إما أن يقيّد وإما أن يدي)^٣ وقوله تعالى : ﴿ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾^٤ قال الأولون : معنى بخير النظرين : أن ولي المقتول مخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية ، ويجب بأن التقيّد خلاف الظاهر ، ويجب عنه بأنه أوجب المصير إليه الجمع بينه وبين المعارض له . وقال في الهدى : فى المسألة ثلاثة أقوال ، وهى روايات عن الإمام أحمد :

أحدها : أن الواجب أحد شيئين إما القصاص والدية ، والخيرة فى ذلك إلى الولي بين أربعة أشياء : العفو مجاناً ، والعفو إلى الدية ، والقصاص ، ولا خلاف بين تخييره بين هذه الثلاثة ، والرابعة : المصالحة إلى أكثر من الدية وفيه وجهان :

أشهرهما : مذهبا جوازه .

والثانى : ليس له العفو على مال إلا الدية أو دونها ، وهذا أرجح دليلاً ، فإن اختار الدية سقط القود ، ولم يملك طلبه بعد ، وهذا مذهب الشافعي وإحدى الروايتين عن مالك .

والقول الثانى : أن موجبه القود عينا ، وأنه ليس له أن يعفو إلى الدية إلا برضا الجاني ، فإن عفا إلى الدية ولم يرض الجاني فقوده بحاله ، وهذا مذهب مالك فى الرواية الأخرى وأبى حنيفة .

والقول الثالث : أنه موجبه القود عينا مع التخيير بينه وبين الدية ، وإن لم يرض الجاني ، فإذا عفا عن القصاص إلى الدية ، فرضى الجاني فلا إشكال وإن لم يرض فله العود إلى القصاص ، فإن عفا عن القود مطلقاً ، فإن قلنا : الواجب أحد شيئين فله الدية ، وإن قلنا : الواجب القصاص عينا سقط حقه منها فإن قيل : فما تقولون لو مات

^١ - برقم (١١٩٣) .

^٢ - (البقرة : من الآية ١٧٨) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (١١٢) وأطرافه (ومسلم رقم (١٣٥٥) وأبو داود رقم (٢٠١٧) والترمذى رقم (١٤٠٥) والنسائى (٨ : ٣٨) وابن ماجه رقم (٢٦٢٤) وأحمد (٢ : ٢٣٨) .

^٤ - (البقرة : من الآية ١٧٨) .

القاتل ؟ قيل : فى ذلك قولان : أحدهما : تسقط الدية ، وهو مذهب أبى حنيفة ، لأن الواجب عندهم القصاص عيناً وقد زال محل استيفائه بفعل الله تعالى ، فأشبهه ما لو مات العبد الجانى ، فإن أرش الجنابة لا ينتقل إلى ذمة العبد ، وهذا بخلاف تلف الرهن وثبوت الضامن حيث لا يتلف الحق لثبوته فى ذمة الراهن ، والمضمون عنه فلم يسقط بتلف الوثيقة ، وقال الشافعى وأحمد : تتعين الدية فى تركته لأنه تعذر استيفاء القصاص من غير إسقاط فوجب الدية لنلا يذهب حق الورثة من الدم والدية مجاناً ، ولو اختار القصاص ثم رجع إلى الدية والعفو عنه ففيه وجهان :

أحدهما : له ذلك لأنه انتقال من أعلى إلى أدنى . **وثانيهما :** ليس له ذلك لأنه لما اختار القصاص أسقط حقه من الدية ، فليس له الرجوع إليها ، وهذا الحديث يعنى (فهو بخير النظرين) لا يعارض قوله ﷺ : (من قتل عمداً فهو قود) لأن هذا يدل على ثبوت القود بالقتل العمد وذلك يدل على أن الخيرة له بين استيفائه هذا الواجب ، وبين بذله وهو الدية فلا تعارض . انتهى .

عقوبة القاتل والممسك

١١٩٥ - وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال : (إذا أمسك الرجلُ الرجلَ وقتلَهُ الآخرُ ، يُقتلُ الذى قَتَلَ ، وَيُحْبَسُ الذى أَمْسَكَ) رواه الدارقطنى موصولاً ومرسلاً ، وصححه ابن القطان ^١ .

تخريج الحديث ^٢

الحديث من رواية سفيان الثورى عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، قال البيهقى رحمه الله ^٢ : هذا غير محفوظ ، وقد قيل : عن إسماعيل عن سعيد بن المسيب مرفوعاً ، والصواب عن سفيان عن إسماعيل بن أمية ، قال : (قضى رسول الله ﷺ فى رجل أمسك رجلاً وقتله الآخر ، قال : يقتل القاتل ويحبس الممسك) وعن سفيان عن جابر عن عامر عن على ؓ (قضى بذلك) وكذلك رواه ابن

^١ - أخرجه الدارقطنى (٣ : ١٤٠) والبيهقى (٨ : ٥٠) .

^٢ - تحفة المحتاج (٢ : ٤٤٣) .

^٣ - فى سننه .

المبارك عن معمر عن إسماعيل بن أمية يرفعه قال : (اَقْتُلُوا الْقَاتِلَ وَاصْبِرُوا الصَّابِرُ)^١ يعنى : احبسوا الذى حبسه .

فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة على أنه لا قتل على الممسك ، والقود يلزم القاتل ، ويلزم الممسك الحبس ، وقد ذهب إلى هذا العترة والحنفية والشافعية لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾^٣ وذهب مالك والنخعي وابن أبى ليلى إلى أنهما يقتلان جميعاً إذ هما مشتركان فى قتله ، لأنه لولا الإمساك لما انقُتل ، وأجيب بأن النص منع الإلحاق ، وأيضاً فإن حكم ذلك حكم الحافر للبئر والمردى إليها ، فإن الضمان على المردى دون الحافر اتفاقاً وذهب ربيعة إلى أنه يحبس الممسك حتى يموت ، ومثله ذكر الأمير الحسين فى الشفا ، قال : لفعل على ﷺ وظاهر هذا الخلاف أن ذلك واجب فى ضمانه وأجيب عنه بأن فعل على ﷺ إنما فعله للتأديب والتعذير ، وعرض موته فى أثناء الحال ، وليس حبسه مقصوداً أن يموت ، والجمهور يحملون الحديث فى حبس الصابر أنه يحبس تأديباً ، وهو موكل إلى نظر الإمام من غير تحديد وهو خلاف ظاهر الحديث ، فإن قوله : (يَقْتُلُ الذِّى قَتَلَ ، وَيَحْبِسُ الذِّى أَمْسَكَ) من غير بيان ، فقضى بما ذكره ربيعة ، والتقيد زيادة بغير دليل والله أعلم .

قتل المسلم بالمعاهد

١١٩٦ - وعن عبد الرحمن بن البيهقي (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدٍ وَقَالَ : أَنَا أَوْلَى مَنْ وَفَى بِدِمَّتِهِ) أخرجه عبد الرزاق مرسلأ ، ووصله الدارقطني بذكر ابن عمر فيه وإسناد الموصول واه^٤ .
تقدم الكلام فى الحديث قريباً^٥

^١ - أخرجه البيهقي (٨ : ٥٠) .

^٢ - المغنى مع الشرح (٩ : ٤٧٧) والبحر الزخار (٥ : ٢٢٨) .

^٣ - (البقرة : من الآية ١٩٤) .

^٤ - فى سننه (٨ : ٣٠) والدارقطني (٣ : ١٣٤) .

^٥ - فى الحديث رقم (١١٨٧) .

اشتراك الجماعة في قتل شخص

١١٩٧ - وعن ابن عمر رضى الله عنهما ، قال : (قُتِلَ غُلَامٌ غِيلَةً ، فَقَالَ عُمَرُ : لَوْ اشْتَرَكَ فِيهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ) أخرجه البخاري^١ .

تخريج الحديث

الأثر أخرجه البخاري بأصح إسناد ، ولم يصرح فيه بعدد القاتلين ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة^٢ من وجه آخر (أن عمر رضي الله عنه قتل سبعة من أهل صنعاء برجل .. إلخ) وأخرجه في الموطأ^٣ بسند آخر عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب (أن عمر رضي الله عنه قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة ، وقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً) و (تمالأ) بهمة بعد اللام أى توافق ، وأخرجه قاسم بن أصبغ والطحاوى والبيهقي^٤ عن ابن وهب ، قال : حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه (أن امرأة بصنعاء غاب عنها زوجها ، وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً ، يقال له : أصيل ، فاتخذت المرأة بعد زوجها خليلاً ، فقالت له : إن هذا الغلام يفضحنا فافقتله فأبى ، فامتنعت منه فطأوعها ، فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر ، والمرأة وخادمها ، فقتلوه ، ثم قطعوا أعضاءه ، وجعلوه في عيبة^٥ وطرحوه في ركية^٦ في ناحية القرية ، ليس فيها ماء) وذكر القصة وفيها : (فأخذ خليلها فاعترف ، ثم اعترف الباقر فكتب يعلى - وهو يومئذ أمير - شأنهم إلى عمر رضي الله عنه فكتب عمر بقتلهم جميعاً ، وقال : والله لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلتهم أجمعين) وأخرجه أبو الشيخ في كتاب الترهيب^٧ من وجه آخر ، وفي فوائد أبي الحسن بن زرقويه بسند جيد إلى أبي المهاجر عبد الله بن عميرة من بنى قيس بن ثعلبة (قال : كان رجل من أهل صنعاء ، يسابق الناس كل

^١ - أخرجه البخاري رقم (٦٨٩٦) .

^٢ - في مصنفه (٤٢٩ : ٥) .

^٣ - (٨٧١ : ٢) .

^٤ - أخرجه البيهقي (٨ : ٤٠) وعبد الرزاق (٩ : ٤٧٦) .

^٥ - من المخطوط (بفتح المهملة وسكون التحتانية ثم موحدة مفتوحة ، هي وعاء من آدم) .

^٦ - من المخطوط (بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتانية ، وهي البئر التي لم تطو) .

^٧ - تغليق التعليق (٥ : ٢٥١) .

سنة بأيام ، فلما قدم وجد مع وليدته سبعة رجال يشربون الخمر ، فأخذوه فقتلوه ..)
فذكر القصة في اعترافهم وكتاب الأمير إلى عمر وفي جوابه : (أن اضرب أعناقهم ،
واقتلها معهم ، فلو أن أهل صنعاء اشتركوا في دمه لقتلهم) وهذه القصة غير
الأولى وسنده جيد .

وقوله : (غيلة) أى سراً ، والأثر فيه دلالة على أنه تقتل الجماعة بالواحد ، وقد
ذهب إلى هذا الجمهور من فقهاء الأمصار وهو مروى عن علي وعمر وابن عباس
وابن عمر رضى الله عنهم وغيرهم ، ويحتج لذلك بما روى عن عمر من الأثر
المذكور وما أخرجه البخاري^١ عن علي رضي الله عنه (في رجلين شهدا على رجل بالسرقة ،
فقطعه رضي الله عنه ثم أتياه بآخر ، فقالا : هذا الذي سرق ، وأخطأنا على الأول ، فلم يجز
شهادتهما على الآخر ، وأغرمهما دية الأول ، وقال : لو أعلم أنكما تعمدا
لقطعتكما) ولا فرق بين القصاص في الأطراف والنفس ، وذهب الناصر والباقر
والصادق وابن سيرين والإمامية وهو في البحر^٢ ورواية عن مالك إلى أنه يختار
الورثة واحدا من الجماعة ، ورواية عن مالك يقرع بينهم فمن خرجت عليه القرعة
قتل ، ويلزم الباؤون الحصة من الدية قالوا : لأن الكفأة معتبرة ، ولا تقتل الجماعة
بالواحد كما أن الحر لا يقتل بالعبد ، وأجاب في البحر عليهم ، بأنهم لم يقتلوا لصفة
زائدة في المقتول بل لكون كل واحد منهم قاتل ، وذهب ربيعة وداود وهو قول ابن
الزبير والزهرى وروى عن جابر إلى أنه لا قصاص على الجماعة بل الدية رعاية
للمماثلة ، ولا وجه لتخصيص أحدهم ، وأجاب في البحر^٣ بأن هذا القول مخالف
للاجتماع ، والأولى الجواب بأن حكم عمر رضي الله عنه في عصر الصحابة ولا مخالف له
فصار إجماعاً ، وقال في نهاية المجتهد^٤ : عمدة من قتل بالواحد الجماعة النظر إلى
المصلحة ، فإنه مفهوم أن القتل إنما شرع لنفى القتل كما نبه عليه الكتاب العزيز في
قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾^٥ وإذا كان ذلك كذلك ، فلو
لم يقتل الجماعة بواحد لتذرع الناس إلى القتل بأن يتعمدوا بالجماعة ، لكن للمعترض

^١ - أخرجه البخاري في كتاب الديات باب رقم (٢١) معلقاً .

^٢ - البحر الزخار (٥ : ٢١٨) .

^٣ - البحر الزخار (٥ : ٢١٨) .

^٤ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٨ : ٤٢٩) .

^٥ - (البقرة : من الآية ١٧٩) .

أن يقول : إن هذا إنما كان يلزم لو لم يقتل من الجماعة ، فأما إن قتل منهم واحد وهو الذى يظن إتلافه غالباً على الظن فليس يلزم أن يبطل الحد ، يعنى يكون سبباً للتسلط على إذهاب النفوس ، وعمدة من قتل الواحد بالواحد قوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾^١ وأما قطع الجماعة بالواحد وكذا سائر الجروح ، فذهب الجمهور وقال به مالك والشافعى ، وقد تقدم الرواية عن على عليه السلام وقالت الحنفية : ذلك خاص بالنفس .

الخيار لولى المقتول فى شيئين

١١٩٨ - وعن أبى شريح الخزاعى عليه السلام قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (فَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلًا بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ ، أَوْ يَقْتُلُوا) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ^٢ .

١١٩٩ - وأصله فى الصحيحين^٣ من حديث أبى هريرة بمعناه .

ترجمة الراوى^٤

أبو شريح : اسمه خويلد بن عمرو الكعبى الخزاعى ، وقيل : عمرو بن خويلد ، وقيل : كعب بن عمرو ، وهو الأصح ، وقيل : هانى بن عمرو والأول أصح وأكثر ، أسلم قبل الفتح ، مات بالمدينة سنة ثمان وستين ، روى عنه نافع بن جببر وسفيان بن أبى العوجاء وعطاء بن يزيد الليثى ، وهو مشهور بكنيته ، عداة فى أهل الحجاز ، وشريح بضم الشين المعجمة وسكون الباء التحتية فحاء مهملة .

فقه الحديث^٥

الحديث قاله النبى ﷺ عام الفتح فى اليوم الثانى لما قتلت خزاعة رجلاً من بنى ليث بقتيل لهم فى الجاهلية ، اسم القاتل خراش بن أمية الخزاعى واسم المقتول ابن الأثووع

^١ - (المائدة: من الآية ٤٥) .

^٢ - أخرجه أبو داود رقم (٤٥٠٤) وابن ماجه رقم (٢٦٢٣) والترمذى رقم (١٤٠٦) وأحمد (٦: ٣٨٤) والدارقطنى (٣: ٦٥) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (١١٢) وأطرافه (ومسلم رقم (١٣٥٥) وأبو داود رقم (٢٠١٧) والترمذى رقم (١٤٠٥) والنسائى (٨: ٣٨) وأحمد (٢: ٢٣٨) .

^٤ - الإصاية (٧: ٢٠٤) .

^٥ - فتح البارى (١٢ : ٢٠٦) .

بالتاء المثلثة والعين المهملة ، قال النبي ﷺ في أثناء كلامه : (ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل وإنى عاقله ، ثم قال : من قتل له .. الحديث) وقد جاء في رواية لأبي داود وابن ماجه وعلقه الترمذي ' من وجه آخر عن أبي شريح بلفظ (فإنه يختار إحدى ثلاث : إما أن يقتص ، وإما أن يعفو ، وإما أن يأخذ الدية ، فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه) أى إن أراد زيادة على القصاص والدية ، وقوله : (فأهله بين خيرتين) دليل على أن الخيار إلى ورثة المقتول ، وقد تقدم الخلاف فى ذلك .

^١ - أخرجه أبو داود رقم (٤٤٩٦) وابن ماجه رقم (٢٦٢٣) .

١ - باب الديات

الديات بتخفيف الياء التحتية جمع دية كعدات جمع عدة ، وأصلها ودية مصدر ودى القتل يديه إذا أعطى وليه ديته ، وتسمى ما يعطى ودية القتل دية تسمية بالمصدر ، وفاء الكلمة محذوف معوض عنه ثاء التأنيث ، والأمر منه على حرف واحد ، تقول : دالقتيل ، بدال مكسورة ، وإذا وقفت ألحقت به هاء السكت ، والدية : أعم مما لا قصاص فيه وفيما فيه قصاص ، ولو كان القصاص هو الأمل كما فى العمدة عند البعض .

الدية فى النفس والأعضاء

١٢٠٠ - عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده رضى الله عنهم (أن النبى ﷺ كتب إلى أهل اليمن . فذكر الحديث) وفيه : (إن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بيته فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول ، وإن فى النفس الدية مائة من الإبل ، وفى الأنف إذا أوعب جذعة الدية ، وفى العينين الدية ، وفى اللسان الدية ، وفى الشفتين الدية ، وفى الذكر الدية ، وفى البيضتين الدية ، وفى الصلب الدية ، وفى الرجل الواحدة نصف الدية ، وفى المأمومة ثلث الدية ، وفى الجائفة ثلث الدية ، وفى المنقلة خمس عشرة من الإبل ، وفى كل إصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل ، وفى السن خمس من الإبل ، وفى الموضحة خمس من الإبل ، وإن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار) أخرجه أبو داود فى المراسيل ، والنسائى وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وأحمد ، واختلفوا فى صحته^١ .

ترجمة الراوى^٢

أبو بكر اسمه كنيته ، ولى القضاء فى المدينة لعمر بن عبد العزيز حدث عن عروة ابن الزبير وعمر بن عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز ، روى عنه ابنه محمد وعبد الله ويحيى بن سعيد الأنصارى وغيرهم .

^١ - أخرجه أبو داود فى المراسيل (١: ٢١٤) والنسائى (٨: ٥٧) والدارقطنى (١: ٢٢) والبيهقى (٤: ٨٩) وابن حبان رقم (٦٥٥٩) والحاكم (١: ٣٩٥ - ٣٩٧) .

^٢ - تهذيب التهذيب (٩: ٦٩) .

تخريج الحديث^١

الحديث أخرجه أبو داود في المراسيل عن ابن شهاب ، قال : قرأت في كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم حين بعثه إلى نجران ، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم ، ورواه النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي موصولاً مطولاً من حديث الحكم ابن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ، وفرقه الدارمي^٢ في مسنده عن الحكم مقطوعاً ، وقد اختلف أهل الحديث في صحة هذا الحديث ، فقال أبو داود : في المراسيل: قد أسند هذا الحديث ولا يصح ، والذي في إسناده سليمان بن داود وهم ، إنما هو سليمان بن أرقم ، وقال في موضع آخر : لا أحدث به ، وقد وهم الحكم في قوله سليمان بن داود ، وقد حدثني محمد بن الوليد الدمشقي ، أنه قرأ في أصل يحيى ابن حمزة سليمان بن أرقم وهكذا قال أبو زرعة الدمشقي : إنه الصواب ، وتبعه صالح بن محمد جزرة وأبو الحسن الهروي وغيرهما ، وقال ابن حزم : صحيفة عمرو بن حزم منقطعة ، لا تقوم بها حجة ، وسليمان بن داود^٣ متفق على تركه ، وقال عبد الحق : سليمان بن داود : هو الذي يروى هذه النسخة عن الزهري ضعيف ويقال : إنه سليمان بن أرقم ، وتعبه ابن عدى ، فقال : هذا خطأ ، إنما هو سليمان بن داود ، وقد جوده الحكم بن موسى ، وقال أبو زرعة : عرضت على أحمد ، فقال : سليمان بن داود اليمامي ضعيف ، وسليمان بن داود الخولاني ثقة كلاهما يروى عن الزهري ، والذي روى حديث الصدقات هو الخولاني ، فمن ضعفه فإنما ظن أن الراوى هو اليمامي ، وصححه الحاكم وابن حبان ، ونقل عن أحمد أنه قال : أرجو أن يكون صحيحاً ، قال : وقد أثنى على سليمان بن داود الخولاني هذا أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ قال الحاكم : وحدثني أبو أحمد الحسين بن علي عن ابن أبي حاتم عن أبيه أنه سئل عن حديث عمرو بن حزم ، فقال : سليمان بن داود ممن لا بأس به ، وقد صحح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة لا من حيث الإسناد بل من حيث الشهرة ، فقال الشافعي في رسالته^٤ : لم يقبلوا هذا الحديث

^١ - التلخيص الحبير (٤ : ١٧) .

^٢ - في سننه (٢ : ١٩٢) .

^٣ - تهذيب التهذيب (٤ : ١٦٥) .

^٤ - (١ : ٤٢٢) .

حتى يثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ وقال ابن عبد البر^١ : هذا كتاب مشهور عند أهل السير ، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة يستغنى شهرتها عن الإسناد لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقى الناس له بالقبول والمعرفة ، قال : ويدل على شهرته ما روى ابن وهب عن مالك عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : (وجد كتاب عند آل حزم يذكرون أنه كتاب رسول الله ﷺ) وقال العقيلي : هذا حديث ثابت محفوظ إلا إنا نرى أنه كتاب غير مسموع عن فوق الزهرى ، وقال يعقوب بن سفيان : لا أعلم في جميع الكتب المنقولة كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم هذا ، وأن أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم ، وقال الحاكم : شهد عمر بن عبد العزيز وإمام عصره الزهرى بالصحة لهذا الكتاب ، ثم ساق ذلك سنده إليهما ، وقد وصله نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه عن جده ، وجده محمد بن عمرو بن حزم ولد في عهد النبي ﷺ ولكن لم يسمع منه ، وكذا أخرجه عبد الرزاق^٢ عن معمر من طريقه .

فقه الحديث

قوله : (اعتبط) هو بالعين المهملة والطاء المهملة افتعل من عبط الناقة إذا ذبحها من غير مرض ولا داء ، أو مات عبطة أى صحيحاً شاباً من غير هرم قال أمية :
من لم يمت عبطاً يمت هرماً للموت كأس والمرء ذائقها
 وقال تأبط شراً :

ومن لم يعتبط بسام ويهرم تسلمه المنون إلى انقطاع

والمراد في الحديث أن يقتله بلا جناية كانت منه ، ولا جريرة توجب قتله فإن القاتل يقاد به ، وكذا قوله : (من قتل مؤمناً فاعتبط بقتله ، لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً) قال الخطابي في معالم السنن : معناه : اعتبط بقتله ، أى قتله ظلماً لا عن قصاص ، وذكر نحو هذا ، إلا أنه قال أبو داود : في آخر الحديث ، قال خالد بن ذهبان راوى الحديث : سألت يحيى بن يحيى الغساني عن قوله : اعتبط بقتله ، فقال : الذي يقاتل في الفتنة ، فيرى أنه على هدى لا يستغفر الله منه ، وهذا التفسير يدل على أنه من الغبطة بالمعجزة ، وهى الفرح والسرور وحسن الحال ، لأن القاتل يفرح بقتل خصمه ، وإذا كان المقتول مؤمناً وفرح بقتله دخل في هذا الوعيد .

^١ - التمهيد (١٧ : ٣٩٦) .

^٢ - (٩ : ٣٠٥) وبعدها .

وقوله : (وأن فى النفس الدية مائة من الإبل)^١ فيه دلالة على أن الإبل هى الواجبة فى الدية ، وقد روى ابن قتيبة (أن أول من قضى بأنه مائة من الإبل أبو سنارة ، وقيل : عبد المطلب) وجاءت الشريعة مقررة له ، وقد ذهب إلى هذا القاسم والشافعى ، قالوا : وبقية الأصناف كانت مصالحة لا تقديراً شرعياً إلا أن فى آخر هذا الحديث : (وعلى أهل الذهب ألف مثقال) وظاهره أنه أصالة ، وإن كان يحتمل أنهم لما عدوا الإبل ، وجب عليهم الذهب عوضاً عن الإبل ، وكان قيمة المائة فى ذلك العصر ألف مثقال وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن عمر حين استخلف قام خطيباً وقال: إن الإبل قد غلت ، ففرضها على أهل الورق اثنى عشر ألف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل البقر مائتى بقرة ، وعلى أهل الشاء ألفى شاة ، وعلى أهل الحبل مائتى حلة)^٢ وأخرج أبو داود والنسائي^٣ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن رسول الله ﷺ كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمائة دينار ، أو عدلها من الورق ، ويقومها على أثمان الإبل إذا غلت رفع فى قيمتها ، وإذا هاجت ورخصت نقص من قيمتها ، وبلغت على عهد رسول الله ﷺ ما بين أربعمائة إلى ثمانمائة ، وعدلها من الورق ثمانية آلاف درهم ، قال : وقضى على أهل البقر بمائتى بقرة ، ومن كان دية عقله فى الشاء فالفى شاة) فعلى قول الشافعى لا يؤخذ إلا قيمة الأصل ، وهذا قوله بمصر ، وذهب مالك وقول الشافعى فى العراق ورواه فى البحر^٤ عن أبى حنيفة أنها تكون على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنى عشر ألف درهم وأخرج أبو داود^٥ عن ابن عباس رضى الله عنهما (أن رجلاً من بنى عدى قتل فجعل رسول الله ﷺ دية اثنى عشر ألفاً) وفى رواية النسائي^٦ (أن رجلاً قتل رجلاً على عهد رسول الله ﷺ فجعل النبي ﷺ دية اثنى عشر ألفاً) وفى رواية الترمذي^٧ (أن النبي ﷺ جعل الدية اثنى عشر ألفاً) وفى أخرى عن عكرمة ولم يذكر ابن عباس وسيأتى ذلك فى حديث ابن عباس ، وعند أهل العراق من

^١ - الهداية فى تخرىج أحاديث البداية (٨ : ٤٦١) .

^٢ - أخرجه أبو داود رقم (٤٥٤٢) .

^٣ - أخرجه أبو داود رقم (٤٥٦٤) والنسائي (٨ : ٤٢) .

^٤ - البحر الزخار (٥ : ٢٧٢) .

^٥ - رقم (٤٥٤٦) .

^٦ - فى الكرى (٤ : ٢٣٤) .

^٧ - رقم (١٣٨٨) .

الورق عشرة آلاف درهم ، وذلك لقول عمر : هـى على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنى عشر ألفا ، وأهل العراق قالوا : إن عمر قوم الدينار بعشرة دراهم ، وأجمعوا على تقويم المتقال بها فى الزكاة ، وذهب الهادى والمؤيد وأبو يوسف ومحمد ابن الحسن والفقهاء السبعة المدنيون ، أنها على أهل الشاء ألفا شاة ، وعلى أهل البقر مائتا بقرة ، وعلى أهل البرود مائتا حلة وحجتهم ما روى عن عمر ، ورواه أيضا زيد ابن على ، وروى عن عمر بن عبد العزيز^١ (أنه كتب إلى الأجناد أن الدية كانت على عهد رسول الله ﷺ مائة بعير) قال : فإن كان الذى أصابه من الأعراب فديته من الإبل ، لا يكلف الأعرابى الذهب ولا الورق ، فإن لم يجد الأعرابى مائة من الإبل فعدلها من الشاء ألفا شاة ، وأجاب الأولون بأنه لو جاز أن تقوم بالشاء والبقر لجاز أن تقوم بالطعام على أهل الطعام ، وبالخيل على أهل الخيل ، وهذا لا يقول به أحد ويجب عنه بأن ذلك ورد به الأثر فافتصر عليه ، مع أنه أخرج أبو داود^٢ عن عطاء (أن رسول الله ﷺ قضى فى الدية على أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتى بقرة ، وعلى أهل الشاء ألفى شاة ، وعلى أهل الحلل مائتى حلة ، وعلى أهل القمح شيئا لم يحفظه محمد بن إسحاق) وفى رواية^٣ عنه عن جابر قال : (فرض رسول الله ﷺ وذكر ماتقدم ، قال : وعلى أهل الطعام شيئا لا أحفظه) فهذا يدل على تيسير الأمر ، وأنه لا يجب على من عليه الدية إلا من النوع الذى يجده ، ويعتاد التعامل به فى ناحيته ، وأن تلك أصول كما ذهب إليه الهادى ، فيما عدا الحلل والطعام.

وقوله : (وفى الأنف إذا أوعب جدعه) أى قطع جميعه ، والفعل مبنى للمفعول ، وجدعه نائب نائب الفاعل والأنف مركبة من قصبة ومارن وأرنبة وروثة ، فالقصبة هى العظم المنحدر من مجمع الحاجبين ، والمارن الغضروف الذى يجمع المنخرين والروثة طرف الأنف ، ولهذا يقال : فلان يضرب بلسانه إلى روثة أنفه ، وفى القاموس : المارن الأنف أو طرفه أو ما لان منه ، والأرنبة طرف الأنف ، والروثة طرف الأرنبة ، والحديث يدل على أنه إذا قطعت من العظم المنحدر من مجتمع الحاجبين أن فيها الدية ، وهذا مجمع عليه ، وظاهره وإن لم يذهب الشم ، ويلزم فى

^١ - أخرجه ابن أبي شيبة (٥: ٣٤٤) وعبد الرزاق (٩: ٢٩٦) وبهدها .

^٢ - رقم (٤٥٤٣) .

^٣ - أخرجه أبو داود رقم (٤٥٤٤) .

كل واحد من هذه الأربعة وحده حكومة عند الهادي ، وذهب الناصر والفقهاء إلى أن في المارن الدية ، وفي بعضه حصته ، قال الإمام المهدي في البحر^١ : قلت : المارن وحده لا يسمى أنفاً ، وإنما الدية في الأنف . انتهى .

ويجاب عنه بأن الشافعي روى عن طاووس ، قال : عندنا في كتاب رسول الله ﷺ في الأنف إذا قطع مارنه مائة من الإبل ، قال الشافعي : وهذا أبين من حديث آل حزم ، قال في عجلة المنهاج : والمارن ما لان من الأنف وخلا عن العظمة قاله الرافعي في المحرر ، قال : ويشتمل على ثلاث صفات الطرفين والوتين بينهما ، وقال الماوردي : هو ما لان من الحاجز بين المنخرين المتصل ببعضه بالأنف ، وإن الدية تكمل باستيعابه مع المنخرين في كل من طرفيه والحاجز ثلث توزيعاً للدية على المنخرين والحاجز ، وقيل : في الحاجز حكومة وفيها دية لأن الجمال وكمال المنفعة فيهما دون الحاجز ، وهذا ما حكى عن النص وصححه البيهقي . انتهى . وقد أخرجه البيهقي^٢ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : (قضى النبي ﷺ إذا قطعت ثندوة الأنف بنصف العقل خمسون من الإبل ، أو عدلها من الذهب أو الورق) قال في النهاية^٣ : أراد الثندوة هنا روثة الأنف ، وهي طرفه ومقدمه .

وقوله : (وفي اللسان الدية) والمراد به إذا قطعه من أصله ، أو قطع منه ما منع الكلام ، وهذا مجمع عليه وأما إذا قطع ما يبطل به بعض الحروف فحصته معتبرة بعدد الحروف ، وقيل : بحروف اللسان فقط ، وهي ثمانية عشر حرفاً ، لا حروف الحلق وهي ستة ولا حروف الشفة وهي أربعة ، والأول أولى ، لأن النطق لا يتأتى إلا باللسان .

قوله : (وفي الشفتين الدية)^٤ وحد الشفتين من تحت المنخرين إلى منتهى الشدقين في عرض الوجه ، وفي طوله من أعلى الذقن إلى أسفل الخدين ، وهذا مجمع عليه ، والجمهور أن في كل واحدة منهما نصف الدية على سواء ، وذهب زيد بن ثابت أن في العليا ثلثاً ، وفي السفلى ثلثين من الدية إذ منافعتها أكثر لحفظها للطعام والشراب .

^١ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٨ : ٤٩٩) والبحر الزخار (٥ : ٢٧٨) .

^٢ - في سننه (٨ : ٨٨) .

^٣ - (١ : ٢٢٣) .

^٤ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٨ : ٤٩٨) والبحر الزخار (٥ : ٢٨٠) .

^٥ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٨ : ٤٩٥) والبحر الزخار (٥ : ٢٧٨) .

قوله : (وفي الذكر الدية)^١ إذا قطع من أصله ففيه الدية ، وهذا مجمع عليه ، فإن قطع الحشفة ففيها الدية عند مالك وبعض أصحاب الشافعي ، واختاره الإمام المهدي لمذهب الهادي ، وعند مالك أنه يلزم في قطع الذكر دية للحشفة وحكومة لباقي الذكر ، وذهب الإمام يحيى والشافعي إلى أنه لا فرق بين العنين والسلیم ، والكبير والصغير ، وذهب البعض إلى أن فيه ثلث الدية ، والجمهور إلى أن في ذكر الخصى والعنين حكومة إلا أنه إذا كان زال منه قوة الإيلاج وإلا لزم فيه الدية والله سبحانه أعلم .

قوله : (وفي البيضتين الدية)^٢ وهو مجمع على ذلك ، والجمهور أن في إحداها نصف الدية ، ويروى عن سعيد بن المسيب أن في البيضة اليسرى ثلثي الدية ، لأن الولد يكون منها ، وفي اليمنى ثلث الدية ، ورواه في البحر^٣ عن علي ، وقد جاء في لفظ (في الأنثيين الدية) وهما البيضتان كذا في القاموس والضياء والصاحح ، وذكر في الغيث شرح الأزهار أن الأنثيين هما الجلدتان المحيطتان بالبيضتين ، قوله : (وفي الصلب الدية) وهو مجمع عليه وإن ذهب المنى مع الكسر فديتان ، قوله : (وفي العينين الدية)^٤ وهو مجمع عليه وفي إحداها نصف الدية ، واختلف العلماء في الأعرور إذا ذهب عينه بالجناية ، فذهب الأوزاعي والنخعي والهادي والحنفية والشافعية إلى أن الواجب فيها نصف الدية ، إذ لم يفصل الدليل ، وهو مافى حديث عمرو بن حزم ، وفي العين نصف الدية وقياساً على من له يد واحدة ، فليس له إلا نصف الدية ، وهو مجمع عليه ، وذهب علي وعمر وعثمان وابن عمر والزهرى ومالك والليث وأحمد وإسحاق إلى أن الواجب فيها الدية كاملة ، لأنها في معنى العينين واختلفوا أيضاً في القود منه إذا جنى على عين واحدة ، فالجمهور على ثبوت القود ، وذهب أحمد إلى أنه لا قود ، قوله : (وفي الرجل الواحدة نصف الدية)^٥ وحد الرجل التي تجب فيها الدية من مفصل الساق ، فإن قطع من الركبة لزم نصف الدية ، وحكومة في الزائد .

قوله : (وفي المأمومة ثلث الدية)^٦ المأمومة وهي ما بلغت أم الرأس ، وأم الرأس قال في القاموس : هو الدماغ أو الجلدة الرقيقة التي عليها ، قوله : (وفي

^١ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٨ : ٤٩٩) والبحر الزخار (٥ : ٢٨٣) .

^٢ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٨ : ٤٩٧) والبحر الزخار (٥ : ٢٨٣) .

^٣ - البحر الزخار (٥ : ٢٨٣) .

^٤ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٨ : ٥٠١ - ٥٠٢) والبحر الزخار (٥ : ٢٧٦ - ٢٧٧) .

^٥ - البحر الزخار (٥ : ٢٨٥) .

^٦ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٨ : ٤٩٢) والبحر الزخار (٥ : ٢٨٩) .

الجائفة ثلث الدية^١ هي مأخوذة من الجوف ، والجوف قال فى القاموس : هو البطن،، وقال : الجائفة : هي التي تبلغ الجوف أو تنفذه ، ومنه الحديث (فى الجائفة ثلث الدية) وقال فى النهاية^٢ : فى الجوف فى قوله ﷺ : (ولا تنسوا الجوف وما وعى)^٣ أى ما دخل إليه من الطعام والشراب ، وقال فى الجائفة : هي الطعنة التي تنفذ إلى الجوف ، يقال : جفته إذا أصبت جوفه ، وأجفته الطعنة وجفته بها ، والمراد بالحديث كل ما له قوة محيلة كالبدن والدماغ . انتهى .

وظاهر كلام النهاية^٤ أن الجائفة تشمل ما كان له عمق ، وإن لم تكن فى البطن ، وقريب منه ما ذكره الإمام المهدي فى البحر^٥ ، وهي ما وصل جوف العضو من ظهر أو صدر أو ورك أو عنق أو ساق أو عضد مما له جوف ثلث الدية قال الإمام يحيى : وإنما تكون فى المجوف ، وأما غير المجوف فلا ، كلو جرح أنفه حتى وصل باطنها ففيه حكومة . انتهى .

وقال الإمام المهدي فى الغيث : الجائفة هي من نقرة النحر إلى المثانة ، وهي ما بين السبيلين ، وكلام البحر والإمام يحيى متأول بأن ماكان فى سائر الأعضاء ففيه ثلث دية ذلك العضو ، وكلام الغيث هو الأنسب بالحديث ، فإن تعظيم الأرض لأنما هو لما يخشى من الضرر ، والضرر الكامل إنما هو فى ذلك المحل ، وكذا فى الدماغ ، قال فى النهاية^٦ : إلا أنه مأمومة ، ولكنه قد تكون الجنابة فى داخل الرأس من غير أن تكون مأمومة ، فتكون جائفة ، وأما إذا مرقت الجائفة ، وجرحت من الجانب الآخر ، فهى جائفتان ، وفيها ثلثا الدية ، وقد أخرج البيهقي^٧ عن سعيد بن المسيب (أن رجلاً رمى رجلاً فأصابته جائفة فجرحت من الجانب الآخر ، ففضى فيها أبو بكر ﷺ بثلثى الدية) والله أعلم .

^١ - الهداية فى تخرىج أحاديث البداية (٨ : ٤٩٢) والبحر الزخار نفس المكان .

^٢ - (١ : ٣١٧) .

^٣ - الزهد لابن المبارك (١ : ١٠٧) .

^٤ - النهاية فى غريب الحديث (١ : ٣١٧) .

^٥ - البحر الزخار (٥ : ٢٨٩ - ٢٩٠) .

^٦ - (٢ : ١٣٣) .

^٧ - (٨ : ٨٥) .

وقال في نهاية المجتهد^١ : اتفقوا على أن الجائفة من جراح الجسد ، لا من جراح الرأس ، وأنها لا يقاد منها ، وأن فيها ثلث الدية ، وأنها جائفة متى وقعت في الظهر والبطن ، واختلفوا إذا وقعت في غير ذلك من الأعضاء فنفذت إلى تجويفه ، فحكى مالك عن سعيد بن المسيب أن في كل جراحة نافذة إلى تجويف عضو من الأعضاء — أى عضو كان — ثلث دية ذلك العضو ، وحكى عن ابن شهاب أنه كان يرى ذلك ، وهو الذى اختاره مالك ، لأن القياس عنده في هذا لا يسوغ ، وإنما سنده فى ذلك الاجتهاد من غير توقيف ، وأما سعيد فإنه قاس ذلك على الجائفة على نحو ما روى عن عمر رضي الله عنه في موضحة الجسد . انتهى .

قوله : (وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل)^٢ وهى التى تخرج منها صغار العظام وتنقل عن أماكنها ، وقيل : التى تنقل العظم أى تكسره كذا فى النهاية وفى القاموس : الشجة التى ينقل منها فراش العظام ، وهى قشور تكون على العظم دون اللحم . وقال الإمام المهدى فى البحر^٣ : وهى ما ينقل عظماً فى الرأس ، فكلام الإمام المهدى أخص مما ذكر فى النهاية .

قوله : (وفى كل أصبع من أصابع اليد أو الرجل عشر من الإبل)^٤ وهذا ذهب إليه جمهور العلماء ، وأن الأصابع فى ذلك على سواء ، وأن كل أنملة فيه ثلث العشر إلا الإبهام فالنصف ، وذهب إلى هذا على وابن مسعود وابن عباس ، وقد روى عن عمر رضي الله عنه (أنه قضى فى الإبهام والتى تليها بعقل نصف الدية ، وفى الوسطى بعشر ، وفى التى تليها بتسع ، وفى الخنصر بست)^٥ ورجع عن ذلك ، وروى عن مجاهد أنه قال : (فى الإبهام خمس عشرة ، وفى التى تليها عشر ، وفى الوسطى وفى التى تليها ثمان ، وفى الخنصر سبع)^٦ .

قوله : (وفى السن خمس من الإبل) ظاهره العموم لكل سن فى مقدم الفم أو فى جوانبه وهو قول جمهور العلماء^٧ وبه قال ابن عباس ، وروى مالك عن عمر رضي الله عنه

^١ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٨ : ٤٩٢) .

^٢ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٨ : ٤٩٢) والبحر الزخار (٥ : ٢٨٨) .

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٨ : ٥٠٣) والبحر الزخار (٥ : ٢٨٤) .

^٥ - أخرجه البيهقي (٨ : ٩٣) والشافعي فى مسنده (١ : ٢٤١) وابن أبي شيبة فى مصنفه (٥ : ٣٦٨) وعبد الرزاق

(٩ : ٣٨٤) .

^٦ - لم أجده .

^٧ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٨ : ٥٠٥) .

(أنه قضى فى الضرر بجمل) ^١ وروى عن على وعن ابن عباس وعن عمر رضي الله عنه (فى كل ثنية خمسون ديناراً ، وفى الناجذ أربعون ، وفى الناب ثلاثون ، وفى كل ضررس خمس وعشرون) ^٢ وقول للشافعى فى كل سن خمس من الإبل إلى تمام الدية ثم لا شيء ، وقال سعيد بن المسيب : فى الأضراس بغيران ، وأجاب الجمهور بأن قوله : (وفى السن خمس) يشمل الثنايا وغيرها من الأسنان .

قوله : (وفى الموضحة خمس من الإبل) ^٣ والموضحة هى التى توضح العظم أى تكشفه ، ذهب إلى هذا العترة والحنفية والشافعية ، وقال به أبو بكر وعمر وزيد بن ثابت ولم يخالفهم أحد من الصحابة ، وذهب مالك إلى أنها إن كانت فى الأنف أو اللحي الأسفل فحكومة وإلا فنصف العشر ، وذهب ابن المسيب إلى أن فى الموضحة عشر الدية ، والمراد بالموضحة إذا كانت فى الرأس وحكم الوجه حكم الرأس إجماعاً إذ هى كالعضو الواحد ، قوله : (وأن الرجل يقتل بالمرأة) ^٤ تقدم الكلام عليه قريباً ، وقوله : (وعلى أهل الذهب .. الخ) تقدم الكلام عليه فى أول هذا البحث .

دية العمد والخطأ

١٢٠١ - وعن ابن مسعود عن النبى ﷺ قال : (دية الخطأ أخماساً عشرون حقّة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنات مخاض ، وعشرون بنات لبون ، وعشرون بنى لبون) أخرجه الدارقطنى ، وأخرجه الأربعة ^٥ بلفظ : (وعشرون بنو مخاض) بدل (لبون) وإسناد الأول أقوى ، وأخرجه ابن أبى شيبة من وجه آخر موقوفاً ، وهو أصح من المرفوع .

١٢٠٢ - وأخرجه أبو داود والترمذى ^٦ من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنهما رفعه : (الدية ثلاثون حقّة ، وثلاثون جذعة وأربعون خلفّة فى بطونها أولادها) .

^١ - أخرجه مالك (ص: ٧٤٧) والبيهقى (٨: ٩٩) والشافعى فى مسنده (١: ٢٢٥) .

^٢ - لم أجده .

^٣ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٨: ٤٩٠) والبحر الزخار (٥: ٢٨٧) .

^٤ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٨: ٤٢٩) .

^٥ - أخرجه أبو داود رقم (٤٥٤٥) والترمذى رقم (١٣٨٦) والنسائى (٨: ٤٣) وابن ماجّة رقم (٢٦٣١) والدارقطنى (٣: ١٧٢) وابن أبى شيبة (٥: ٣٤٦) والبيهقى (٨: ٧٤) .

^٦ - أخرجه أبو داود رقم (٤٥٤١) والترمذى رقم (١٣٨٧) .

تخريج الحديث^١

الحديث أخرجه الدارقطني بأسانيد إلا أن البيهقي اعترض الدارقطني بعد أن ساق الحديث بأسانيده ، وفيها (بنو مخاض) بدل (بنو لبون) وقال : إن جعل الدارقطني (بنو لبون) غلط منه ، إلا أن البيهقي قال : إنه قد رآه في رواية محمد بن الحسن ابن خزيمة في كتابه ، وهو إمام في رواية وكيع عن سفيان وقال : (بنو لبون) فلم يكن حينئذ الغلط من الدارقطني ، فلعل الخلاف فيه من فوق ، وقال البيهقي : وفي رواية سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي مجلز عن أبي عبيدة عن ابن مسعود كذلك (بنو لبون) ورواه من حديث يحيى بن أبي زائدة عن أبيه ، وغيره عن أبي إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود : (بنو مخاض) .

وقوله : (وإسناد الأول أقوى) لأن حديث أبي داود فيه خشف بن مالك الطائي^٢ ، قال الدارقطني^٣ : وهو رجل مجهول ، لم يروه عنه إلا زيد بن جبير بن حرملة الجشمي ، ولم يروه عن زيد إلا حجاج بن أرطاة ، والحجاج مشهور بالتدليس ، وأنه يحدث عن يلقه ولم يسمع منه ، قال : ورواه جماعة من الثقات عن الحجاج واختلفوا عليه فيه ، قال البيهقي^٤ : وكيف ما كان فالحجاج غير محتج به ، وحشف مجهول ، والصحيح أنه موقوف على عبد الله بن مسعود ، والصحيح عن عبد الله أنه جعل (أحد أخماسها بنو المخاض) في الأسانيد التي ذكرناها ، لا كما توهم شيخنا أبو الحسن الدارقطني رحمة الله وإياه .

وحديث عمرو بن شعيب في دية العمد ، ولفظه (قال رسول الله ﷺ : من قتل متعمداً ، دفع إلى أولياء المقتول ، فإن شأوا قتلوا ، وإن شأوا الدية ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفه ، وما صولحوا عليه فهو لهم ، وذلك لتشديد العقل)^٥ .

فقه الحديث^٦

الحديث فيه دلالة على أن دية الخطأ أخماس ، كما ذكر ، وقد ذهب إلى هذا الشافعي ومالك وجماعة من العلماء وهو مذهب أبي حنيفة ، إلا أن أبا حنيفة جعل

^١ - سنن البيهقي (٨ : ٧٥) .

^٢ - تهذيب التهذيب (٣ : ١٢٢) .

^٣ - في سننه (٣ : ١٧٤) .

^٤ - في سننه (٨ : ٧٥) .

^٥ - أخرجه الترمذي رقم (١٣٨٧) وابن ماجه رقم (٢٦٢٦) والبيهقي (٨ : ٧٠) .

^٦ - الهداية في تخريج احاديث البداية (٨ : ٤٥٨) وبعدها (والبحر الزخار (٥ : ٢٧٢) وبعدها) .

مكان (بنى لبون): (بنى مخاض) كما فى رواية الأربعة لحديث ابن مسعود وذهب الحسن البصرى والشعبى والهادى والمؤيد وأبو طالب إلى أن الدية أرباع فى الخطأ ، وفى العمد أسقط منها ابن اللبون ، واحتج لذلك فى البحر^١ بما رواه السائب بن يزيد عن النبى ﷺ أنه قال : (دية الإنسان خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون بنت مخاض)^٢ وهذا الحديث لم أره فى شيء من الأصول الستة ، وهو مروى عن على وعن عمر بن عبد العزيز ، إلا أن الرواية عن على فى الخطأ أخرجها البيهقي^٣ ، ولم يثبت فى ذلك حديث مرفوع ، وحديث عمرو بن شعيب أخرج البيهقي^٤ فى قتل العمد بلفظ : (من قتل عمداً دفع إلى ولى المقتول ، فإن شاء قتله ، وإن شاء أخذ الدية .. فذكر الحديث) وأخرجه بهذا اللفظ أبو داود والترمذى والنسائي^٥ .

واعلم أنه وقع الخلاف فى الدية فى أسنانها ، وفى أنها تكون أرباعاً أو أخماساً أو أثلاثاً ، فذهب الهادى والمؤيد وأبو ثور إلى أنها أرباع مطلقاً كما تقدم ، وذهب الشافعى ومالك إلى أن الدية تختلف باعتبار العمد وشبه العمد والخطأ ، فقالوا : إنها أثلاث كما تقدم فى العمد وشبه العمد كذا عند الشافعى إذا وقع الخطأ فى الحرم ، أو قتل محرماً من النسب ، أو فى الأشهر الحرم ، قال : لأن الصحابة رضى الله عنهم غلطوا فى هذه الأحوال ، وإن اختلفوا فى كيفية التغليظ ، ولم ينكسر ذلك أحد من الصحابة فكان إجماعاً ، والمراد بالحرم حرم مكة لا حرم المدينة ، ولا تغليظ فى حال الإحرام لأن حرمة عارضة على الأصح ، وعند مالك أن شبه العمد ما كان فى قصة المنلجى كما مر ، وقد ذهب إلى التغليظ جماعة من السلف منهم عمر وعثمان وابن عباس والزهرى وداود وابن المسيب وعطاء وجابر بن زيد وسليمان بن يسار والنخعى وأحمد وإسحاق وغيرهم .

فائدة : وردت الأحاديث الصحيحة فى عد الأشهر الحرم بـ رجب ، وذهب الكوفيون أنه يبدأ بمحرم ، وتكون الأربعة من سنة واحدة .

^١ - البحر الزخار (٥ : ٢٧٢) .

^٢ - عزاه ابن بهران فى جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (٥ : ٢٧٢) للشفاء وعزاه الهيثمي فى زوائد (٢ : ٥٧٢) للحارث .

^٣ - (٨ : ٦٩) وأبو داود رقم (٤٥٥٣) .

^٤ - (٨ : ٧٠) .

^٥ - أخرجه أبو داود رقم (٤٥٠٦) والترمذى رقم (١٣٨٧) ولم أقف عليه عند النسائي .

أَعْتَى النَّاسَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى

١٢٠٣ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : (إِنْ أَعْتَى النَّاسَ عَلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ : مَنْ قُتِلَ فِي حَرَمِ اللَّهِ ، أَوْ قُتِلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ ، أَوْ لِدُخْلِ الْجَاهِلِيَّةِ) أخرجه ابن حبان في حديث صحيحه^١ .

تخريج الحديث^٢

وأخرج الحديث عمر بن شبة^٣ من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء ابن يزيد قال : (قتل رجل بالمزدلفة - يعني في غزوة الفتح - فذكر القصة) وذكر الحديث بلفظ (ما أعلم أحداً أعتى على الله من ثلاثة : رجل قتل في الحرم .. الحديث) ومن طريق مسعر^٤ عن عمرو بن مرة عن الزهري بلفظ (إن أجراً الناس على الله ..) فذكر نحوه ، وقال : (وطلب بذحل الجاهلية) وأخرج البيهقي^٥ عن أبي شريح الخزاعي (أن رسول الله ﷺ قال : أعتى الناس من قتل غير قاتله ، أو طلب بدم في الجاهلية من أهل الإسلام أو بصر عينيه ما لم تبصر) وأخرج^٦ من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال : (وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ كتاب أعدى الناس على الله) وفي حديث سليمان (إن أعتى الناس على الله القاتل غير قاتله ، والضارب غير ضاربه ، ومن تولى غير مواليه فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ) .

فقه الحديث^٧

قوله : (أعتى الناس) أفعل تفضيل أى زاد فى العتو على غيره من الناس وإن شاركوه فى الأصل ، والعتو التجسر والتكبر .

^١ - أخرجه ابن حبان رقم (٥٩٩٦) وأحمد (٢: ١٧٩ و ٢٠٧) عن عمرو بن شعيب .

^٢ - فتح الباري ج: ١٢ ص: ٢١١

^٣ - عزاه ابن حجر في فتح الباري (١٢ : ٢١١) لعمر بن شبة في كتاب مكة .

^٤ - في المخطوط (شعيب) وصحته من فتح الباري .

^٥ - في سننه (٨ : ٢٦) وأحمد (٤ : ٣١) والدارقطني (٣ : ٩٦) والطبراني في الكبير (٢٢ : ١٩٠) .

^٦ - البيهقي (٨ : ٢٦) والشافعي في مسنده (١ : ١٩٨) .

^٧ - فتح الباري (١٢ : ٢١١) .

وقوله : (ومن قتل في حرم الله) فيه دلالة على أن المعصية في الحرم أزيد على المعصية في غيره ، وقد أخرج الثوري^١ في تفسيره عن السدي عن مرة عن ابن مسعود ، قال : (ما من رجل يهمل بسينة فتكتب عليه إلا أن رجلاً لو هم بعدن أن يقتل رجلاً بالبيت الحرام إلا أذاقه الله تعالى من عذاب أليم) وهو سند صحيح ، وقد ذكر شعبة أن السدي رفعه لهم ، وكان شعبة يرويه موقوفاً ، وظاهر الحديث أن فعل الصغيرة في الحرم أشد من فعل الكبيرة في غيره ، وهو ظاهر قوله تعالى : (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ .. الآية)^٢ فإن تنكير الإلحاد يحتمل جنس الإلحاد ولو حقر ، إذ لا دلالة على جعل التثوين للتعظيم ، وقوله : (أو قتل غير قاتله) يعنى يكون له الدم عند شخص فيقتل غيره ممن لا يكون له المشاركة في القتل

وقوله : (أو قتل بذحل في الجاهلية) الذحل بفتح الذال المعجمة ، وسكون الحاء المهملة وهو الثأر ، أو طلب المكافأة بجناية جنيت عليه من قتل أو غيره والذحل العداوة أيضاً ، والمراد هنا هو أن يكون له دم استحقه في الجاهلية فطلبه في الإسلام وقد فسره حديث أبي شريح ، قال المهلب وغيره : والمراد أن هؤلاء الثلاثة أعتى أهل المعاصي ، وأبغضهم إلى الله وإلا فالشرك أبغض إلى الله من جميع المعاصي .

تغليظ دية الخطأ وشبه العمد

١٢٠٤ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : (ألا إن دية الخطأ وشبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل ، منها أربعون في بطونها أولادها) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان^٣ . قال ابن القطان : هو صحيح ، ولا يضره الاختلاف .

وقد تقدم الكلام في الحديث^٤ .

^١ - أخرجه الطبري في تفسيره (١٧ : ١٤١) وابن كثير في تفسيره (٣ : ٢١٦) وذكره ابن حجر في فتح الباري (١٢ : ٢١٠) .

^٢ - (الحج : من الآية ٢٥) .

^٣ - أخرجه ابن حبان رقم (٦٠١١) وأبو داود رقم (٤٥٤٨) والنسائي (٨ : ٤١) وابن ماجه رقم (٢٦٢٧) وأحمد (٢ : ١٦٤) .

^٤ - برقم (١٢٠١ و ١٢٠٢) .

دية الأصابع

١٢٠٥ - وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : (هذه وهذه سواء ، يعنى الخنصر والإبهام) رواه البخاري^١ .

ولأبى داود والترمذي^٢ : (دية الأصابع سواء ، والأسنان سواء ، الثانية والضرس سواء) وابن حبان^٣ : (دية أصابع اليدين والرجلين سواء عشرة من الإبل لكل إصبع) . تقدم الكلام فى ذلك^٤ .

المتطبيب ضامن

١٢٠٦ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنهم رفعه قال : (مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يَكُنْ بِالطَّبِّ مَعْرُوفًا ، فَأَصَابَ نَفْسًا فَمَا دُونَهَا فَهُوَ ضَامِنٌ) أخرجه الدارقطني وصححه الحاكم ، وهو عند أبى داود والنسائي وغيرهما إلا أن من أرسله أقوى ممن وصله^٥ .

فقه الحديث

قوله : (من تطبب) صيغة تفعل تستعمل لمعنى تكلف الشيء كتحكم وتسجع وتصبر أى تكلف الطب ولم يكن عارفاً له ، وهو من الطب بكسر الطاء فعل الطبيب ، وفتح الطاء الماهر العالم بالأمور بمعنى الطبيب ، وبضم الطاء اسم موضع والمراد به علاج الاسم ، والحديث فيه دلالة على أن لم يكن له خبرة بعلاج الجسم فهو متطبيب ، فالطبيب من كان له شيخ معروف ويثق من نفسه بجودة الصنعة وإحكام المصلحة ، قال ابن القيم فى الهدى النبوي^٦ : الطبيب الحاذق هو الذى يراعى فى علاجه عشرين أمراً :

^١ - أخرجه البخاري رقم (٦٨٩٥) والترمذي رقم (١٣٩٢) والنسائي (٨ : ٥٦) وابن ماجه رقم (٢٦٥٢) وأحمد (١ : ٢٢٧) وابن حبان رقم (٦٠١٥) .

^٢ - الترمذي رقم (١٣٩١) وأبو داود رقم (٤٥٦١) .

^٣ - أخرجه ابن حبان رقم (٦٠١٢) والترمذي رقم (١٣٩١) وأبو داود رقم (٤٥٦١) .

^٤ - رقم (١٢٠٠) .

^٥ - أخرجه الدارقطني (٣ : ١٩٥) والحاكم (٤ : ٢١٢) وأبو داود رقم (٤٥٨٦) والنسائي (٨ : ٥٢) وابن ماجه رقم (٣٤٦٦) .

^٦ - زاد المعاد (٤ : ١٤٢) وبعبدا .

أولها : النظر فى نوع المرض من أى الأمراض هو .

الثانى : النظر فى سببه .

الثالث : قوة المرض أو ضعفه .

الرابع : مزاج البدن الطبيعى ما هو .

الخامس : المزاج الحاد على غير المجرى الطبيعى .

السادس : سن المريض .

السابع : عادته .

الثامن : الوقت الخاص من فصول السنة وما يتعلق به .

التاسع : بلد المريض وتربيته .

العاشر : حال الهوى فى وقت المرض .

الحادى عشر : النظر فى الدواء المضاد لتلك العلة .

الثانى عشر : النظر فى قوة الدواء ودرجته والموازنة بينهما وبين قوة المريض .

الثالث عشر : أن يكون قصده إزالة العلة على وجه يأمن معه حدوث ما هو أصعب منه .

الرابع عشر : أن يعالج بالأسهل فالأسهل .

الخامس عشر : أن ينظر فى العلة ، هل يمكن علاجها ؟ بإزالتها أو بتقليلها أو توقيفها ومنع زيادتها وإلا وجب عليه ترك العلاج ومنع نفسه من الطمع .

السادس عشر : أن لا يتعرض للخلط قبل نضجه باستقراغ ، بل يقصد إنضاجه .

السابع عشر : أن يكون له خبرة باعتلال القلوب والأرواح وأدويتها ، فإن انفعال البدن وطبيعته عن النفس والقلب أمر مشهود ، فعلى الطبيب الحاذق أن يتفقد قلبه ويقوى روحه بالإقبال على الله تعالى بما يقويه إليه ، لأن هذه لها تأثير فى دفع العلل أعظم من الأدوية ، ولكن بحسب استعداد النفوس وقبولها وعقيدتها.

الثامن عشر : التلطف بالمريض والرفق به كالتلطف بالصبي .

التاسع عشر : أن يستعمل العلاجات الطبيعية والإلهية والعلاج بالتخييل ، فإن
لحذاق الأطباء فى التخييل أموراً عجيبة ولا يصل إليها الدواء ، فالطبيب يستعين على
المرض بكل معين .

العشرون : وهو ملاك أمر الطبيب أن يجعل علاجه وتدبيره على أركان
ستة: حفظ الصحة الموجودة ، ورد الصحة المفقودة بحسب الإمكان ورأيه العنة أو
تقليلها بحسب الإمكان ، واحتمال أدنى المفسدين لإزالة أعظمهما وتقوية أدنى
المصلحتين لتحصيل أعظمهما ، فعلى هذه الأصول الستة مدار العلاج ، وكل طبيب لا
تكون هذه أحيته التى يرجع إليها فليس بطبيب . انتهى .

والطبيب شامل لمن طب بوصفه وقوله ، وهو الذى يُخص باسم الطبائعى وبمروده
وهو الكحال ، وبمبضعه ومراهمه ، وهو الجرائحى ، وبموساه وهو الخاتن ، وبريشته
وهو الفاصد ، وبمحاجمه ومشرطه وهو الحجام ، وبخلعه ووصله ورباطه وهو
المجبر ، وبمكواته وناره وهو الكواء ، وبقربته وهو الحاقن ، وسواء كان طبه لإنسان
أو لغيره من الحيوان ، فاسم الطبيب لغة يشمل هؤلاء ، والحديث فيه دلالة على أن
المتعاطى للطب يضمن على أى حال كان إعناته بالمباشرة أو بالسراية ، وسواء كان
عمداً أو خطأ ، وقد ادعى فى شرح الإبانة الإجماع على ذلك ، ونسب فى البحر
الخلاص إلى الإمام يحيى فى سراية جنابة المتعاطى ، وأنه لا يضمن وعمل ذلك بعض
المفرعين على مذهب الهادى بأنه عمل عمل الأطباء وهو مأذون من جهة المعالج ،
وذكر فى نهاية المجتهد ولم ينسبه إلى أحد ، والظاهر أنه عند المالكية أنه إذا أعنت
كان عليه الضرب والسجن ، والدية ، قيل : فى ماله ، وقيل : على العاقلة . انتهى .

وأما إعنات الطبيب الحاذق فإن كان بالسراية لم يضمن اتفاقاً لأنها سرية فعل
مأذون فيه من جهة الشرع ، ومن جهة الشرع المعالج ، وهكذا سراية كل مأذون فيه ،
لم يتعد الفاعل فى سببها كسراية الحد وسراية القصاص عند الجمهور خلافاً لأبى
حنيفة فى إيجابه الضمان بها ، والشافعى فرق بين الفعل المقدر شرعاً كالحد وغير
المقدر كالنثرير فلا يضمن فى المقدر ويضمن فى غير المقدر لأنه راجع إلى الاجتهاد
فهو فى مظنة العدوان وإن كان الإعنات بالمباشرة فهو مضمون عليه إن كان عمداً
فعليه ، وإن كان خطأ فعلى عاقلته والله أعلم .

دية المواضع والأصابع

١٢٠٧ - وعنه^١ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : (فِي الْمَوَاضِحِ خُمْسٌ خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ) رواه أحمد والأربعة^٢ ، وزاد أحمد (وَالْأَصَابِعُ سِوَاءَ كُلِّهِنَّ عَشْرٌ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ) وصححه ابن خزيمة وابن الجارود .

تخريج الحديث

حديث المواضع أخرجه البيهقي^٣ عن حسين بن المعلم عن عمرو بن شعيب أن أباه أخبره عن عبد الله بن عمرو .. الحديث ، وأخرجه^٤ من طريق أخرى عن سعيد بن أبي عروبة عن مطر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأخرجه من حديث عباد بن العوام عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَا : فِي الْمَوْضِحَةِ فِي الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ سِوَاءٌ)^٥ وقد تقدم الخلاف في الموضحة .

وأخرج البيهقي^٦ عن سليمان بن يسار أنه كان يقول : (الْمَوْضِحَةُ فِي الْوَجْهِ مِثْلُ الْمَوْضِحَةِ فِي الرَّأْسِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْوَجْهِ عَيْبٌ ، فَيَزَادُ فِي مَوْضِحَةِ الْوَجْهِ بِقَدْرِ عَيْبِ الْوَجْهِ ، مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نِصْفِ عَقْلِ الْمَوْضِحَةِ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ دِينَارًا) قَالَ : وَرَوَيْنَا فِي ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَفُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ مِنَ التَّابِعِينَ .

دية المرأة والمعاهد

١٢٠٨ - وعنه^٧ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (عَقْلُ أَهْلِ الذِّمَّةِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ) رواه أحمد والأربعة^٨ ، ونفط أبي داود : (دِيَةُ الْمُعَاهِدِ نِصْفُ

^١ - أي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

^٢ - أخرجه أبو داود رقم (٤٥٦٦) والترمذي رقم (١٣٩٠) والنسائي (٨: ٥٧) وابن ماجه رقم (٢٦٥٥) وأحمد (٢: ١٧٩) .

^٣ - في سننه (٨: ٨١) .

^٤ - المرجع السابق .

^٥ - (٨: ٨٢) .

^٦ - المرجع السابق .

^٧ - أي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

^٨ - أخرجه أبو داود رقم (٤٥٨٣) والترمذي رقم (١٤١٣) والنسائي (٨: ٤٥) وابن ماجه رقم (٢٦٤٤) وأحمد (٢: ١٨٣) .

دية الحرّ) وللنساء^١ : (عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها)
وصححه ابن خزيمة .

تخريج الحديث

وحديث عقل أهل الذمة أخرجه البيهقي^٢ من طرق عن عمرو بن شعيب .

وهو يدل على أن أهل الذمة من اليهود والنصارى فيهم نصف دية المسلم ، وقد جاء في بعض ألفاظه : (أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين) وقد ذهب إلى هذا مالك ، وأجاب عنه البيهقي^٣ بأن ذلك لما كان قيمة المائة من الإبل ثمانمائة دينار بثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين وروى ذلك عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، وأنه ذلك كان في عهد النبي ﷺ حتى استحلف عمر فذكر خطبته في رفع الدية حين علت الدية ، قال : وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية ، فيحتمل أن يكون والله أعلم قوله : (على النصف من دية المسلم) راجعاً إلى ثمانية آلاف درهم فتكون ديته في عهد النبي ﷺ أربعة آلاف درهم ، فلم يرفعها عمر فيما رفع من الدية علماً منه بأنها في أهل الكتاب توقيت ، وفي أهل الإسلام تقويم ، قال : ويؤكد ما أخرجه من حديث عمرو بن شعيب (أن رسول الله ﷺ فرض على كل مسلم قتل رجلاً من أهل الكتاب أربعة آلاف) فظاهره أن ذلك مقدر بذلك ، واحتج في البحر^٤ لمالك بمناسبة ، وهي نقصان الكافر فلم يساو المسلم ، ورد عليه بأن القياس لا يعارض النص ، وكأنه غفل عن هذا النص الذي رجع إليه مالك وذهب الثوري والزهري وجماعة من التابعين والهدوية وأبو حنيفة وأصحابه إلى مساواة الذمى للمسلم في الدية لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ ﴾ فذكر الدية والظاهر فيها الإكمال ، وبما أخرجه البيهقي^٥ عن ابن جريج عن الزهري (أنها كانت دية اليهودي والنصراني في زمن النبي ﷺ مثل دية المسلم وأبي بكر وعمر وعثمان ، فلما كان معاوية أعطى أهل المقتول النصف ، وألقى النصف في بيت المال ، قال : ثم قضى عمر بن عبد العزيز في النصف ، وألقى ما

^١ - (٨ : ٤٤) .

^٢ - في سننه (٨ : ١٠١) .

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - البحر الزخار (٥ : ٢٧٦) .

^٥ - في سننه (٨ : ١٠٢) .

كان جعل معاوية) وبما أخرجه^١ أيضاً عن عكرمة عن ابن عباس قال : (جعل رسول الله ﷺ دية العامريين دية الحر المسلم ، وكان لهما عهد) وأخرجه^٢ من طريق أخرى بلفظ (جعل دية المعاهدين دية المسلم) وأخرج^٣ أيضاً عن ابن عباس قال : (ودَى رسول الله ﷺ رجلين من المشركين ، وكاتا منه فى عهد دية الحرين المسلمين) وأخرج^٤ عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : (دية ذمى دية مسلم) وفى لفظ (ودَى ذمياً دية مسلم) ومراسيل الزهرى قبيحة ، وأن الرواية الأولى عن عمر أصح وحديث عكرمة فى إسناده سعيد بن المرزبان البقال^٥ ، ولا يحتج بحديثه ، وهو فى الطريق الأخرى ، وحديث (ودَى ..) فى إسناده الحسن بن عمارة^٦ ، وهو متروك ، وحديث ابن عمر فى إسناده أبو كرز^٧ ، هو متروك ، وذهب الشافعى والناصر إلى أن دية الذمى أربعة آلاف ، فتكون ثلث الدية ، لأن الدية عنده اثنا عشر ألفاً ، واحتج بقوله ﷺ فى حديث ابن حزم^٨ (فى النفس المؤمنة مائة من الإبل) فمفهوم قوله : (المؤمنة) أن غير المؤمنة بخلافها ، وبما أخرجه^٩ عن سعيد بن المسيب (أن عمر ابن الخطاب ﷺ قضى فى دية اليهودى والنصرانى بأربعة آلاف ، وفى دية المجوسى بثمانمائة) وأخرج^{١٠} عن سعيد بن المسيب (أن عثمان قضى فيه بأربعة آلاف) فقضاء عمر مبين لما أجمل فى مفهوم الصفة ، ولم يصح ما تقدم من الروايات فيما يخالف ذلك ، وذهب الإمام أحمد بن حنبل إلى أنه إن قتل عمداً فمثل المسلم ، وإن قتل خطأ فالنصف ، ويرد عليه فى البحر^{١١} بأن الدليل لم يفصل ، ولعله يجاب عنه بأنه قد ورد ما يدل عليهما والجمع بينهما بما ذكر إعمال للدليلين ، وهو أولى من العمل بأحدهما دون الآخر .

١- المرجع السابق .

٢- المرجع السابق .

٣- المرجع السابق .

٤- المرجع السابق .

٥- تهذيب التهذيب (٤ : ٧٠) .

٦- تهذيب التهذيب (٢ : ٢٦٣ وبعدها) .

٧- المغنى فى الضعفاء (١ : ٣٥١) .

٨- سبق تخريجه فى أول باب الديات .

٩- البيهقي (٨ : ١٠٠) .

١٠- المرجع السابق .

١١- البحر الزخار (٥ : ٢٧٦) .

وقوله : (عقل المرأة .. الحديث) أخرجه النسائي^١ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهو عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج ، قال الشافعي^٢ : وكان مالك يذكر أنه السنة وكنت أتابعه عليه ، وفي نفسي منه شيء ثم علمت أنه يريد أنه سنة أهل المدينة فرجعت عنه ، وأخرج البيهقي^٣ عن الشافعي أنه لما قال ابن المسيب : (هي السنة أشبه أن تكون عن النبي ﷺ أو عن عامة من أصحابه ، ولا تكون فيما قال سعيد : السنة إذا كان يخالف القياس والعقل إلا علم اتباع فيما يرى) والله أعلم . وقد كنا نقول به على هذا المعنى ، ثم وقفت عنه ، وأسأل الله الخيرة لأننا قد نجد منهم من يقول : السنة ثم لا نجد لقوله : السنة نفاذاً بها عن النبي ﷺ والقياس أولى بنا فيها .

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على أن جراحات المرأة يكون إرشها كأرش جراحات الرجل إلى الثلث ، وما زاد على الثلث كانت جراحة المرأة مخالفة ، والمخالفة بأن اللازم فيها نصف ما لزم في الرجل ، وذلك لأن دية النفس هي على النصف من دية الرجل ، لقوله ﷺ في حديث معاذ : (دية المرأة على النصف من دية الرجل)^٤ وهو إجماع ، فيقاس ما دل عليه مفهوم المخالفة من أرش جراحة المرأة على الدية الكاملة ، وقد ذهب إلى هذا عمر وجمهور فقهاء المدينة وهو قول مالك وأصحابه وأحمد وإسحاق ، ورواه مالك عن سعيد بن المسيب وعن عروة بن الزبير وهو قول زيد بن ثابت وعمر بن عبد العزيز ، وذهب على وابن شبرمة والليث والثوري والعترة والحنفية والشافعية إلى أن دية المرأة وجراحاتها على النصف من الرجل ، وأخرج البيهقي^٥ عن الشعبي أن علياً رضي الله عنه كان يقول : (جراحات النساء على النصف من دية الرجل فيما قلّ وكثر) وأخرج بإسناد منقطع عن إبراهيم النخعي عن عمر وعن علي مثله ، وأخرج عن إبراهيم عن ابن مسعود بإسناد منقطع ، وأخرج عن الشعبي عن زيد بن ثابت مثله ، وحجتهم ما تقدم من حديث معاذ .

^١ - (٨ : ٤٤) .

^٢ - التلخيص الحبير (٤ : ٢٥) .

^٣ - سنن البيهقي الكبرى (٨ : ٩٦) .

^٤ - أخرجه البيهقي (٨ : ٩٥) .

^٥ - المرجع السابق .

وقوله : (دية المرأة .. الحديث) يشمل القليل والكثير ، وهو مجمع عليه في الدية الكاملة ، ولا فرق بين القليل والكثير ، والفرق بينهما مخالف للقياس (ولذلك قال ربيعة لسعيد بن المسيب لما سأله : كم في إصبع المرأة ؟ قال سعيد : عشر ، قال : كم في اثنتين ؟ قال : عشرون ، قال : كم في ثلاث ؟ قال : ثلاثون ، قال : كم في أربع ؟ قال : عشرون ، قال ربيعة : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها ! قال^١ : أعراقي أنت ؟ قال ربيعة : قلت : بل عالم مثبّت أو جاهل متعلم ! قال : يابن أخى : إنها السنة)^٢ وأجاب في البحر^٣ والانتصار عن الحديث المذكور بأنه مرسل مخالف للأصول في الأروش وقيم المتلفات ، وغيره أرجح منه ، هذا لفظ البحر ولفظ الانتصار والحديث من مراسيل سعيد بن المسيب والمرسل مختلف فيه متردد في قبوله . انتهى .

ولا يخفى عليك أن الحديث رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والصحيح في حديثه الاتصال ، وقد تكرر مثل هذا ، وأما قوله : (مخالف للأصول في الأروش) والمراد به أن أروش الجنايات مثل قيم المتلفات ، وقيم المتلفات لا تختلف في شيء من المواضع من الثلث وما زاد عليه ، ويجاب عنه بأن النص إذا ورد عمل به وإن خالف القياس ، والقياس لا يرجع إليه إلا إذا عدم النص وأما قوله : (وغيره أرجح منه) فلا يسلم الرجحان ، فإن المعارض آثار وهذا نص ، وذهب ابن مسعود وشريح إلى أنهما يتساويان حتى يبلغ أرشها خمساً من الإبل ثم ينصف ، فيكون في موضعها بغيران ونصف ثم ينصف هكذا في البحر والانتصار ، وفي رواية البيهقي^٤ عن ابن مسعود ، قال : (إلا السن والموضحة) وروى سعيد بن منصور عن هشيم أخبره مغيرة عن إبراهيم قال : (كان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند عمر ، أن الأصابع سواء ، الخنصر والإبهام ، وأن جراح الرجال والنساء سواء في السن والموضحة ، وما خلا ذلك فعلى النصف) وفي نهاية المجتهد^٥ : وقالت طائفة : حد دية جراحة المرأة مثل دية جراحة الرجل ، وهو الأشهر من قول ابن مسعود ، وهو

^١ - في المخطوط (قال ربيعة أعراقي) وهو خطأ واضح وأثبتنا ما في البيهقي .

^٢ - أخرجه البيهقي (٨ : ٩٦) .

^٣ - البحر الزخار (٥ : ٢٨٦) .

^٤ - (٨ : ٩٦) .

^٥ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٨ : ٥٠٧) .

مروى عن عثمان ، وبه قال شريح وجماعة وذهب سليمان بن يسار إلى أنهما يستويان، حتى يبلغ أرشها خمس عشرة من الإبل ، ثم ينصف فيكون في متقلها سبع ونصف ، وذهب الحسن البصرى إلى أنهما يتساويان إلى النصف ثم ينصف .

دية شبه العمد

١٢٠٩ - وعنه^١ قال : قال رسول الله ﷺ : (عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُوَ الشَّيْطَانُ فَتَكُونَ دِمَاءُ بَيْنَ النَّاسِ فِي غَيْرِ ضَعِيفَةٍ وَلَا حَمَلٍ سَلَاحٍ) أخرجه الدارقطني وضعفه^٢ .

تخريج الحديث

وقوله : (عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ .. الحديث) أخرجه البيهقي بإسناده عن عمرو بن شعيب ، ولم يضعفه البيهقي .

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على أنه حيث وقع الجرح ، ولم يكن ثم قصد إلى الجرح ولم يكن ذلك بالسلاح بل كان بحجر أو عصا أو نحوهما ، أنه شبه العمد لا يوجب القصاص ، وإنما فيه الدية فقط ، وأن فيه الدية مغلظة كالعمد ، كما تقدم التعليل في العمد على الخلاف فيه ، وقد تقدم الخلاف في شبه العمد ، والقائل به الحنفية والشافعية والله أعلم .

مقدار الدية من الفضة

١٢١٠ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : (قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيْنَهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا) رواه الأربعة^٣ ورجح النسائي وأبو حاتم إرساله .

^١ - أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

^٢ - أي يثب .

^٣ - أخرجه البيهقي (٨ : ٧٠) وأبو داود رقم (٤٥٦٥) وأحمد (٢ : ١٨٣) والدارقطني (٣ : ٩٥) .

^٤ - أخرجه أبو داود رقم (٤٥٤٦) والنسائي (٨ : ٤٤) والترمذي رقم (١٣٨٨) وابن ماجه رقم (٢٦٢٩) .

تخريج الحديث^١

الحديث رواه أصحاب السنن من حديث عكرمة ، واختلف فيه على عمرو بن دينار، فقال محمد بن مسلم الطائفي : عنه عن عكرمة هكذا ، وقال ابن عيينة عن عمرو بن دينار مرسلًا ، قال ابن أبي حاتم عن أبيه : المرسل أصح وتبعه عبد الحق، وقد رواه الدارقطني^٢ من حديث محمد بن ميمون عن ابن عيينة موصولًا ، قال محمد بن ميمون : وإنما قال لنا فيه : عن ابن عباس مرة واحدة ، وأكثر ذلك كان يقول : عن عكرمة عن النبي ﷺ ، ورواه عبد الرزاق^٣ في مصنفه عن ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة مرسلًا ، قال ابن حزم : وبهذا رواه مشاهير أصحاب ابن عيينة ، وأخرج البيهقي^٤ من حديث أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : (لئن أجلس مع قوم .. الحديث) وفي آخره : (أحب إلى من أن أعتق بمائة من ولد إسماعيل ، دية كل رجل منهم اثنتي عشر ألفاً) وأخرج البيهقي عن علي وعائشة وأبي هريرة وعمر بن الخطاب رضى الله عنهم مثل ذلك .

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على أن الدية من الفضة اثنا عشر ألفاً ، وقد ذهب إلى هذا مالك، وقول للشافعي بالعراق ، ورواية أهل المدينة عن عمر بن الخطاب قال الشافعي^٥ : روى عطاء ومكحول وعمرو بن شعيب وعدد من الحجازيين عن عمر ، ولم أعلم بالحجاز أحداً خالف فيه عنه ، ولا عن عثمان بن عفان وذهب أهل العراق والهادي والمؤيد إلى أنها عشرة آلاف درهم ، قال في البحر^٦ : لقول علي به ، وهو توقيف ، ورواه محمد بن الحسن الشيباني عن عمر ﷺ قال : (بلغنا عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه فرض على أهل الذهب ألف دينار في الدية ، وعلى أهل الورق عشر آلاف درهم ، قال : حدثنا بذلك أبو حنيفة عن القاسم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب ﷺ)^٧ والله أعلم .

^١ - التلخيص الحبير (٤ : ٢٣) .

^٢ - في سننه (٣ : ١٣٠) .

^٣ - (٩ : ٢٩٦) .

^٤ - (٨ : ٣٨) .

^٥ - الأم (٧ : ٣٠٦) .

^٦ - البحر الزخار (٥ : ٢٧٢) .

^٧ - الأم (٧ : ٣٠٦) .

لا يجنى الوالد على ولده ولا العكس

١٢١١ - وعن أبي رمثة رضي الله عنه قال : (أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعِيَ ابْنِي ، فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ فَقُلْتُ : ابْنِي وَأَشْهَدُ بِهِ ، فَقَالَ : أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ) رواه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود^١ .

ترجمة الراوي^٢

أبو رمثة بكسر الراء وسكون الميم ، وبالثاء المثلثة وهو رفاعه بن يثربى بفتح الياء المنقوطة باثنتين من أسفل وسكون الثاء المثلثة وبالراء وبالباء الموحدة بعدها ياء النسبة التيمي ، ويقال : التيمي ، وفي اسمه خلاف كثير ، وقيل : عمارة ، وقيل : يثربى بن عوف ، وقيل غير ذلك ، قدم على النبي ﷺ مع أبيه ، وعداده في الكوفيين ، روى عنه إيراد بن لقيط .

تخريج الحديث^٣

الحديث أخرجه أيضاً أحمد والحاكم^٤ ، وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه^٥ من حديث عمرو بن الأحوص (أَنَّهُ شَهِدَ حُجَّةَ الْوُدَّاعِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : لَا يَجْنِي جَانٌ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ ، لَا يَجْنِي جَانٌ عَلَى وَلَدِهِ) وأحمد وابن ماجه وابن حبان^٦ من رواية الخشخاش العنبري نحو حديث أبي رمثة ، ولأحمد والنسائي^٧ معناه من رواية ثعلبة بن زهدم ، والنسائي وابن ماجه وابن حبان من رواية طارق المحاربي^٨ ، ولابن ماجه^٩ من رواية أسامة بن شريك .

^١ - أخرجه أبو داود رقم (٤٤٩٥) والنسائي (٥٣ : ٨) وابن الجارود برقم (٧٧٠) .

^٢ - تهذيب التهذيب (١٢ : ١٠٦) .

^٣ - التلخيص الحبير (٤ : ٣١) .

^٤ - أخرجه أحمد (٢ : ٢٢٧) والحاكم (٢ : ٤٦١) والحاكم رقم (٥٩٩٥) .

^٥ - أخرجه أحمد (٣ : ٤٩٨) وأبو داود رقم (٤٤٩٥) والترمذي رقم (٢١٥٩) وابن ماجه رقم (٢٦٦٩) والنسائي في الكبرى (٢ : ٤٤٤) .

^٦ - أخرجه أحمد (٤ : ٣٤٤ و ٨١ : ٥) وابن ماجه رقم (٢٦٧١) وابن حبان رقم (٥٩٩٥) .

^٧ - أخرجه النسائي (٨ : ٥٣) .

^٨ - أخرجه النسائي (٨ : ٥٥) وابن ماجه رقم (٢٦٧٠) وابن حبان رقم (٦٥٦٢) .

^٩ - أخرجه ابن ماجه رقم (٢٦٧٢) .

فقه الحديث^١

والحديث فيه دلالة على أنه لا يطالب أحد بجناية غيره سواء كان قريباً كالأب والولد أو غيرهما أو أجنبياً ، فالجاني يطالب وحده بجانيته ولا يطالب بجانيته غيره ، وهو كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾^٢ والجناية الذنب والجرم ، وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة ، ولا يرد على ذلك ما قد ثبت من تحمل العاقلة في جناية الخطأ والقسامة ، فإن ذلك ليس من تحمل عقوبة الجناية ، وإنما هو من باب النصرة والتعاضد فيما بين المسلمين .

^١ - الأم (٧ : ٩٥) .

^٢ - (الأنعام: من الآية ١٦٤) .

٢ - باب دعوى الدم والقسامة^١

القسامة بفتح القاف وتخفيف المهملة ، وهى مصدر أقسم قسماً وقسامة والقسامة هى الأيمان تقسم على أولياء القتيل ، إذا ادعوا الدم ، أو على المدعى عليهم الدم ، وخص القسم على الدم بالقسامة ، وقال إمام الحرمين : القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون ، وعند الفقهاء اسم للأيمان ، وقال فى المحكم : القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به ، ويمين القسامة منسوبة إليهم ثم أطلقت على الأيمان نفسها ، وفى القاموس : القسامة الجماعة يقسمون على الشيء ويأخذونه أو يشهدون ، وفى الضياء : القسامة الأيمان تقسم على خمسين رجلاً من أهل البلد أو القرية التى يوجد فيها القتيل ، لا يعلم قاتله ولا يدعى أولياؤه قتله على أحد بعينه .

مشروعية القسامة

١٢١٢ - عن سهل بن أبى حنمة رضي الله عنه عن رجال من كبراء قومه (أن عبد الله بن سهل ، ومُحَيصَةَ بن مسعود ، خرّجا إلى خيبر من جهد أصابهم ، فَأَتَى مُحَيصَةَ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ ، فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ : أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ ، قَالُوا : وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ ، فَأَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ ، فَذَهَبَ مُحَيصَةُ لِيَتَكَلَّمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كَبِرَ كَبَرٌ - يُرِيدُ السِّنَّ - فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيصَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِمَّا أَنْ يَذُوبَا صَاحِبَكُم ، وَإِمَّا أَنْ يَأْذُنَا بِحَرْبٍ ، فَكُتِبَ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ ، فَكُتِبُوا إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ ، فَقَالَ لَحُوَيْصَةَ وَمُحَيصَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ : اتَّحَلِّفُونَ وَتَسْتَحَقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : فَيَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟ قَالُوا : لَيْسُوا مُسْلِمِينَ ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ ، فَبِعَثَ إِلَيْهِمْ مَائَةَ نَاقَةٍ ، قَالَ سَهْلٌ : فَلَقَدْ رَكُضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ) متفق عليه^٢ .

ترجمة الراوي^٣

سهل هو أبو محمد ، ويقال : أبو يحيى ، ويقال : أبو عمار ، ويقال : أبو عبد الرحمن ، وهو بالسين المهملة ، بن أبى حنمة ، وأبو حنمة عبد الله بن ساعدة بن

^١ - فتح الباري (١٢ : ٢٣١ وبعدها) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (٦٨٩٨) ومسلم رقم (١٦٦٩) وأبو داود رقم (٤٥٢٠) والنسائي (٨ : ٨) والترمذي رقم (١٤٢٢) وأحمد (٤ : ٢) والبيهقي (٨ : ١١٨) والشافعي (٢ : ١١٣) وابن حبان رقم (٦٠٠٩) .

^٣ - الإصابة (٣ : ١٦٥) .

عامر بن الأوس الأنصارى ، وقال المصنف رحمه الله فى الفتح^١ : عامر بن ساعدة ابن عامر ، ويقال : اسم أبيه عبد الله ، فاشتهر هو بالنسبة إلى جده ، وهو من بنى حارثة بطن من الأوس .

وحثمة : بالحاء المهملة المفتوحة وسكون الناء المثناة ولد سنة ثلاث من الهجرة سكن الكوفة ، وعداده فى أهل المدينة ، كانت وفاته فى زمن مصعب بن الزبير ، روى عنه أبو هريرة ونافع بن جبير وعبد الرحمن بن مسعود .

فقه الحديث^٢

قوله : (عن رجال من كبراء قومه) كذا فى رواية مسلم ، وفى رواية لمسلم عن مالك (أنه أخبره عن رجل من كبراء قومه) وفى رواية الشافعى (أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه) وفى رواية أبى داود عن شهى ورافع بن خديج ، وفى رواية البيهقى عن بشير بن يسار مولى بنى حارثة (أن رافع بن خديج وسهل بن أبى حثمة وسويد بن النعمان حدثوه) وفى كثير من الروايات للبخارى ومسلم والبيهقى وغيرهم من غير توسط لأحد ، وقوله : (أن عبد الله بن سهل ومحيسة) وهو بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر الياء المشددة التحتانية وفتح الصاد المهملة وهو ابن مسعود ، ومحيسة ابن عم عبد الله بن سهل بن زيد ، ومحيسة بن مسعود بن زيد ، وقوله : (خرجا) وجاء فى رواية البخارى (انطلقوا إلى خيبر) وهى محمولة على أنه كان معهما نافع ، وقد وقع فى رواية محمد بن إسحاق (فخرج عبد الله بن سهل فى أصحاب له يمتارون تمراً) وزاد فى رواية لمسلم (فى زمن النبى ﷺ وهى يومئذ صلح وأهلها يهود) .

وقوله : (فى جهد) بفتح الجيم وضمها بمعنى الطاقة والمشقة ، وقوله : (فأتى محيسة) يعنى إلى عبد الله بن سهل ، يعنى بعد أن تفرقا كما هو فى رواية البخارى ، وقوله : (فأخبر) وفى رواية (ثم إذا محيسة يجد عبد الله بن سهل قتيلاً) ويمكن الجمع بأنه أخبر أولاً ثم طلبه فوجده قتيلاً ، وفى رواية (يتشحط فى دمه قتيلاً) أى يضطرب فيتمرغ فى دمه فدفعه ، وقوله : (فطرح فى عين) فى البخارى بالشك (فقبر) بقاء مفتوحة ثم قاف مكسورة أى حفير أو عين ، وفى رواية ابن إسحاق

^١ - فتح الباري (١٢ : ٢٣٢) .

^٢ - شرح النووي لمسلم (١١ : ١٤٣) وبعدها (وفتح الباري (١٢ : ٢٢٩) وبعدها (والمغنى مع الشرح (١٠ : ٣) .

(فوجد في عين قد كسرت عنقه وطرح فيها) وقوله : (كبر كبر) بصيغة الأمر ،
والثاني تأكيد للأول ، وفي رواية البخارى (الكبر الكبير) بضم الكاف وسكون الباء
الموحدة وهو منصوب على الإغراء .

وقوله : (يريد السن) المراد به يتكلم من كان أكبر سناً ، وكان محيصة أصغر
من حويصة ، وفي رواية يحيى بن سعيد (أن الذى تكلم عبد الرحمن) وكان عبد
الرحمن بن سهل أصغر القوم مع أنه ولى الدم إلا أنهم لما كانوا متعاضدين فى طلب
الدم ، كانوا فى حكم المستحقين له ، وقوله : (فتكلم حويصة) هو بضم الحاء المهملة
وتشديد الباء مصغراً وقد روى التخفيف فى الاسمين معاً ورجحه طائفة ، وقوله :
(وقال رسول الله : إما أن تدوا صاحبكم .. الخ) قد يستدل به للحنفية فى أن الدعوى
فى القتل تصح على غير معين لأن الأنصار ادعوا على اليهود أنهم قتلوا صاحبهم ،
وسمع رسول الله ﷺ دعواهم ، وأجيب بأن هذا الذى ذكره الأنصار ليس على صورة
الدعوى بين الخصمين ، وإنما هو إخبار بما وقع فذكر لهم قصة الحكم على التقديرين
ومن ثم كتب إلى يهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور ، ويؤخذ منه أن مجرد الدعوى
لا توجب إحضار المدعى عليه مالم يظهر ما يقوى الدعوى ، وقوله : (إما أن تدوا
صاحبكم) يؤخذ منه أن المتعين فى القسامة هو الدية ، ولا يثبت بها القصاص ،
وقوله : (وإما أن تأذنوا بحرب من الله) فيه دلالة على أن من أبى من تسليم ما يجب
عليه يجوز محاربته وأن ذلك يكون نقضاً للذمة فى حق من عقدت له لأنها كانت
صلحاً وأهلها يهود وقوله : (فكتبوا إنا والله ما قتلنا) فيه دلالة على الاكتفاء بالكتابة
وبخبر الواحد مع إمكان المشافهة .

وقوله : (أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم .. إلى آخره) الحديث فيه دلالة على
مشروعية القسامة ، وأصل من أصول التشريع وقاعدة من قواعد الإسلام ، وركن من
مصالح العباد ، وبه أخذ جماهير الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة
وفقهاء الأمصار من الحجازيين والكوفيين والشاميين ، وإن اختلفوا فى صورة الأخذ
به على ما يأتى تفصيله ولم تر الأخذ به طائفة من السلف ولم يروا القسامة ، ولم
يثبتوا لها حكماً منهم الحكم بن عتبة وأبو قلابة وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار
وقتادة ومسلم بن خالد وإبراهيم بن عليه وإليه ينحو البخارى إلا أن المصنف رحمه الله

تعالى قال^١ : الذى يظهر أن البخارى لا يضعف القسامة من حيث هى بل يوافق الشافعى فى أنه لا قود فيها ، ويخالفه فى أن اليمين تكون على المدعى عليه ، وعمر ابن عبد العزيز باختلاف عنه ، قالوا : لأن القسامة مخالفة لأصول الشرع المجمع على صحتها :

فأولاً : أن الشرع ورد أنه لا يجوز الحلف إلا على ما علمه قطعاً ، أو شاهده حساً ، وقد ورد فى هذا الحكم تحليف أولياء الدم ، وهم لم يشهدوا القتل وهذا على قول غير الحنفية .

ومنها : أن من الأصول أن الأيمان ليس لها تأثير فى إثبات الدم .

ومنها : أن فى الأصول أن البيئة على المدعى ، واليمين على من أنكر .

ومنها : أن هذا الحديث لم يكن فيه حكم من النبى ﷺ بالقسامة وإنما كانت حكماً جاهلياً فتلطف لهم رسول الله ليريهم كيف لا يلزم الحكم بها على أصول الإسلام ، والجواب عن مخالفة الأصول ، بأن سنة القسامة سنة بنفسها منفردة مخصصة للأصول كسائر السنن المخصصة للحاجة إلى شرعيتها حيطة لحفظ الدماء وردع المعتدين ، وذلك لأن القتل لما كان يكثر ، وقد يقل حضور الشهود عليه ، لأن القاتل إنما يتجراً بالقتل مواضع الخلوات ، ويترصد أوقات الغفلات جعلت هذه السنة حفظاً للدماء ، فصارت أصلاً مستقلاً يتبع ويستعمل ولا تطرح سنة لسنة ، وعدى اعتبار هذه المصلحة الإمام مالك فى حق الأخوال أيضاً وأنه أجاز شهادة المسلوبين على السالبيين ، وإن كانوا غير مدعين ، لأن قاطع الطريق إنما يفعل ذلك مع الغفلة والانفراد عن الناس ، ولعله يقول بمثل ذلك فى حق المسروق ، فإن الشهادة على السرقة متعذر بحسب الأغلب .

ثم الجمهور القائلون بثبوت القسامة اختلفوا ، هل يجب فيها القود والدية ؟ فذهب معظم الحجازيين إلى إيجاب القود بها إذا كمل شروطها ، وهو قول الزهرى ، وربيعه وأبى الزناد ، ومالك ، والليث ، والأوزاعى والشافعى فى أحد قوليه ، وأحمد ، وإسحاق وأبى ثور وداود وروى ذلك عن بعض الصحابة كابن الزبير ، واختلف عن عمر بن عبد العزيز ، وقال أبو الزناد : قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون إنى لأرى أنهم ألف رجل ، فما اختلف منهم اثنان ، قال المصنف رحمه الله تعالى^٢ : إنما نقل

^١ - فتح الباري (١٢ : ٢٣٩) .

^٢ - فتح الباري (١٢ : ٢٣٥ وبعدها) .

ذلك أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت ، كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ، وإلا فأبو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرة من الصحابة فضلاً عن ألف ، وحجتهم حديث الباب ، وهو قوله : (أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم) وفي رواية عند مسلم (يقسم خمسون منكم على رجل منهم فندفع برمته) وأن هذا يدل على القصاص فإن استحقاق الدم فيهم منه ، أنه إذا كان القتل عمداً استحق القصاص فإنه موجب القصاص ، ولا سيما رواية (يدفع برمته) فإن هذا العطف مستعمل في دفع القاتل إلى أولياء المقتول للقتل مع أن قوله : (دم صاحبكم) يحتمل أن يراد بالصاحب القاتل ، والإضافة للملابسة التي بينهم باعتبار ما لزمه من الحق ، وتفسره رواية قوله (فيدفع برمته) وقول هؤلاء : (إنه يبدأ التحليف باليمين) كما في هذه الرواية ، وكما في حديث أبي هريرة (البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه إلا القسامة)^١ وفي إسناده لين ، ويتأيد ذلك بأن جنبه المدعى إذا قويت بالشهادة ، أو شبهة صارت اليمين له ، وههنا الشبهة قوية ، فصار المدعى في القسامة مشبهاً بالمدعى عليه المؤيد بالبراءة الأصلية مما ادعى عليه ، وهذه الشبهة التي مع المدعى مؤيدة لصحة دعواه حتى كأن الظاهر معه وذهب الهادوية والثوري وأبو حنيفة وأصحابه والكوفيون وكثير من أهل البصرة وبعض أهل المدينة والأوزاعي إلى أنه يحلف المدعى عليهم ولا يمين على المدعين ، فيحلف خمسون رجلاً من أهل القرية خمسين يميناً : ما قتلناه ولا علمنا قاتله ، فإن : حلفوا ، فقال الكوفيون والهدوية : يلزمهم الدية واحتجوا بما روى عن زياد بن أبي مريم (أن رجلاً قال للرسول ﷺ : إن أخى قتل بين قريتين ، فقال له الرسول ﷺ : يحلف منهم خمسون رجلاً ، فقال : مالى من أخ غير هذا ! فقال : نعم ، ومن الإبل مائة) وما أخرجه البيهقي^٢ عن أبي سعيد (أن قتيلاً وجد بين حيين ، فأمر النبي ﷺ أن يقاس إلى أيهما أقرب ، فوجد أقرب إلى أحد الحيين بشبر ، قال أبو سعيد : كأنى أنظر إلى شبر رسول الله ﷺ فألقى ديتة عليهم) وأخرج عن أبي إسرائيل الملائى بنحوه قال البيهقي : تفرد به أبو إسرائيل عن عطية العوفى بذلك ، وكلاهما لا يحتج به وأخرج أيضاً البيهقي عن الشعبي (أن قتيلاً وجد في خربة وادعة همدان فرفع إلى عمر بن الخطاب ﷺ فأحلفهم خمسين يميناً ، ما قتلنا ، ولا علمنا قاتلاً ثم غرمهم الدية ،

^١ - أخرجه البيهقي (٨ : ١٢٣) والدارقطني (٣ : ١١١) عن عمرو بن شعيب ، والدارقطني (٣ : ١١٠) عن أبي هريرة .

^٢ - البيهقي (٨ : ١٢٦) .

قال : يا معشر همدان حقنتم دماءكم بأيمانكم ، فما يبطل دم هذا الرجل المسلم (وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي^١ عن الشعبي (أن قتيلاً وجد بين وادعة وشاكر ، فأمرهم عمر بن الخطاب ؓ أن يقيسوا ما بينهما ، فوجدوه إلى وادعة أقرب ، فأحلفهم عمر خمسين يمينا : كل رجل منهم ما قتلته ، ولا علمت قاتلاً ، ثم أغرمهم الدية ، فقالوا : يا أمير المؤمنين لا أيماننا دفعت عن أموالنا ، ولا أموالنا دفعت عن أيماننا ؛ فقال عمر : كذلك الحق) وأخرج البيهقي^٢ عن الشعبي (أنه قتل رجل ، فأدخل عمر بن الخطاب ؓ الحجر المدعى عليهم خمسين رجلاً ، فأقسموا ما قتلنا ، ولا علمنا قاتلاً) وأخرج الدارقطني^٣ عن سعيد بن المسيب قال : (لما حج عمر حجته الأخيرة وجد رجلاً من المسلمين قتيلاً في بني وادعة ، فقال لهم : هل علمتم لهذا القتل قاتلاً منكم ؟ قالوا : لا ، فاستخرج منهم خمسين شيخاً فأدخلهم الحطيم فاستحلفهم بالله رب هذا البيت الحرام ، ورب هذا البلد الحرام ، ورب هذا الشهر الحرام ، أنكم لم تقتلوه ، ولا علمتم له قاتلاً ، فحلفوا بذلك ، فلما حلفوا قال : أدوا ديته مغلفة ، فقال رجل منهم ، يا أمير المؤمنين ، أما تجزيني يميني من مالي؟ قال : لا ، إنما قضيت عليكم بقضاء نبيكم ﷺ) قال البيهقي : رفعه إلى النبي ﷺ منكر ، وفيه عمر بن صبيح أجمعوا على تركه ، وأخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي^٤ عن سليمان بن يسار وعراك بن مالك (أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجرى فرساً فوطئ على إصبع رجل من جهينة فنزى منها فمات ، فقال عمر بن الخطاب ؓ للذين ادعى عليهم : أتحلفون بالله خمسين يمينا ما مات منها ، فأبوا وتخرجوا من الأيمان ؛ فقال للآخرين : احلفوا أنتم ، فأبوا فقضى عمر بن الخطاب ؓ بشرط الدية على السعديين) وأخرج ابن أبي شيبة^٥ عن الحسن (أن أبا بكر وعمر والجماعة الأولى لم يكونوا يقتلون بالقسامة) وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي^٦ عن عمر (أن القسامة إنما توجب العقل ولا تشيط^٧ الدم) فهذه الأحاديث مصرحة بحليف المدعى عليهم وتغريمهم الدية بعد اليمين ، والجواب من

^١ - عبد الرزاق (١٠ : ٣٥) .

^٢ - في سننه (٨ : ١٢٤) .

^٣ - أخرجه الدارقطني (٣ : ١٧٠) والبيهقي (٨ : ١٢٤) .

^٤ - أخرجه مالك (ص : ٧٣٩) والبيهقي (٨ : ١٢٥) والشافعي (١ : ١٥١) وعبد الرزاق (١٠ : ٤٤) .

^٥ - في مصنفه (٥ : ٤٤٤) .

^٦ - أخرجه البيهقي (٨ : ١٢٩) وابن أبي شيبة (٥ : ٤٤٣) وعبد الرزاق (١٠ : ٤١) .

^٧ - بالشين المعجمة أي لا تهتك الدم رأساً بحيث يهدر .

جانب الأولين بأن الحديثين فيهما المقال والآثار عن عمر لا تعارض الحديث الصحيح وحديث أبي سعيد المصرح بمخالفة القسامة لغيرها من الأحكام ، وقد يجاب عنه بأن في رواية البخارى ذكر يمين اليهود من غير يمين الأنصار ذكره في باب القسامة ، وفي رواية يحيى بن سعيد تقديم أيمان المدعين ، قد عارضت الروايتان ومع التعارض يرجع إلى الترجيح ، والراجح موافق القياس ، وهو أحاديث تقديم يمين المدعى عليهم ، وذهب بعض أهل الكوفة وكثير من أهل البصرة وبعض أهل المدينة والأوزاعي إلى أنهم إن حلفوا اليمين برئوا ، وإن نقصوا عن الخمسين أو نكلوا حلف المدعون على رجل واحد واستحقوا ، وإن نقصت أيمانهم عادت الدية ، وقال الزهري: إذا نكل منهم واحد بطلت الدية في حق الجميع ، وقال عثمان البتى من فقهاء البصرة : يبدأ المدعى عليهم بالأيمان فإن حلفوا فلا شيء عليهم .

واعلم أن القسامة لا تثبت بمجرد دعوى القتل على المدعى عليهم من دون شبهة إجماعاً إلا ما روى عن الأوزاعي ، فإنه قال : وجود الإنسان في محلة وإن لم تكن غلبة أين قتل ونحوه يوجب القسامة ، وروى عن داود أيضاً ، وأما مع الشبهة فاختلف العلماء بما تثبت به القسامة منها ، فذهب أبو حنيفة وأصحابه والهادوية إلى أن الذى تثبت به القسامة وجود الميت ، وبه أثر القتل في محل يختص بمحصورين ، فالقسامة تثبت عليهم إذا لم يدع المدعى على غيرهم ولا تثبت في غيرها ، قالوا : لأن الأحاديث وردت في مثل هذه الحالة ، وذهب مالك والليث والشافعي إلى أنه لا يثبت هذا قسامة إلا إذا كان بين المقتول وبين أهل تلك المحلة عداوة كما كان في قصة خبير ، لأنه قد يقتل الرجل الرجل ويلقيه في محلة طائفة لينسب إليهم ، قال الإمام المهدي^١ : قلنا : لم يثبت اللوث في أخبار القسامة ، والبيان لا يجوز تأخيرها عن وقت الحاجة ، وقد يجاب عنه بأن في قصة خبير قد ثبت ذلك ، وهى أصح ماورد فى الباب ، وذهب المشترطون للوث إلى أنه لا بد من الاقتران بشبهة تغلب الظن بالحكم بها وذكروا من ذلك ست صور :

الأولى : أن يقول المقتول في حياته : دعى عند فلان ، إذ هو قتلنى أو ضربنى وإن لم يكن به أثر ، أو يقول : جرحنى ويذكر العمد فهذا موجب للقسامة عند مالك والليث ،

^١ - البحر الزخار (٥ : ٢٩٨) .

و ادعى مالك أنه مما أجمع عليه الأئمة قديماً وحديثاً ، قال القاضى أبو بكر بن العربي : ولم يقل بهذا من فقهاء الأمصار وغيرهما ولا روى عن غيرهما ، وخالف فى ذلك العلماء كافة ، واشترط بعض المالكية وجود الأثر ، والجرح فى كونه قسامة ، واحتج مالك بقصة بقرة بنى إسرائيل ﴿ فَكَلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾^١ فأحى الرجل وأخبر بقاتله ، والجواب بأن ذلك معجزة لنبي وتصديقها قطعى يقينى فعلى ، واحتج أصحاب مالك بأن القاتل يطلب غفلة الناس ، فلو لم يقبل خبر المجروح أدى ذلك إلى إبطال الدماء غالباً قالوا : ولأنها حالة يتحرى فيها المجروح الصدق ، ويتجنب الكذب والمعاصى وبتزود التقوى والبر ، فوجب قبول قوله ، واختلفت المالكية فى أنه هل يكتفى فى الشهادة على شاهد أم لا بد من اثنين ؟ .

الثانية : شهادة من ليسوا عدولاً أو شاهد واحد ، وقد قال هذا مالك والليث .

الثالثة : إذا شهد عدلان فالجرح يقاس بعده أياماً ثم مات قبل أن يصح من ذلك ، فقال مالك والليث : هو لوث تثبت به القسامة ، وقال الشافعى وأبو حنيفة وهو قول الهدوية : إنه يثبت بذلك القصاص .

الرابعة : أن يوجد المتهم عند المقتول أو قريباً منه أو أتى من جهته ومعه آلة القتل ، وعليه أثره من لطح دم أو غيره ، وليس هناك سبع ولا غيره مما يمكن إحالة القتل عليه ، أو تفرق جماعة عن قتيل ، فهذا لوث فوجب القسامة عند مالك والشافعى .

الخامسة : أن يقتل طائفتان فيوجد بينهما قتيل ففيه القسامة عند مالك والشافعى ، وفى رواية عن مالك أن القسامة تكون على الطائفة التى ليس هو منها ، وإن كان من غير الطائفتين كان عليهما ، وكذا عند الهدوية وإذا كانت جراحته مما بإحدى الطائفتين كالرمى ونحوه كانت القسامة على أهل جراحته .

السادسة : أن يوجد الميت فى زحمة الناس ، قال الشافعى : تثبت به القسامة وتجب به الدية ، وقال مالك : هو هدر ، وقال الثورى وإسحاق : تجب ديته فى بيت المال ، وروى مثله عن عمر وعلى ، وذهب داود إلى أن القسامة لا تثبت إلا إذا وجد القتل فى مدينة أو قرية كبيرة وهم أعداء للمقتول ، وهو رواية عن أحمد ليكون مثل قصة أهل خيبر .

^١ - (البقرة: من الآية ٧٣) .

ثم اعلم أنه على قول من يقول إنه يستحق القود بالقسامة إن كانت الدعوى على واحد معين ثبت القود عليه ، وإن كانت الدعوى على جماعة حلفوا عليهم وثبت لهم الندية على الصحيح عند الشافعى ، وعلى قول للشافعى يجب القصاص عليهم ، وقال أشهب وغيره : يحلف الأولياء على من شأؤوا ولا يقتلون إلا واحداً بجناية الورثة ، ويسجن الباقيون عاماً ويضربون مائة مائة وهو قول لم يسبق إليه ، والأيمان هى أيمان الورثة ويلزمهم الأيمان ذكوراً كانوا ، أو إناً عمداً كان أو خطأ ، هذا مذهب الشافعى وبه قال أبو ثور وابن المنذر ، ووافق مالك إذا كان القتل خطأ ، وأما فى العمد فقال : يحلف الأقارب خمسين يمينا ، ولا يحلف النساء ولا الصبيان ، ووافقهم ربيعة والليث والأوزاعى وأحمد وداود وأهل الظاهر ، وإن كان الوارث واحداً حلف خمسين يمينا ، وقال مالك : إذا كان ولى الدم واحداً ضم إليه آخر من العصابة ولا يستعان بغيرهم وقال الليث : لم أسمع أحداً يقول : إنها تنزل عن ثلاثة أنفس ، وقال الزهرى عن سعيد بن المسيب : أول من نقص القسامة عن خمسين معاوية ، قال الزهرى : وقضى به عبد الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز إلى الأمر الأول .

وقوله : (فوداه رسول الله ﷺ من عنده) هكذا وقع رواية أبى يعلى ، وفى رواية يحيى بن سعيد (فعقله النبى ﷺ من عنده) أى أعطى دينه ، وفى رواية حماد بن زيد (من قبله) بكسر القاف وفتح الموحدة ، أى من جهته ، وفى رواية الليث (فلما رأى ذلك النبى ﷺ أعطى عقله) وجاء فى البخارى من رواية سعيد بن عبيد زيادة (من إبل الصدقة) وظاهرها المعارضة لرواية (من عنده) ، وجمع بعضهم بين الروایتين باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمال دفعه من عنده ، أو المراد بقوله : (من عنده) من بيت المال المرصد للمصالح ، وأطلق عليه اسم الصدقة لما كان معداً لمصالح المسلمين وقد حكى القاضى عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة فى المصالح العامة ، واستدل بهذا الحديث وغيره ، وقد جاء فى حديث أبى لاس قال : (حملنا النبى ﷺ على إبل الصدقة فى الحج) وقد قيل : إن زيادة (من إبل الصدقة) يعنى فى حديث الباب غلط ، والأولى أن لا يغلط الراوى ما أمكن لاحتمال ما ذكر من التأويل ، ويحتمل أيضاً أن يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة ليدفعه من مال الفيء ، أو

أن أولياء القتيل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم ، أو أن ذلك من سهم التأليف تألفاً لهم واستجلاباً لليهود^١ .

القسامة في الجاهلية

١٢١٣ - وعن رجل من الأنصار (أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ، وقضى بها رسول الله ﷺ بين ناس من الأنصار في قتل ادعوه على اليهود) رواه مسلم^٢ .

فقه الحديث^٣

الحديث فيه دلالة على اعتبار أن القسامة كان ثابتاً في الجاهلية ، وأقره النبي واستدل بهذا الحديث من أثبت القود بالقسامة ، قال المصنف رحمه الله : وهذا يتوقف على أن الجاهلية كانوا يقودون بالقسامة ، وأقول : قد جاء في رواية البيهقي^٤ لهذا الحديث عن أبي سلمة وسليمان بن يسار (عن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ أن القسامة كانت في الجاهلية قسامة الدم ، وأقرها النبي ﷺ على ما كانت عليه من الجاهلية ، وقضى بها بين أناس من الأنصار من بني حارثة ادعوا على اليهود) وقوله : (قسامة الدم) يدل على أن الجاهلية كانوا يقيدون بالقسامة ، فاستقام استدلال المستدل بالحديث بالزيادة المذكورة في هذه الرواية وقد أخرج البخاري^٥ في قصة الهاشمي المقتول ، فقال أبو طالب للقاتل : (اختر منا إحدى ثلاث : إن شئت أن تؤدى مائة من الإبل ، فإنك قتلت صاحبنا خطأ وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله ، فإن أبيت قتلناك به) فهذا يدل على ثبوت القتل بالقسامة في الجاهلية أيضاً والله أعلم .

^١ - فتح الباري (١٢ : ٢٢٥) .

^٢ - رقم (١٦٧٠) .

^٣ - فتح الباري (١٢ : ٢٣٧) .

^٤ - (٨ : ١٢٢) وعبد الرزاق (٣ : ٣٢٢) .

^٥ - رقم (٣٨٤٥) .

٣ - باب قتال أهل البغي

البغى مصدر بغى عليه بفتح المعجمة بغياً بفتح الموحدة وسكون المعجمة علا وظلم وعدل عن الحق ، وله معان كثيرة ، وفى الاصطلاح : هو الخروج عن طاعة الإمام وترك الانقياد أو منع حق إليه أو منعه من قبض ما استحق قبضه أو من إقامة ما أمره إليه مع محاربتة أو العزم عليها وله تأويل فى ذلك .

حكم رفع المؤمن سلاحه على أخيه

١٢١٤ - عن ابن عمر رضى الله عنهما قال ، : قال رسول الله ﷺ : (مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا) متفق عليه^١ .

فقه الحديث^٢

قوله : (حمل علينا) جاء عند مسلم من حديث سلمة بن الأكوع : (من سل علينا السيف) والمراد حملة لقتال المسلمين بغير حق يكتفى به عن المقاتلة أو القتل اللازم لحمل السيف فى الأغلب ، ويحتمل بقاءه على معناه الحقيقي أى حملة لإرادة القتال لقرينة قوله : (علينا) .

وقوله : (فليس منا) أى على طريقتنا ، أو ليس متبعاً لطريقتنا ، لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ويقاثل دونه لا أن يربعه بحمل السلاح عليه لإرادة قتاله ، ونظيره (من غشنا فليس منا)^٣ و (ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب)^٤ وهذا فى حق من لا يستحل ذلك ، فأما من يستحله ، فإنه يكفر باستحلال المحرم بشرطه ، لا بمجرد حمل السلاح ، وقد ذهب كثير من السلف إلى إطلاق لفظ الخبر من غير تعرض لتأويله ليكون أبلغ فى الزجر ، وكان سفيان بن عيينة ينكر على

^١ - أخرجه البخاري رقم (٦٨٧٤) ومسلم رقم (٩٨) والنسائي (١١٧ : ٧) وابن ماجه رقم (٢٥٧٦) وابن حبان رقم (٤٥٩٠) .

^٢ - شرح النووي لمسلم (١ : ١٠٩ و ٢ : ١٠٧) وفتح الباري (١٢ : ١٩٧ و ١٣ : ٢٤) وبعدها .

^٣ - أخرجه مسلم رقم (١٠١) وأبو داود رقم (٣٤٥٥) والترمذي رقم (١٣١٥) وابن ماجه رقم (٢٢٢٤) وأحمد (٢ : ٢٤٢) .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (١٢٩٤) وأطرافه (ومسلم رقم (١٠٣) والترمذي رقم (٩٩٩) وابن ماجه رقم (١٥٨٤) وأحمد (١ : ٤٣٢) .

من يصرفه عن ظاهره ، ويرى أن الإمساك على تأويله أولى بما ذكرناه ، والحديث فيه دلالة على تحريم قتال المسلم والتشديد فيه ، وخروج من قاتل البغاة من أهل الحق بدليل خاص ، فيحمل الحديث على البغاة ، وعلى من بدأ بالقتال ظالماً . والله أعلم .

حرمة الخروج عن الجماعة

١٢١٥ - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : (مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ ، فَمَيِّتُهُ مَيِّتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ) أخرجه مسلم^١ .

فقه الحديث

قوله : (خرج عن الطاعة) أى طاعة الخليفة الذى وقع الاجتماع عليه وقوله : (وفارق الجماعة) المراد بمفارقة الجماعة هو الخروج عن طاعة الإمام الذى قد اتفقت الكلمة عليه وانتظم شمل المسلمين بحياطته .

وقوله : (فميتته جاهلية) بكسر الميم مصدر نوعى مراد بها نوع من الميئات ، وهو كونها تشبه موت من مات وهو فى الجاهلية ، والمشبّه به محذوف أى ميئته جاهلية ، أى منسوبة إلى أهل الجاهل ، والمراد بها من مات على الكفر قبل الإسلام ، ووجه التشبيه أنه لما لم يكن تحت حكمة الإمام وخروج عن طاعته أشبه الجاهلية من حيث هم فوضى لا إمام لهم .

من يقتل عماراً ؟

١٢١٦ - وعن أم سلمة رضى الله عنها ، قالت : قال رسول الله ﷺ : (تَقْتُلُ عَمَارًا الْفَنَاءُ الْبَاغِيَّةُ) رواه مسلم^٢ .

تمام الحديث (يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ)^٣ .

تخريج الحديث

وهو حديث مشهور من حديث أبى قتادة وأبى سعيد الخدرى وأم سلمة وأخرجه البخاري^٤ من حديث أبى سعيد بلفظ (ويح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار) .

^١ - أخرجه مسلم رقم (١٨٤٨) والنسائي (١٢٣ : ٧) وابن ماجه رقم (٣٩٤٨) وأحمد (٢ : ٢٩٦) .

^٢ - أخرجه مسلم رقم (٢٩١٦) وأحمد (٦ : ٢٨٩) وابن حبان رقم (٦٧٣٦) .

^٣ - قلت : وهذا الحديث علم من أعلام النبوة الكثيرة .

^٤ - التلخيص الحبير (٤ : ٤٣) وفتح الباري (١ : ٥٤٣) .

^٥ - أخرجه البخاري رقم (٤٤٧) وأطرافه (ومسلم رقم (٢٩١٥) وأحمد (٣ : ٩٠) .

وقد أخرجه الترمذي^١ من حديث خزيمة بن ثابت والطبراني^٢ من حديث عمر وعثمان وحذيفة وأبي أيوب وزناد وعمرو بن حزم ومعاوية وعبد الله بن عمرو وأبي رافع ومولاة لعمار بن ياسر وغيرهم ، وقال ابن عبد البر^٣ : تواترت الأخبار بهذا ، وهو من أصح الحديث ، وقال ابن دحية : لا مطعن في صحته ، ولو كان غير صحيح لرده معاوية ، وإنما قال معاوية : (قتلته من جاء به) ولو كان فيه شك لرده وأنكره ، حتى أجاب عمرو بن العاص على معاوية ، فقال : (فرسول الله ﷺ قتل حمزة !) ونقل ابن الجوزي عن خلاد في العلل أنه حكى عن أحمد أنه قال : قد روى هذا الحديث من ثمانية وعشرين طريقاً ليس فيها طريق صحيح ، وحكى أيضاً عن أحمد وابن معين وابن أبي خيثمة أنهم قالوا : لم يصح^٤ .

فقه الحديث^٥

والحديث فيه دلالة على حقية عمار ؓ ومن كان تابعاً له ، وهو على ؓ وأن معاوية وأهل صفين بغاة على على ؓ .

حكم البغاة

١٢١٧ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : (هَلْ تَدْرِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ ، كَيْفَ حَكَّمَ اللَّهُ فِيمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ؟ قَالَ : اللَّهُ

^١ - لم أجده .

^٢ - عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ : ٢٤١ - ٢٤٤ و ٩ : ٢٩٥ - ٢٩٨) للطبراني .

^٣ - التلخيص الحبير (٤ : ٤٣) .

^٤ - من المخطوط (أقول : مثل هذه الحكاية عن ابن الجوزي في تلخيص ابن حجر ، وقد تعقبه السيد الحافظ أحمد محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله بما خلاصته : أن ابن الجوزي لا يعرف هذا الشأن ، وقد بين الذهبي في ترجمته في التذكرة كثرة خطئه في مصنفاته وهو أحقر من أن يتعرض لمعارضة أئمة الحديث وقرآنه وحفاظه مثل ابن عبد البر والبخاري ومسلم والحميدي ، وقد رواه كاملاً عن البخاري في جامع أبي داود والترمذي والذهبي والحاكم وابن خزيمة والقرطبي والإسماعيلي والبرقاني وأمثالهم ، وقد ذكر جُلَّةَ منهم تواتره وصحته ، وأما ما نقله عن أحمد فهو معارض برواية أحمد له ، مع أنه كان يرى الضرب على رواية الضعفاء والمنكرات ، بل قال أحمد فيه وقد سئل عنه : حديث صحيح وسمعه منه يعقوب بن شيبه الإمام الثقة الحافظ ، ذكر ذلك الذهبي في ترجمة عمار في النبلاء على أن تصحيحه يظهر في شرط صحة الأخبار ، فإنه لو كان شرط حينها أكثر مما قد حصل في هذا الحديث لتعذر التصحيح مطلقاً ، وكف اتفقوا على صحة أحاديث لم تبلغ مبلغ حديث عمار ولا يقاومه ، ولو أمكن القدح في ذلك لأمكن في وجود عمار وفي حرب علي ومعاوية ، ومن كان من المنتزهين في رياض علوم الحديث والرجال ومن المتروكين لشرائط النظر والتصحيح وصل إلى ما يريد من غير معارضة وقليل ما هم . والله أعلم .

^٥ - شرح النووي لمسلم (١٨ : ٤٠) والتمهيد (٢١ : ٢٨٣) .

وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهَا ، وَلَا يُقْتَلُ أُسِيرُهَا ، وَلَا يُطْلَبُ هَارِبُهَا ، وَلَا يُقْسَمُ فِيْنَهَا) رَوَاهُ الْبَزَارُ وَالْحَاكِمُ^١ وَصَحَّحَهُ فَوْهَمُ ، لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ كُوْثَرُ بْنُ حَكِيمٍ ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ ، وَصَحَّحَ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ طَرَقٍ نَحْوَهُ مُوقُوفًا ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَاكِمُ^٢ .

تخريج الحديث^٣

كوثر بن حكيم^٤ ، قال البخاري : إنه متروك ، وقال ابن عدي : هذا الحديث غير محفوظ ، وقال البيهقي : كوثر ضعيف ، وحديث علي^٥ أخرجه البيهقي^٦ عن أبي أمامة ، قال : (شهدت صفين ، فكانوا لا يجيزون علي جريح ، ولا يقتلون مولياً ، ولا يسلبون قتيلًا) وأخرج البيهقي^٧ عن أبي فاختة (أن علياً عليه السلام أتى بأسير يوم صفين ، فقال : لا تقتلني صبراً ، فقال علي عليه السلام : لا أقتلك صبراً إنني أخاف الله رب العالمين ، فخلني سبيله ، ثم قال : أقتلك حين تبائع ، قال الشافعي : والحرب يوم صفين قائمة) .

فقه الحديث

قوله : (لا يجهز على جريحها) أي لا يتم قتل من كان جريحاً ، من أجهز على الجريح وجهاز أي ثبت قتله وأسرعه وتمم عليه ، وفي رواية : (لا يذفف) بالذال المعجمة ، وهو في معنى يجهز ، والحديث فيه دلالة على جواز قتل الباغي في القتال ، وهو مجمع على جوازه لقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الَّذِينَ تَبَغَّيْ ﴾^٨ وروى عن الناصر والمرتضى والحسن البصري ومحمد بن عبد الله النفس الزكية وأبي حنيفة أن قتالهم أفضل من قتال الكفار ، قالوا : لما يلحق المسلمين من الضرر من أجلهم ، حتى قال الحسن البصري : أما المؤمن فقد ألجمه الخوف ، وذكر العرض على الله تعالى فقد طرده السيف ، وأما الفساق فهم في الحجرات يمرحون ، وغيرهم اعتبرهم بأفعالهم الخبيثة ، وروى أن أبا حنيفة قال لرجل رجع من غزو الكفار ، وقد قتل أخوه مع

^١ - أخرجه الحاكم (٢: ١٥٥) والبيهقي (٨: ١٨٢) .

^٢ - أخرجه الحاكم (٢: ١٥٥) .

^٣ - التلخيص الحبير (٤: ٤٣ - ٤٤) .

^٤ - في الميزان : كوثر بن حكيم عن عطاء ومكحول وهو كوفي نزل حلب ، قال ابن معين : ليس بشيء وقال أحمد بن حنبل : أحاديثه بواطيل

^٥ - أخرجه البيهقي (٨: ١٨٢) .

^٦ - المرجع السابق .

^٧ - (الحجرات: من الآية ٩) .

محمد بن عبد الله ، فقال أبو حنيفة له : خروج أخيك مع محمد بن عبد الله أفضل عندى من خروجك إلى الغزو ، فقال له الرجل : هلا خرجت أنت معه ؟ قال أبو حنيفة: كانت عندى ودائع للناس ، قد تعين على ردها ، وأراد بذلك الفقه الذى يحتاج الناس إليه وتلى قوله : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ﴾^١ يعنى بموت العلماء إلا أن قتالهم إنما يكون بعد تقديم دعائهم إلى الحق وتبيين شبهتهم لقوله تعالى : ﴿ فَاصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾^٢ وتكرير الدعاء ثلاث مرات كما فعل على عليه السلام فى يوم الجمل أخرجه البيهقي^٣ (أن علياً عليه السلام لم يقاتل أهل الجمل حتى دعا الناس ثلاثاً ، حتى كان يوم الثالث دخل عليه الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر فقالوا : قد أكثرنا فينا الجراح ؛ فقال : يا ابن أخى والله ما جهلت شيئاً من أمرهم إلا ما كانوا فيه ، وقال : صب لى ماء ، فصب له ماء ، فتوضأ به ثم صلى ركعتين ، حتى إذا فرغ رفع يديه ودعا ربه ، وقال لهم : إن ظهرتم على القوم ، فلا تطلبوا مدبراً ولا تجيزوا على جريح ، وانظروا ما حضرت به الحرب من آنية فاقبضوه ، وما كان سوى ذلك فهو لورثته) قال رحمه الله : هذا منقطع ، والصحيح أنه لم يأخذ شيئاً ولم يسلب قتيلاً ، ويجب إمهالهم إذا طلبوا المهلة للنظر والتثبت مدة معلومة ، وقوله : (ولا يجهز على جريحها ولا يقتل أسيرها) حكم خاص بالبغاة مخالف لقتال الكفار ، وذلك لأن قتلهم إنما هو لدفعهم عن المحاربة ، وظاهر قوله : (ولا يطلب هاربها) أنه لا يجوز ولو كان متحيزاً إلى فئة ، وقد ذهب إلى هذا الشافعى ، قال : لأن القصد دفعهم فى تلك الحال وقد وقع ، وذهبت الهاذوية وأبو حنيفة والمروزي إلى أن الهارب إلى فئة يقتل ، إذ لا يؤمن عوده والحديث يرد عليه ، وكذا ما تقدم من كلام على عليه السلام .

وقوله : (ولا يقسم فيوها) فيه دلالة على أن البغاة لا تغنم أموالهم ، وإن أجلسوا بها إلى دار الحرب ، وقد ذهب إلى هذا محمد بن عبد الله النفس الزكية الشافعية والحنفية ، ويتأيد هذا بقوله عليه السلام : (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه)^٤ وأخرج البيهقي^٥ عن الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه (أن علياً عليه السلام كان لا

^١ - (الرعد: من الآية ٤١) .

^٢ - (الحجرات: من الآية ٩) .

^٣ - أخرجه البيهقي (٨: ١٨١) .

^٤ - سبق تخريجه في البيوع .

^٥ - أخرجه البيهقي (٨: ١٨١) .

يأخذ سلباً) وأخرج^١ أيضاً عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جعفر بن محمد عن أبيه (أن علياً عليه السلام يوم البصرة لم يأخذ من متاعهم شيئاً) وأخرج^٢ عن أبي أمامة ، قال : (شهدت يوم صفين ، وكانوا لا يجهزون على جريح ولا يقتلون مولياً ، ولا يسلبون قتيلاً) وأخرج^٣ أيضاً عن عرفة عن أبيه ، قال : (لما قتل على عليه السلام أهل النهر جال في عسكرهم ، فمن كان يعرف شيئاً أخذه قدر ثم رأيتها أخذت بعد) وذهب أكثر العترة وأبو يوسف إلى أنه يغتم ما أجبوا به من مال وآلة حرب ويخمس ، لقول على عليه السلام : (لكم المعسكر وما حوى) ويجاب عنه بأن الحديث مصرح بأن أموالهم لا تغنم ، وقول على عليه السلام مؤيد للحديث ، وهذا المروى عنه لا يقوى على المعارضة طريقاً ، واختلف العلماء في تضمين البغاة ما أتلوا في القتال لقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾^٤ ولم يذكر ضماناً ، وأخرج البيهقي^٥ عن ابن شهاب قال : (هاجت الفتنة الأولى فأدركت الفتنة رجالاً ذوى عدد من أصحاب رسول الله ﷺ ممن شهد معه بدرأ وبلغنا أنهم كانوا يرون أن يهدر أمر الفتنة ، ولا يقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل ، ولا حد في سبأ امرأة سببت ، ولا يرى عليها حد ، ولا بينها وبين زوجها ملاعنة ، ولا يرى أن يقذفها أحد إلا جلد الحد ويرى أن ترد إلى زوجها الأول بعد أن تعتد فتتقضى عدتها من زوجها الآخر ، ويرى أن يرثها زوجها الأول) وأخرج^٦ عن علي عليه السلام أنه قال يوم الجمل بعد أن أكثر الناس عليه السلام في ذلك : (أرايتم ما عدتكم فهو تحت قدمي هاتين) وأخرج^٧ عن أبي حبيبة مولى طلحة ، قال : (دخلت على علي عليه السلام مع عمران بن طلحة بعدما فرغ من أصحاب الجمل ، ثم قال له علي بعد كلام : إنا لم نقبض أركم هذه السنين إلا مخافة أن ينتهبها الناس ، يا فلان انطلق معه إلى ابن قرظة ، مره فليعطه غلة هذه السنين ، ويدفع إليه أرضه) وذهب الشافعي إلى أنه يقبض ممن قتل من البغاة ، قال الشافعي رحمه الله تعالى : قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَاناً ﴾^٨

^١ - أخرجه البيهقي (٨ : ١٨١) .

^٢ - أخرجه البيهقي (٨ : ١٨٢) .

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - (الحجرات : من الآية ٩) .

^٥ - أخرجه البيهقي (٨ : ١٧٤) .

^٦ - أخرجه البيهقي (٨ : ١٧٥) .

^٧ - أخرجه البيهقي (٨ : ١٧٣) .

^٨ - (الاسراء : من الآية ٣٣) .

وقال رسول الله ﷺ فيما يحل دم المسلم ، وقتل نفس بغير نفس ، وروى عن رسول الله ﷺ (من اعتبط مسلماً بقتل فهو قود)^١ واحتج^٢ بما رواه محمد بن جعفر (أن علياً عليه السلام قال في ابن ملجم بعدما ضربه : أطعموه وأسقوه ، وأحسنوا إيساره ، فإن عشت فأنا ولي دمي ، أعفو إن شئت ، وإن شئت استقدت ، وإن مت فقتلتموه فلا تمثلوا) وقد يجاب عنه بأن ذلك عموم ، وقد عارضه إطلاق قوله : (ولا يجهز على جريحها.. الحديث) فإن ظاهر الإطلاق ، أنه سواء كان قد قتل أو لا ، والآية الكريمة التقييد بالغاية بدل المفهوم ، أنه لا يتبعه بعد الفيء وهو متأيد أيضاً بما شاع بين الصحابة كما رواه ابن شهاب والله أعلم .

حكم من أراد تفريق الجماعة

١٢١٨ - وعن عرفة بن شريح عليه السلام قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (من أتاكم وأمركم جميع يريد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه) أخرجه مسلم^٣ .
ترجمة الراوي^٤

هو عرفة بن شريح بضم الشين المعجمة وفتح الراء وسكون الياء وبالحاء المهملة ، وقيل : ابن شريح بضم الصاد المعجمة وفتح الراء وسكون الياء والحاء المهملة ، وقيل : ذريح بفتح الذال المعجمة وكسر الراء وبالحاء المهملة وقيل : صريح بضم الصاد المهملة وفتح الراء وبالحاء المهملة ، وقيل : شراحيل ، وقيل : سريح بالسين المهملة والجيم الكندي ، ويقال : الأشجعي ويقال : الأسلمي ، عداؤه في أهل الكوفة .

فقه الحديث^٥

الحديث فيه دلالة على أن من فرق بين جماعة المسلمين ، وذلك بأن يخرج عن طاعة الإمام الذي قد اجتمعت عليه كلمة المسلمين ، يقتل بعد أن ينهي عن ذلك فلم ينته ، فإذا قتل فقد صار دمه هدرأ .

^١ - سبق تخريجه .

^٢ - أخرجه البيهقي (٨ : ٥٦ ، ١٨٣) .

^٣ - رقم (١٨٥٢) والبيهقي (٨ : ١٦٩) .

^٤ - الإصابة (٤ : ٤٨٥) .

^٥ - شرح النووي لمسلم (١٢ : ٢٤٢) والمحلى (٩ : ٣٧٠) .

٤ - باب قتال الجاني وقتل المرتد

من قتل دون ماله

١٢١٩ - عن عبد الله بن عمر^١ رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ :
(مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^٢ .

تخريج الحديث

وأخرجه البخاري^٣ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأخرجه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم^٤ من حديث سعيد بن زيد ، وأخرجه مسلم^٥ من طريق ثابت ابن عياض عن عبد الله بن عمرو ، وذكر قصة منع عبد الله لعنيسة بن أبي سفيان من إجراء الماء من حائط لآل عمرو بن العاص ، وكان المنع لما يدخل عليه من الضرر .

فقه الحديث^٦

والحديث فيه دلالة على أنه يجوز المقاتلة لمن قصد أخذ مال غيره بغير حق سواء كان المال قليلاً أو كثيراً وهو قول الجمهور ، وقال بعض المالكية : لا يجوز المقاتلة على المال القليل ، وقال القرطبي : سبب الخلاف في ذلك أنه هل ذلك لدفع المنكر ، فلا يفترق الحال بين القليل والكثير ، أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال في ذلك ، وحكى ابن المنذر عن الشافعي رضى الله عنه أنه من أريد ماله أو نفسه أو حريمه ولم يمكن الدفع إلا بالقتل فله ذلك ، وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة ، لكن ليس له أن يقصد القتل ، قال ابن المنذر : والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظمناً بغير تفصيل إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على

^١ - هذا حديث عبد الله بن عمرو ، وليس عبد الله بن عمر فقد رجعت إلى السنن التي أخرجت الحديث فلم أجد حديث عبد الله بن عمر يُلْ أشار إليه الترمذي عندما قال بعد أن أخرج حديث عبد الله بن عمر : وفي الباب عن علي وسعيد بن زيد وأبي هريرة وابن عمر .. والله أعلم . ولعل ذلك من النسخ فسقطت السوا من عمرو . وانظر فتح الباري (٥ : ١٢٣ - ١٢٤) فقد قال ابن حجر : حديث ابن عمر أخرجه ابن ماجه .

^٢ - أخرجه الترمذي رقم (١٤١٩) وأبو داود رقم (٤٧٧١) والنسائي (٧ : ١١٤) .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (٢٤٨٠) .

^٤ - أخرجه الترمذي رقم (١٤١٨) وأبو داود رقم (٤٧٧٢) والنسائي (٧ : ١١٥) وابن ماجه رقم (٢٥٨٠) وابن حبان رقم (٣١٩٤) .

^٥ - رقم (١٤١) .

^٦ - شرح النووي لمسلم (٢ : ١٦٣ وبعدها) وفتح الباري (٥ : ١٢٣ وبعدها) .

استثناء السلطان للأثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيامة عليه ، وفرق الأوزاعي بين الحال التي للناس فيها جماعة وإمام فحمل الحديث عليها ، وأما في حال الاختلاف والفرقة فليست سلم ولا يقاتل أحداً ، ويؤيد قول الجمهور ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ (أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه ، قال : أرأيت إن قاتلني ؟ قال : قاتله ، قال : أرأيت إن قتلني ؟ قال : فأنت شهيد ، قال : أرأيت إن قتلته ؟ قال : فهو في النار) وظاهر الحديث إطلاق الأحوال والله أعلم .

حكم من عض شخصاً فانتزعت ثنيته

١٢٢٠ - وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال : (قَاتَلَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا فَعَضَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ فَتَنَزَعَ ثَنِيَّتَهُ ، فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَعْضُ أَحَدُكُمْ كَمَا يَعْضُ الْفَحْلُ ، لَا دِيَّةَ لَهُ) متفق عليه^١ واللفظ لمسلم .

روايات الحديث^٢

قوله : (فعض أحدهما صاحبه) لم يصرح في الرواية من العاض ، ولا من المعضوض ، وقد جاء في بعض رواياته (أن أجيراً ليعلى عض رجل ذراعه) وجاء في بعضها (أن رجلاً من بني تميم قاتل رجلاً فعض يده) ويعلى هو من بني تميم ، وقد استبعد القرطبي أن يكون يعلى مع جلالة قدره عاضاً ، وأجيب بأنه لا استبعاد فقد كان ذلك في أول إسلامه ، وقال النووي^٣ : إن في الرواية الأولى يعنى في مسلم أن المعضوض يعلى ، وفي الرواية الثانية والثالثة أن المعضوض هو أجير يعلى ، وقال الحفاظ : الصحيح المعروف أن المعضوض أجير يعلى لا يعلى ، قال : ويحتمل أنهما قضيتان جرتا ليعلى ولأجيره في وقت أو وقتين ، وتعقبه في شرح الترمذي بأنه ليس في رواية مسلم ولا رواية غيره في الكتب الستة ولا غيرها ، أن يعلى هو المعضوض لا صريحاً ولا إشارة وقال في شرح الترمذي : فيتعين على هذا أن يكون يعلى هو

^١ - رقم (١٤٠) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (٦٨٩٢) ومسلم رقم (١٦٧٣) والترمذي رقم (١٤١٦) والنسائي (٨: ٢٩) وأحمد (٤:

٤٢٨) وابن حبان رقم (٥٩٩٨) .

^٣ - فتح الباري (١٢ : ٢٢٠) .

^٤ - في شرحه لمسلم (١١ : ١٦٠) .

العاض ، وقوله : (فانترع يده) وجاء فى رواية لمسلم (عض ذراع رجل) وجاء فى رواية للبخارى (فعض إصبع صاحبه) وفى الجمع بين الإصبع والذراع بُعد ، ويبعد أن يحمل على تعدد القصة لاتحاد المخرج ، إلا أنه يرجح ذكر الذراع فإنها وقعت فى رواية بديل بن ميسرة عن عطاء عند مسلم^١ ، وكذا فى رواية الزهرى عن صفوان عند النسائى ، ووافقه سفيان بن عيينة عن ابن جريج فى رواية إسحاق بن راهويه عنه ، وفى حديث سلمة بن أمية عند النسائى ، وانفرد إسماعيل بن عليه عن ابن جريج بلفظ (الإصبع) فلا تقاوم الروايات المتعددة على ذكر الذراع .

وقوله : (فنزع ثنيتيه) وقع بصيغة الإفراد فى رواية هشام ووقع فى رواية الأكثر للبخارى (فوقعت ثنيتاه) بصيغة التثنية ، وللكشميهنى (ثنياه) بصيغة الجمع ، وقد تترجح رواية التثنية ، لأن رواية الجمع مطابقة لها عند من يجيز فى الاثنتين صيغة الجمع ، ورواية الإفراد ترد إليها بحمله على إرادة الجنس ، إلا أنه وقع فى رواية محمد بن بكر (فانترع إحدى ثنيتيه) فهذه مصرحة بالوحدة ، والحمل على تعدد الواقعة بعيد لاتحاد المخرج .

وقوله : (فاختصما) بصيغة التثنية ، وفى رواية البخارى (فاختصموا) والمراد يعلى وأجيريه ومن انضم إليهما ممن يلوذ بهما أو بأحدهما ، وفى رواية (فرفع إلى النبى ﷺ) وفى رواية (فاستعدى عليه) وفى رواية (فانطلق) وفى رواية (فأتيا) وفى رواية (فأتياه) وقوله : (أيعض) هو بفتح أوله وفتح العين المهملة وبالضاد المعجمة ثقيلة ، وفى رواية (يعمد أحدكم إلى أخيه فيعضه) وأصل ماضيه عضض بكسر الضاد الأولى يعضض بفتحها فى المضارع فأدغمت ونقلت حركتها إلى ما قبلها ، وقوله : (الفحل) المراد به الذكر من الإبل ، ويطلق على غيره من ذكور الدواب ، وجاء فى (يقضمها) بسكون القاف وفتح الضاد المعجمة على الأفصح ، وهو الأكل بأطراف الأسنان وقوله : (لا دية له) وفى رواية (فأبطله) وقال : أردت أن تأكل لحمه) وفى رواية (ثم تأتى تلتمس العقل ؟ لا عقل لها ، فأبطلها) وفى رواية (أتأمرنى أن آمره أن يدع يديه فى فيك ، تقضمها قضم الفحل ، ادفع يدك حتى يقضمها ثم انزعها) وفى رواية (إن شئت أمرناه فعض يدك ، ثم انتزعها أنت) وفى رواية (فأهدرها) .

^١ - رقم (١٦٧٤) .

فقه الحديث^١

والحديث فيه دلالة على أن هذه الجناية التي وقعت لأجل الدفع عن الضرر تهدر ، ولا ضمان على الجاني ، وقد ذهب إلى هذا الجمهور ، وقالوا : لا يلزمه شيء ، لأنه في حكم الصائل ، واحتجوا أيضاً بالإجماع على أن من شهر على آخر سلاحاً ليقتله ، يدفع عن نفسه فقتل الشاهر ، أنه لا شيء عليه ، قالوا : ولو جرحه المعضوض في موضع آخر لم يلزمه شيء ، وشرط الإهدار أن يتألم المعضوض ، وأن لا يمكنه تخلص يده بغير ذلك ، من ضرب شدقه أو فك لحبيبه ليرسلها ، ومهما أمكن التخلص بدون ذلك فعُدل عنه إلى الأثقل لم يهدر وعند الشافعية وجه أنه يهدر على الإطلاق ، ووجه أنه لو دفعه بغير ذلك ضمن وعن مالك روايتان أشهرهما يجب الضمان ، وأجابوا عن هذا الحديث باحتمال أن يكون سبب الإهدار شدة العض لا النزاع ، فيكون سقوط ثنية العاض بفعله لا بفعل المعضوض ، إذ لو كان من فعل صاحب اليد لأمكنه التخلص من غير قلع وإلا فيجوز الدفع بالأثقل مع إمكان الأخف ، وقال بعض المالكية: العاض قصد العضو نفسه ، والذي استحق إتلاف ذلك العضو غير ما فعل به ، فوجب أن يكون كل منهما ضامناً ما جناه على صاحبه ، كمن قلع عين رجل ، وقطع الآخر يده ، ورد عليه بأنه قياس في مقابلة النص ، وهو فاسد ، وقال بعضهم : لعل أسنانه كانت متحركة فسقطت عقب النزاع ، وسياق هذا الحديث يدفع الاحتمال ، وتمسك بعضهم بأنها واقعة عين ولا عموم فيها ، ورد عليه بأن البخاري أخرج من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه (أنه وقع عنده مثل ما وقع عند النبي ﷺ وقضى فيه بمثله) فدل على تعدى الحكم في غير ما ورد فيه وما شرطه الجمهور في الإهدار ، إنما هو من باب التقيد بما قد عرف حكمه من القواعد الكلية ، وكذا إلحاق إجراء الحكم في غير جناية الفم ، بأن يكون في عضو آخر من باب القياس ، وقد قال يحيى ابن عمر : لو بلغ مالكا هذا الحديث لم يخالفه ، وكذا قال ابن بطال ، وقال الداودي : لم يروه مالك ، لأنه من رواية أهل العراق ، وقال أبو عبد الملك : كأنه لم يصح الحديث عنده ، لأنه أتى من قبل المشرق ، قال المصنف رحمه الله^٢ : وهو مسلم في حديث عمران ، وقد أخرجه مسلم ، وأما طريق يعلى بن أمية فرواها أهل الحجاز وحملها عنهم أهل العراق ، واعتذر بعض المالكية بفساد الزمان ، ونقل القرطبي عن

^١ - فتح الباري (١٢ : ٢٢٠) .

^٢ - فتح الباري (١٢ : ٢٢٣) .

بعض أصحابهم إسقاط الضمان ، قال : وضمنه الشافعي ، وهو مشهور مذهب مالك وتعقب بأن المعروف عن الشافعي أنه لا ضمان ، وكأنه انعكس على القرطبي والله أعلم .

حكم من اطلع على بيت شخص بغير اذنه

١٢٢١ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال أبو القاسم رضي الله عنه : (لو أن امرأً اطلع عليك بغير إذن فحذفتَه بحصاة ، ففقات عينه ، لم يكن عليك جناح) متفق عليه^١ ، وفي لفظ لأحمد والنسائي وصححه ابن حبان^٢ (فلا دية له ولا قصاص) .

فقه الحديث^٣

قوله : (اطلع عليك بغير إذن) فيه دلالة على أن من قصد النظر إلى محل غيره مما لا يجوز الدخول إليه إلا بإذن مالكة ، أنه يجوز للمنظور إليه دفعه بما ذكر ، وإن فقا عينه فلا ضمان عليه فيها ، وأما إذا كان مأذوناً له في النظر فالجناح غير مرفوع على من جنى على الناظر ، وكذا إذا كان المنظور إليه في محل لا يحتاج إلى الإذن منه ، ولو نظر منه ما لا يحل له النظر إليه لأن التقصير من المنظور إليه وقد ذهب إلى هذا الشافعي وغيره ، وذهب المالكية إلى أنه لا يقصد المنظور إليه إضرار العين ولا غيرها ، وأنه إن فعل ذلك وجب القصاص والدية ، قالوا : لأن المعصية لا تدفع بمعصية ، وأجيب بأن هذا الدفع المأذون فيه ليس بمعصية ، وقد وافق المالكية في جواز دفع الصائل ولو أدى إلى هلاكه ولا ضمان فيه ، والحديث متأكد لقولهم : وزاد عليهم ، وقد أجابوا عنه بأنه ورد على سبيل التغليظ ، والإرهاب ، ويجب عنه بأن النبي ﷺ (جعل يخلت - بفتح الياء التحتانية وسكون الخاء المعجمة بعدها مثناة مكسورة من الختل ، وهو إصابة المطلع عليه ليطعنه^٤) فإن ظاهر فعل النبي ﷺ يدل على أن ذلك على جهة الحقيقة .

^١ - أخرجه البخاري رقم (٦٨٨٧ و ٦٨٨٨) ومسلم رقم (٢١٥٨) والنسائي (٨: ٦١) وأحمد (٢: ٢٤٣) وابن حبان رقم (٦٠٠٣) .

^٢ - أخرجه أحمد (٢: ٢٤٣) والنسائي (٨: ٦١) وابن حبان رقم (٦٠٠٤) .

^٣ - فتح الباري (١٢: ٢٤٥) .

^٤ - من المخطوط (يضم العين المهملة بناء على المشهور أن الفعل في المضارع يضم العين وبالفتح للقول ، وقيل : هما سواء) .

وقال يحيى بن عمر من المالكية : لعل مالكا لم يبلغه الخبر ، واعتل بعض المالكية في تأويل الحديث بالإجماع على أن من قصد النظر إلى عورة غيره أن ذلك لا يبيح فقاً عينه ولا سقوط ضمانتها فكذاك إذا كان النظر إلى المذكور وهو في بيته ، وتجسس الناظر إلى ذلك ، ونازع القرطبي في ثبوت هذا الإجماع ، وقال : إن الحديث يتناول كل مطلع ، قال : لأن الحديث المذكور فيه ، إنما هو مظنة الاطلاع على العورة ، فبالأولى نظر العورة المحقق ، وقد يجاب بأن النظر إلى البيت غير منحصر في نظر العورة فقط بل هو عام لنظر الحريم ، وما يقصد صاحب البيت ستره من الأمور التي لا يجب اطلاع أحد عليها ، فلم يكن ذلك أولى ، وقال ابن دقيق العيد : تصرف الفقهاء في هذا الحكم بأنواع من التصرفات :

منها : أن يفرق بين أن يكون هذا الناظر واقفاً بالشارع أو في خالص ملك المنظور إليه ، أو في سكة منسدة الأسفل اختلفوا فيه والأشهر أنه لا فرق ، ولا يجوز مد العين إلى حرم الناس بحال ، وفي وجه للشافعية أنه لا تتفأ إلا عين من وقف في ملك المنظور إليه .

ومنها : أنه هل يجوز رمي الناظر قبل الإنذار والنهي فيه وجهان للشافعية :

أحدهما : لا ، على قياس الدفع في البداية بالأهون .

والثاني : نعم ، وإطلاق الحديث يشعر بهذين الأمرين معاً ، أعني لا فرق بين مواقف الناظر ، وأنه لا يحتاج إلى الإنذار ، ويدل عليه فعل النبي ﷺ .

ومنها : أنه لو سمع إنسان ، فهل يلحق السمع بالنظر ؟ وفي الحديث إشعار بأنه إنما يقصد العين بشيء خفيف كالمدري والبندقية والحصاة ، لقوله : (**فحذفتَه**) قال الفقهاء : أما إذا زرقه بالنشاب ، أو رماه بحجر يقتله فقتله ، فهذا قتل يتعلق به القصاص أو الدية .

ومما تصرف فيه الفقهاء أن هذا الناظر إذا كان له محرم في الدار أو زوجة أو متاع لم يجز قصد عينه ، لأنه له في النظر شبهة ، وقيل : لا يكفي أن يكون له في الدار محرم ، إنما يمتنع قصد عينه إذا لم يكن فيها إلا محارمه .

ومنها : أنه إذا لم يكن في الدار إلا صاحبها فله الرمي إن كان مكشوف العورة ولا ضمان وإلا فوجهان : أظهرهما لا يجوز رميه .

ومنها : أن الحرم إذا كن في الدار مستترات ، أو في بيت ، ففي وجهه لا يجوز قصد عينه ، لأنه لا يطلع على شيء . قال بعض الفقهاء : والأظهر الجواز لإطلاق الأخبار ، وأنه لا تنضبط أوقات الستر والتكشف فالاختياط حسم الباب .

ومنها : أن ذلك إنما يكون إذا لم يقصر صاحب الدار ، فإن كان بابه مفتوحاً أو ثم كوة واسعة ، أو ثلمة مفتوحة ، فينظر فإن كان مجتازاً لم يجز قصده وإن كان وقف وتعتمد ، فقيل : لا يجوز قصده لتقريب صاحب الدار بفتح الباب وتوسيع الكوة ، وقيل : يجوز لتعديبه بالنظر ، وأجرى هذا الخلاف فيما إذا نظر من سطح بيته ، أو نظر المؤمن من المئذنة ، لكن الأظهر ههنا عندهم جواز الرمي ، لأنه لا تقصير من صاحب الدار ، ثم قال : واعلم أن ما كان من هذه التصرفات الفقهية داخلاً تحت إطلاق الحديث ، فهو مأخوذ منها ، ومالا فبعضه مأخوذة من الأخبار من فهم المعنى المقصود بالحديث ، وبعضه مأخوذ من القياس وهو قليل فيما ذكر على ذلك . انتهى كلامه .

واعلم أنه يؤخذ من هذا الحديث صحة قول الفقهاء : إنها تهدم الصوامع المحدثّة المعورة ، وكذا تعلية الملك إذا كانت معورة ، وهو مروى عن القاسم الرسى ، ويحتج له بما أخرجه ابن عبد الحكم في فتوح مصر عن يزيد بن أبي حبيب ، قال : أول من بنى غرفة بمصر خارجة بن حذافة ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فكتب إلى عمرو ابن العاص : سلام عليك أما بعد : فإنه بلغني أن خارجة بن حذافة بنى غرفة ، ولقد أراد أن يطلع على عورات جيرانه فإذا أذاك كتابي هذا فاهدمها إن شاء الله تعالى والسلام والله أعلم .

جناية الماشية بالليل على أهلها

١٢٢٢ - وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : (قضى رسول الله ﷺ أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها ، وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها ، وأن على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل) رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه ابن حبان وفي إسناده اختلاف .

^١ - أخرجه أبو داود رقم (٣٥٧٠) والنسائي في الكبرى (٣ : ٤١١) وابن ماجه رقم (٢٣٣٢) وأحمد (٤ : ٢٩٥) وابن حبان رقم (٦٠٠٨) .

تخريج الحديث^١

الحديث مداره على الزهري ، وقد اختلف عليه فرواه الليث عن الزهري عن ابن مسعود ولم يذكر القصة في ناقة البراء ، ورواه مالك في الموطأ عن الزهري عن حرام بن سعيد بن محبصة بلفظ (أن ناقة للبراء دخلت حائط قوم فأفسدت فيه ففضى رسول الله ﷺ أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار ، وما أفسدته المواشى بالليل فهو ضامن على أهلها) ورواه معن بن عيسى عن مالك فزاد فيه عن جده محبصة ، ورواه معمر عن الزهري عن حرام عن أبيه ولم يتابع عليه أخرجه أبو داود وابن حبان^٢ ، ورواه الأوزاعي وإسماعيل بن أمية وعبد الله بن عيسى كلهم عن الزهري عن حرام عن البراء وحرام لم يسمع من البراء ، قاله عبد الحق تبعاً لابن حزم ، ورواه النسائي من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن البراء ، ورواه ابن عينة عن الزهري عن حرام وسعيد بن المسيب أن البراء ، ورواه ابن جريج عن الزهري أخبرني أبو أمامة بن سهل (أن ناقة للبراء) ورواه ابن أبي ذئب عن الزهري قال : (بلغني أن ناقة للبراء) وأخرجه البيهقي^٣ من هذه الطرق مع الاختلاف وقال الشافعي رحمه الله تعالى : أخذنا به لثبوته واتصاله ومعرفة رجاله ، قال البيهقي^٤ : ورويناه عن الشعبي عن شريح (أنه كان يضمن ما أفسدت الغنم بالليل ، ولا يضمن ما أفسدت بالنهار) ويتأول هذه الآية ﴿ وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفثت فيه غنم القوم ﴾^٥ وكان يقول : النفس بالليل ، وأخرج عن الشعبي قال : (أتى شريح بشاة أكلت عجيباً ، فقال : نهراً أو ليلاً ؟ قالوا : نهراً ، فأبطله ، وقرأ : ﴿ إذ نفثت فيه غنم القوم ﴾) وقال : إنما النفس بالليل ، وفي رواية قتادة عن الشعبي (أن شريحاً رفعت إليه شاة أصابت غزلاً ، فقال الشعبي : أبصروه فإنه سيسألهم أبليل كان أم بنهار ؟ فسألهم ، فقال : إن كان بليل فقد ضمنتم ، وإن كان بنهار فلا ضمان عليكم ، قال : وقال : النفس بالليل ، والهمل بالنهار) وروى مرة عن مسروق (﴿ إذ نفثت فيه غنم القوم ﴾) ، قال : كان كرمياً ، فدخلت فيه ليلاً ، فما تركت فيه خضراً) .

^١ - التلخيص الحبير (٤ : ٨٦) .

^٢ - رقم (٦٠٠٨) .

^٣ - في سننه (٨ : ٣٤٢) .

^٤ - المرجع السابق .

^٥ - (الانبياء : من الآية ٧٨) .

فقه الحديث

و الحديث فيه دلالة على أنه لا يضمن مالك البهيمة ما جنته في النهار ، لأنه يعتاد إرسالها في النهار ، ويضمن ما جنته بالليل ، لأنه يعتاد حفظها بالليل ، وقد ذهب إلى هذا مالك والشافعي وأطلقه الإمام المهدي في البحر^١ لمذهب الهادوية وحجتهم الحديث والآية الكريمة في قصة داود كذلك ، وإن كان الاحتجاج بها مبنياً على أن شرع من قبلنا يلزمنا ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه لا ضمان على أهل الماشية مطلقاً ، وحجتهم قوله : (**العجماء جرحها جبار**)^٢ قال الطحاوي : إلا أن تحقيق مذهب أبي حنيفة أنه لا ضمان إذا أرسلها مع حافظ ، وأما إذا أرسلها من دون حافظ ضمن ، وهذا التقيد خارج عن الدليل وكذلك أصحاب مالك يقيدون قولهم بأنها إذا سرحت النوايا في مسارحها المعتادة للرعى ، وأما إذا كانت في أرض مزروعة لا مسرح فيها ، فهم يضمنون ليلاً ونهاراً ، وذهب بعضهم إلى أنه يضمن مالكةا ما أفسدت ليلاً ونهاراً ، قال : لأنه متعد بإرسالها ، والأصول قاضية بأن المتعدى ضامن وقد ذهب إلى هذا الليث إلا أنه قال : لا يضمن أكثر من قيمة الماشية ، وقول رابع : أنه لا يضمن ما أتلفت مما لا يقدر على حفظه ، ويضمن ما أمكنه حفظه وهو مروى عن عمر رضي الله عنه وجعل الإمام يحيى الحكم منوطاً باعتياد الحفظ ، فإن كان يعتاد الحفظ في النهار والإرسال في الليل انعكس الحكم ، وضمن جنايتها نهاراً لا ليلاً ، وهو مصادم لحديث ناقة البراء ، ولحديث (**العجماء جرحها جبار**) وللآية الكريمة ، ولعله يقول : إن الحديثين مقيد إطلاقهما بالمعنى المناسب ، ثم قال الإمام المهدي بعد ذلك : (مسألة) ويضمن الراعي ما أكلت الغنم في مرعاها إذ عليه حفظها ، فإن أبعداها عن الخرائع وغفل يسيراً فتعدت لم يضمن إذ يعذرون في اليسير مع إبعادها ، ولو سرحها ليلاً فدخلت بساتين ذات حيطان وأبواب فلا ضمان إذ التفريط بفتح الأبواب بخلاف الزروع التي تلى حيطان . انتهى . فهذه المسألة لا تستقيم إلا على ما ذكره الإمام يحيى إذا كان يعتاد حفظها وهو خارج عن الأقوال الأربعة .

^١ - البحر الزخار (٥ : ٢٦٩) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (٦٩١٢) ومسلم رقم (١٧١٠) والترمذي رقم (١٣٧٧) وأبو داود رقم (٣٠٨٥) والنسائي (٥ : ٤٤ - ٤٥) وابن ماجه رقم (٢٦٧٣) وأحمد (٢ : ٢٣٩) .

حكم المرتد

١٢٢٣ - وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه - في رجل أسلم ثم تهود : (لا أجلس حتى يُقتل ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَأَمْرٌ بِهِ فُقُتِلَ) متفق عليه^١ ، وفي رواية لأبي داود : وكان قد استتيب قبل ذلك .

فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة على أنه يقتل المرتد عن الإسلام ، وأنه يقتل من غير استتابة لقوله : (لا أجلس حتى يقتل) وقد جاء في رواية أبي داود التصريح بذلك ، يقول معاذ : (لا أنزل عن دابتي حتى يقتل فقتل) إلا أنه في قول أحد الرواة : (وكان قد استتيب قبل ذلك) ولأبي داود في رواية^٣ (فدعاه أبو موسى عشرين ليلة أو قريباً منها ، وجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عنقه) قال أبو داود : رواه عبد الملك بن عمير عن أبي بردة فلم يذكر الاستتابة ، وكذا ابن فضيل عن الشيباني ، وقال المسعودي عن القاسم يعني ابن عبد الرحمن في هذه القصة : (فلم ينزل حتى ضرب عنقه وما استتابه) إلا أن الرواية التي لم يذكر فيها الاستتابة لا تعارض ما ذكرت فيها الاستتابة ، ولعل معاذاً قد كان بلغه استتابة أبي موسى له .

وقد ذهب الجمهور إلى وجوب الاستتابة ، واستدل ابن القصار لذلك بالإجماع السكوتي ، لأن عمر كتب في أمر المرتد : (هلا حبستموه ثلاثة أيام ، وأطعتموه كل يوم رغيفاً ، لعله يتوب فيتوب الله عليه)^٤ قال : ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة ، وقد قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾^٥ وذهب الحسن وطاوس وأهل الظاهر ونقله ابن المنذر عن معاذ وعبيد بن عمير وأشار إليه البخاري ، فإنه ذكر البخاري في الباب الآيات التي لا ذكر للاستتابة فيها إلى أنه لا

^١ - أخرجه البخاري رقم (٦٩٢٣) فتح (١٢ : ٢٧٤) ومسلم رقم (١٧٣٣) وأبو داود رقم (٤٣٥٤) والنسائي (١٠٥ : ٧) وأحمد (٤٠٩ : ٤) .

^٢ - شرح النووي لمسلم (١٢ : ٢٠٨) وبعدها (فتح الباري (١٢ : ٢٧٤) وبعدها (والمغني مع الشرح (٩ : ١٧) والمحلّى (١١ : ١٨٩) .

^٣ - رقم (٤٣٥٦) .

^٤ - أخرجه البيهقي (٨ : ٢٠٦) والشافعي في مسنده (١ : ٣٢١) ومالك (ص : ٦٣١) باب القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلاً .

^٥ - (التوبة : من الآية ٥) .

يستتاب المرتد وأنه يقتل في الحال ، قالوا : لقوله ﷺ : (من بدل دينه فاقتلوه) وبهذه قصة معاذ ، قال الطحاوي : ذهب هؤلاء إلى أن حكم المرتد حكم الحربى الذى بلغته الدعوة ، فإنه يقاتل من قبل أن يدعى ، قالوا : وإنما تشرع الدعوة لمن خرج عن الإسلام لا عن بصيرة ، وأما من خرج عن بصيرة فلا ، ثم نقل عن أبى يوسف موافقتهم ، لكن قال : إن جاء مبادراً بالتوبة خلى سبيله ووكل أمره إلى الله وعن ابن عباس وعطاء : إن كان أصله مسلماً لم يستتب وإلا استتيب ، ثم اختلف القائلون بالاستتابة ، هل يكفي بالمرة أو لا بد من ثلاث فى مجلس ، أو فى يوم أو فى ثلاثة أيام ، وعن على عليه السلام : يستتاب شهراً وعن النخعى : يستتاب أبداً كذا نقل عنه مطلقاً ، والتحقيق أنه فى حق من تكررت منه الردة .

وقوله : (قضاء الله) يجوز فيه الرفع على خبرية مبتدأ محذوف ، ويجوز نصبه على أنه مصدر حذف فعله أى أقضى قضاء الله ، والمراد بقضاء الله ورسوله هو قوله ﷺ : (من بدل دينه فاقتلوه) وقد جاء هذا التفسير مصرحاً فى رواية أيوب بعد (قضاء الله ورسوله) : (أن من رجع عن دينه فاقتلوه ، أو قال : من بدل دينه فاقتلوه) .

القتل لمن بدل دينه

١٢٢٤ - وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : (من بدل دينه فاقتلوه) رواه البخاري^١ .

فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة على قتل المرتد إذا لم يرجع إلى الإسلام ، ولفظ (من) عام يشمل المذكر والمؤنث ، فتقتل المرأة إذا ارتدت عن الإسلام ، والخلاف فى ذلك لمن يقول : إن (من) لا تعم المؤنث ، وأنها لعموم المذكر ، إذ يقول : بأنه عموم مخصوص ، والقائلون بأنها لا تقتل هم الحنفية ، قالوا : لأنه قد ورد عن النبى ﷺ النهى عن قتل النساء لما رأى امرأة مقتولة ، وقال : (ما كانت هذه لتقاتل)^٣ وأجاب

^١ - أخرجه البخاري رقم (٣٠١٧) والترمذي رقم (١٤٥٨) والنسائي فى الكبرى (٢: ٣٠١) وابن ماجه رقم (٢٥٣٥) وأحمد (١: ٢١٧) وابن حبان رقم (٤٤٧٥) .

^٢ - فتح الباري (١٢ : ٢٧٣) .

^٣ - أخرجه أبو داود رقم (٢٦٦٩) وابن حبان رقم (٤٧٩١) .

الجمهور بأن (من) عامة للرجال والنساء ، وأما النهي المذكور ، فإنما هو في الكافرة الأصلية كما وقع في سياق قصة النهي فيكون النهي مخصوصاً بما فهم من العلة ، وهو لما كانت لا تقايل ، فالعلة والنهي عن قتلها إنما هو لتركها المقاتلة ، وكان ذلك في حق الكفار الأصليين المتحيزين للقتال ، وهي عموم قوله : (من بدل دينه) سالماً عن المعارض ، ويؤيد هذا أن ابن عباس راوى الحديث ، قال : (إنها تقتل المرتدة) أخرجه ابن المنذر ^١ وأخرج أيضاً الدارقطني ^٢ (أن أبا بكر الصديق قتل امرأة مرتدة في خلافته) والصحابة متوافرون ، ولم ينكر ذلك عليه أحد ، وهو حديث حسن ، وأخرج ^٣ أيضاً مرفوعاً (في قتل المرتدة) لكن بسند ضعيف ، ووقع في حديث معاذ بإسناد حسن (أن النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن ، قال له : أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه ، فإن عاد وإلا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها ، فإن عادت وإلا فاضرب عنقها) ^٤ وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير إليه ، ويؤيده من وجهة النظر أن الكافرة الأصلية تسترق ، فتكون غنيمية للمجاهدين ، والمرتدة لا تسترق عندهم فلا تغنم فلا يترك قتلها ، وأيضاً اشترك الرجال والنساء في الحدود كلها الزنا وغيره ، ومن جملة الحدود رجم المحصنة ، فهو مخصص بحديث النهي عن قتل النساء ، وظاهر الحديث إطلاق التبديل ، فتناول من تنصر بعد أن كان يهودياً وغير ذلك من الأديان الكفرية وقد ذهب إلى هذا الشافعية ، وسواء كان من الأديان التي تقرر عليها الجزية أم لا ، لإطلاق هذا اللفظ ، وأجاب بعض الحنفية بأن المراد بالتبديل ، إنما هو كفر بعد إسلام ، وإطلاق الحديث متروك الظاهر اتفاقاً في حق الكافر إذا أسلم ، فإنه كان متناولاً له الإطلاق ، وبأن الكفر ملّة واحدة ، فلو تنصر اليهودي لم يخرج عن دين الكفر ، فكان المراد من بدل دين الإسلام بدين آخر ، لأن الدين في الحقيقة هو الإسلام ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ ^٥ وإن كان ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً ﴾ ^٦ وظاهره أن غير الإسلام يسمى ديناً ، وأنه لن يقبل منه ، وأجيب بأن الآية ظاهرة

^١ - عزاه ابن حجر في فتح الباري (١٢ : ٢٧٢) له .

^٢ - في سننه (٣ : ١١٤) .

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠ : ٥٣) .

^٥ - (آل عمران : من الآية ١٩) .

^٦ - (آل عمران : من الآية ٨٥) .

فيمى ارتد عن الإسلام أنه لا يقرب على ذلك ، ولم يكن فى الآية أيضاً أنه لا تقر جزية ، وإنما عدم القبول والخسران فى الآخرة ، ومع كونه تقرر بالجزية صادقاً عليه أنه لن يقبل منه ، وقد أخرجه الطبراني^١ عن عكرمة عن ابن عباس رفعه (من خالف دينه دين الإسلام فاضربوا عنقه) فصرح بدين الإسلام ، والحديث شامل للزندق فيقتل الزندق ويستتاب كغيره من المرتدين ، وكما روى عن على ؓ ، أنه استتاب السبئية الذين قالوا : إنه إله ثلاثة أيام ، وعرض عليهم التوبة وأحرقهم بالنار فى اليوم الثالث ، وقال :

إنى إذا رأيت أمراً منكراً أوقدت نارى ودعوت قنبراً^٢

وقد ذهب إلى قبول توبة الزندق العترة والشافعى ، قال الشافعى فى المختصر : وأى كفر ارتد إليه مما يظهر أو يسر من الزندقة وغيرها ، ثم تاب سقط عنه القتل ، وقال : يستتاب الزندق كما يستتاب المرتد وعن أحمد وأبى حنيفة روايتان وهو المشهور عن المالكية ، وحكى عن مالك إنما تقبل منه التوبة إذا جاء تائباً وإلا فلا ، وبه قال أبو يوسف واختاره أبو إسحاق الإسفرايينى وأبو منصور البغدادى ، وعن بقية الشافعية أوجه كالمذاهب المذكورة ، ووجه يفرق بين من كان داعية فلا تقبل توبته ، وتقبل ممن كان غير داعية ، وذهب ابن الصلاح إلى أنها تقبل توبته ويعزر ، فإن عاد قتل بغير استتابة ، واحتج القائلون بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا ﴾^٣ وبقوله : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾^٤ فإنهم لم يعاجلوا بالقتل ، بل أمهلوا حتى حلفوا ، فدل على الإمهال للاستتابة ، وأن إظهار الأيمان يحصن من القتل ، وقد قام الإجماع على أن أحكام الدين على الظاهر ، والله يتولى السرائر ، وقد قال ؓ لأسامة : (هلا شققت عن قلبه)^٥ وقال للذى ساره فى قتل رجل : (أليس يصلى ؟ قال : نعم ، قال : أولئك الذين نهيت عن قتلهم)^٦ والأحاديث فى هذا كثيرة واستدل لمن لم يقبل التوبة ، بأن توبة الزندق لا تعرف ، قالوا : وإنما لم يقتل النبى ؐ المنافقين للتأليف ،

^١ - فى الكبير (١١ : ٢٤٢) .

^٢ - فتح الباري (١٢ : ٢٧٠) .

^٣ - (البقرة : من الآية ١٦٠) .

^٤ - (المجادلة : من الآية ١٦) .

^٥ - أخرجه مسلم رقم (٩٦) وأبو داود رقم (٢٦٤٣) والنسائي فى الكبير (٥ : ١٧٦) وابن ماجه رقم (٣٩٣٠)

^٦ - أخرجه أبو داود رقم (٤٩٢٨) والبيهقي (٣ : ٣٦٧ و ٩ : ١٩٦) والشافعى فى مسنده (١ : ٣٢٠) ومالك

(١ : ١٧١) رقم (٤١٣) وعبد الرزاق (١٠ : ١٦٣) .

والجواب عنه بأن الظاهر من أحوال النبي ﷺ التغاضي عن المنافقين مع ظهور الإسلام وقوة شوكته ، وطلب جماعة من الصحابة لقتل من ظهر نفاقه ، وإجابته ﷺ في حق البعض بقوله : (أليس يصلى ؟ أليس يشهد أن لا إله إلا الله ؟) وذلك للاكتفاء بظاهر الإسلام ، وإن ظهر منه ما يدل على أن باطنه يخالف ما ظهر منه ، وأن الأحكام تثبت على المعاملة بالظاهر والله يتولى السرائر ، فمهما كانت اليد مع المسلمين فحكم الإسلام جارٍ عليه .

والزناديق : بكسر أوله وسكون ثانيه ، قال أبو حاتم^١ : هو فارسي معرب أصله زنده كردای ، يقول : بدوام الدهر ، لأن زنده الحياة ، وكرد العمل ويطلق على من يكون دقيق النظر في الأمور ، وقال ثعلب : ليس في كلام العرب زنديق ، وإنما قالوا : زنديقي لمن يكون شديد التحيل ، وإذا أرادوا ما تريد العامة ، قالوا : ملحد ودهري بفتح الدال ، أى يقول : بدوام الدهر ، وإذا قالوها بالضم أرادوا كبر السن ، وقال الجوهري : الزنديق من التثوية كذا قال وفسره بعض شراح البخارى بأنه الذى يدعى أن مع الله إلهاً آخر ، وتعقب بأنه يلزم منه أن يطلق على كل مشرك ، والتحقيق ما ذكره من صنف فى الملل أن أصل الزنادقة اتباع ديصان ثم مانى ثم مزدك الأول ، وديصان : بفتح الدال المهملة وسكون الياء المثناة من تحت بعدها صاد مهملة ، ومانى : بتشديد النون وقد تخفف والياء خفيفة ، ومزدك : بزاي ساكنة ودال مهملة مفتوحة ثم كاف وحاصل مقالاتهم أن النور والظلمة قديمان ، وأنهما امتزجا فحدث العالم كله منهما ، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة ، ومن كان من أهل الخير فهو من النور ، وأنه يجب السعى فى تخليص النور من الظلمة ، وإلى ذلك أشار المتنبى حيث قال فى قصيدته المشهورة :

وكم لظلام الليل عندك من يد تخبر أن الماتوية تكذب

وكان بهرام جد كسرى تحيل على مانى حتى حضر عنده ، وأظهر له أنه قَبِلَ مقالته ، ثم قتله وقتل أصحابه ، وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور وقام الإسلام والزندق يطلق على من يعتقد ذلك ، وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل ، ومن ثم أطلق الاسم^٢ على كل من أسر الكفر ، وأظهر الإسلام حتى قال مالك : الزنديق ما كان عليه المنافقون ، وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم ، أن الزنديق

^١ - فتح الباري (١٢ : ٢٧٠) .

^٢ - فى المخطوط (الإسلام) وهو خطأ فى النسخ ظاهر . وصححته من فتح الباري .

هو الذى يظهر الإسلام ، ويخفى الكفر ، فإن أرادوا اشتراكهم فى الحكم فهو كذلك وإلا فأصلهم ما ذكر ، وقد قال النووى فى لغات الروضة : الزنديق الذى لا ينتحل ديناً ، وقال محمد بن معن فى التنقيب على المذهب : الزنادقة من الثنوية ، يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ ، قال : ومن الزنادقة الباطنية ، وهم قوم زعموا أن الله تعالى خلق شيئاً ، ثم خلق منه شيئاً آخر ، فدبر العالم بأسره ، ويسمونهما العقل والنفس ، وتارة العقل الأول والعقل الثانى ، وهو من قول الثنوية فى النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين قال : ولهم مقالات سخيفة فى النبوات ، وتحريف الآيات ، وفرائض العبادات وقد قيل : إن سبب تفسير الفقهاء الزنديق بما يفسر به المنافق ، قول الشافعى فى المختصر : وأى كفر ارتد إليه المتقدم^١ ، وهذا لا يلزم منه اتحاد الزنديق والمنافق ، بل كل زنديق منافق من غير عكس ، وقد كان من أطلق عليه فى الكتاب والسنة المنافق من يظهر الإسلام ويبطن عبادة الوثن أو اليهودية ، وأما الثنوية فلا يحفظ أن أحداً منهم أظهر الإسلام فى العهد النبوى والله أعلم .

ومن تكررت منه الردة والإسلام فتوبته مقبولة عند الأكثر ، وقال أبو حنيفة والشافعى : ويعزر فى الثالثة ، وذهب أحمد وإسحاق والمروذى من أصحاب الشافعى إلى أنها لا تقبل منه التوبة لقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا^٢ ﴾ والجواب : أن الآية محمولة على الذين بقوا على الكفر ، لا من قد تاب لإطلاق قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ^٣ ﴾ وقوله : ﴿ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ^٤ ﴾ .

حكم من سب النبى ﷺ

١٢٢٥ - وعنه^٥ (أَنْ أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمٌ وَلَدَ تَشْتَمُ النَّبَى ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ فَيَنْهَاهَا فَلَا تَنْتَهَى ، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ أَخَذَ الْمَغُولَ فَجَعَلَهُ فِي بَطْنِهَا وَاتَّكَأَ عَلَيْهَا فَفَقَّتْهَا ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبَى ﷺ فَقَالَ : أَلَا أَشْهَدُوا فَإِنْ دَمَهَا هَذِرُ) رواه أبو داود ورواته ثقات^٦ .

^١ - أي الكلام المتقدم لأنه سبق ورود هذه العبارة ص ١٣٩ .

^٢ - (النساء : من الآية ١٣٧) .

^٣ - (الأنفال : من الآية ٢٨) .

^٤ - (الزمر : من الآية ٥٣) .

^٥ - أي ابن عباس .

^٦ - أخرجه أبو داود رقم (٤٣٦١) والنسائي (١٠٧ : ٧) والحاكم (٣٩٤ : ٤) والبيهقى (٦٠ : ٧) والدارقطنى (١١٢ : ٣) والطبرانى فى الكبير (١١ : ٣٥١) .

فقه الحديث

الحديث فيه دلالة على أنه يقتل من سب النبي ﷺ ويهدر دمه ، فإن كان مسلماً كان سب النبي ﷺ ردة عن الإسلام فيقتل ، قال ابن ابطال : عن غير استتابة ، ونقل ابن المنذر عن الأوزاعي والليث أنه يستتاب ، وإن كان من أهل العهد فإنه يقتل إلا أن يسلم ، ونقل ابن المنذر عن الليث والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق أنه يقتل أيضاً من غير استتابة ، وعن الكوفيين أنه يعزر المعاهد ولا يقتل ، واحتج الطحاوي على ذلك بأن النبي ﷺ لم يقتل اليهود الذين قالوا : (السام عليك)^١ ولو كان هذا من مسلم لكان ردة ، ولأن ما هم عليه من الكفر أشد من السب ، وقد يقال : إن دماءهم إنما حقنت بالعهد ، وليس في العهد أنهم يسبون النبي ﷺ فمن سبه منهم انتقض عهده ، فيصير كافراً بلا عهد فيهدر دمه إلا أن يسلم والله أعلم .

^١ - أخرجه البخاري رقم (٦٢٥٦) ومسلم رقم (٢١٦٥) والترمذي رقم (٢٧٠١) والنسائي في الكبرى (٦: ١٠٢) وابن ماجه رقم (٣٦٩٨) وأحمد (٢: ٩) وابن حبان رقم (٥٠٢) .

١١ - كتاب الحدود^١

الحدود جمع حد ، وأصل الحد ما يحجز به بين شيئين ، فيمنع اختلاطهما وحد النادر ما يميزها ، وحد الشيء وصفه المحيط المميز له عن غيره .

وسميت هذه العقوبات حدوداً لكونها تمنع عن المعاودة ، وكذلك يسمى البواب حداً والحَد أيضاً يطلق على التقدير ، وهذه العقوبات مقدرة من الشارع ، فسميت حدوداً ، قال الراغب : ويطلق الحد على نفس المعاصي كقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرِبُوهَا ﴾^٢ وعلى فعل فيه شيء مقدر ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾^٣ وكأنها لما فصلت بين الحرام والحلال سميت حدوداً فمنها ما زجر عن فعله ، ومنها ما زجر الزيادة فيه والنقصان .

وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد فيه في سبعة عشر شيئاً ، بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه :

فالمتفق عليه : الردة ، والحراقة قبل القدرة والزنا والقذف به ، وشرب الخمر سواء أسكر أم لا ، والسرقه .

والمختلف فيه : جحد العارية، وشرب ما يسكر كثيره من غير الخمر ، والقذف بغير الزنا والتعريض بالقذف واللواط ولو بمن يحل له نكاحها ، وإتيان البهيمه ، والسحاق وتمكين المرأة غير إنسان كالقرد وغيره من الدواب من وطئها ، والسحر وترك الصلاة تكاسلاً ، والفطر في رمضان .

^١ - فتح الباري (١٢ : ٥٨) .

^٢ - (البقرة: من الآية ١٨٧) .

^٣ - (الطلاق: من الآية ١) .